جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الأليات الأممية لتصفية النزاع في الصحراء الغربية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص:دراسات دولية.

إعداد الطالبة:

متو يسلم الناجم

إشرافالأستاذ :

د/ تراكة جمال

لجنة المناقشة

د/ حطاب عبد المالك.....رئيسا

د / تراكة جمال..... مشرفا

أ / موساوي عبد الرحمان عضوا..... مناقشا

2016/2015

شكر و عرفان

قال الله تعالى"رب أوزعني أن اشكر نعمتك التي أنعمت علي و على والدي وان اعمل صالحا ترضاه و أدخلني برحمتك في عبادك الصالحين"

النمل-19-

أولا احمد الله تعالى و اشكره على نعمه و حسن عونه و أصلي و اسلم على خاتم الأنبياء و المرسلين ثم أتقدم بخالص عبارات الشكر و العرفان إلى كل من ساعدني و شجعني على انجاز هذا العمل و اخص بذكر

والديا العزيزين أطال الله في عمريهما

الأستاذ المشرف الدكتور تراكة جمال الذي كان لي نعم الناصح و المرشد فجزاه الله كل خير

كما أتقدم بجزيل الشكر للأخ ليمام المصطفى على عونه لي في انجاز هذا البحث

و الى كل من ساهم في انجاز هذا العمل من قريب او بعيد

إهـــــــداء

اهدي هذا العمل

إلى من قال فيهما الله تعالى "ولا تقل لهما أف ولا تنهرهما و قل لهما

قولا كريما و اخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"

والديا العزيزين أطال الله في عمريهما

إلى العائلة الكريمة كبيرا و صغيرا

إلى الأستاذ المشرف الدكتور تراكة جمال و منه إلى كافة أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة الجيلالي بونعامة

إلى كافة الزملاء و الزميلات كل بإسمه

إلى الشعب الصحراوي المكافح إلى أبطال جيش التحرير الوطني

إلى أرواح شهدائنا الأبرار

فإليكم جميعا اهدي هذا العمل المتواضع

متو يسلم الناجم

خطة البحث

مقدمة

الفصل الأول:المحطات التاريخية للقضية الصحراوية

المبحث الأول: الأهمية الإستراتيجية و البشرية للصحراء الغربية

المطلب الأول: الجغرافيا و الثروات الطبيعية

المطلب الثاني: أصل السكان في الصحراء الغربية

المبحث الثاني: الخلفية التاريخية للنزاع في الصحراء الغربية

المطلب الأول: حقبة الإستعمار الإسباني و تأسيس جبهة البوليساريو

المطلب الثاني: الإجتياح المغربي الموريتاني للصحراء الغربية

الفصل الثاني: الجهود الإقليمية و العربية لحل النزاع في الصحراء الغربية

المبحث الأول: المحاولات الأولى لتسوية النزاع في الصحراء الغربية

المطلب الأول: محاولات الوساطة

المطلب الثاني: مشروع المنطقة الصحراوية

المبحث الثاني: تعامل الهيئات الإقليمية و العربية مع قضية الصحراء الغربية

المطلب الأول: منظمة الوحدة الإفريقية و دورها في تسوية النزاع

المطلب الثاني: جامعة الدول العربية و حركة عدم الإنحياز و دورهما في تسوية النزاع في الصحراء الغربية

الفصل الثالث: الآليات الأممية لتصفية النزاع في الصحراء الغربية

المبحث الأول: قضية الصحراء الغربية أمام هيئة الأمم المتحدة

المطلب الأول: إدراج قضية الصحراء الغربية أمام هيئة الأمم المتحدة

المطلب الثاني: المينورسو و مخطط التسوية

المبحث الثاني: أهم المبادرات الأممية لحل النزاع في الصحراء الغربية

المطلب الأول: مشروع جيمس بيكر

المطلب الثاني: مشروع الحكم الذاتي و الحكم الذاتي الموسع

المطلب الثالث: الآفاق المستقبلية للنزاع في ظل الوضع الراهن

خاتمة

قائمة المراجع

الملاحق

مقدمة

إن النزاعات الدولية وباعتبارها اعقد واخطر مظهر من مظاهر الصراع و التصادم بين الدول و الناتجة غالبا عن تنافر المصالح و الإرادات بشكل مستمر ومتزايد مما خلق بؤرا للتوتر في العالم تختلف حدتها وخطورتها بحسب الأطراف المتنازعة ووزنها الاستراتيجي ومن هنا فان نزاع الصحراء الغربية يشكل في وقتنا الراهن احد أهم النزاعات المزمنة المترتبة أساسا عن المرحلة الاستعمارية التي ميزت التاريخ المعاصر.

فبعد خروج الاستعمار لاجني من الدول العربية برزت بؤر توتر كثيرة في عدة مناطق و من بينها الصحراء الغربية و بالرغم من كونها قضية تصفية استعمار تم تسجيلها في أجندة الأمم المتحدة ضمن لوائح الدول التي يجب تصفية الاستعمار فيها إلا أن ذلك لم يتحقق لحد ألان فالصحراء الغربية تعتبر أخر مستعمرة في إفريقيا حيث دام النزاع فيها ما يقارب أربعة عقود من الزمن دخلت فيها المنطقة دوامة من الاستقرار نتج عنه اندلاع حرب مسلحة دامت أزيد من ستة عشر سنة قبل أن يتم الاتفاق بين الطرفين على وقف إطلاق النار سنة 1991 وقد أدى التشابك وتداخل الوضع في الصحراء الغربية بين الأطراف المتنازعة سواء كانت الدول المجاورة أو حتى الدول الأجنبية إلى اهتمام المنظمات الإقليمية و الدولية بالقضية الصحراوية و التي كانت تحمل على عاتقها تحقيق امن و حماية الشعوب الضعيفة و التصدي لمواجهة القوى الاستعمارية.

و نتيجة للتطورات و التغيرات التي حدثت في مجال العلاقات الدولية و التي كان لها الأثر كبير على منظمة الأمم المتحدة التي تعاطت مع قضية نزاع الصحراء الغربية كقضية تصفية استعمار و بالتالي و منذ تدويل هذه القضية في أجندة الأمم المتحدة أخذت هذه المنظمة على عاتقها اتخاذ إجراءات تهدف إلى التوصل إلى حل نهائي و مقبول و هذا ما تجلى في مختلف القرارات الصادرة عن هذه الهيئة فيما يخص نزاع الصحراء الغربية أبرزها دعوة أطراف النزاع لدخول في مفاوضات لتقريب وجهات النظر و هذا مزال قائم إلى يومنا هذا.

1_ أهمية الموضوع :

إن أهمية هذا الموضوع تبرز من خلال انه يشكل أهمية خاصة بالنسبة لدول الجوار بالإضافة إلى أهمية هذا البلد من خلال تمتعه بقيمة جد إستراتيجية فهذه الأخيرة تتجسد في جغرافيا هذا البلد إضافة إلى الثروات كذلك اعتبار قضية الصحراء الغربية من بين القضايا العربية و الإفريقية التي تولت منظمة الأمم المتحدة البحث في إيجاد حل لها كونها قضية معقدة و مرتبطة بمسالة تصفية الاستعمار رغم الجهود المبذولة لتسويتها ألا أنها لازالت قائمة إلى حد الآن و تعتبر قضية الصحراء الغربية نموذجا من مشاكل التجزئة و التفرقة التي تعيشها منطقة المغرب العربي حيث اثر هذا النزاع على مشروع الوحدة المغاربية مما زاد في عرقلة الاندماج المغاربي، بالإضافة غلى كون هذه الدراسة تدرس قضية لم تحظى بإهتمام الكتاب إلا ما نذر منهم كذلك من منطلق أنها ستقدم فائدة للقراء و ستغني المكتبات للإستعانة فيها في إعداد دراسات و بحوث تسهم في تسليط الضوء اكثر على القضية الصحراوية.

-أسباب اختيار الموضوع :

الأسباب الذاتية: مناهضة القمع و الاستعمار ومن اجل الوقوف وقفة حق و تضامن مع قضية الشعب الصحراوي الذي يطمح إلي تقرير مصيره و الاستقلال بالإضافة إلي كوني من الصحراء الغربية فان هذه القضية تهمني بدرجة الأولى وتعتبر أهم انشغال لكل صحراوي من خلال قناعتنا التامة بعدالة كفاح الشعب الصحراوي في سبيل الحرية و الانعتاق فالعامل الذاتي جلي من خلال الرغبة في إعطاء معلومات عن هذا النزاع تساهم في التعريف به.

الأسباب الموضوعية :قلة المادة الموثقة عن هذا الموضوع وحتى و إن كان هناك اهتمام معين حول المسالة لكن توجب تعزيز عملية البحث باعتبار قضية الصحراء الغربية من بين القضايا التي كثر الحديث عنها خاصة بعد تدويلها في الأمم المتحدة كقضية تصفية استعمار .

2– حدود الدراسة:

لقد جاءت هذه الدراسة محددة من حيث المكان من خلال تمحورها حول الصحراء الغربية التي تعد إحدى دول شمال إفريقيا غرب القارة الإفريقية و التي تشكل مسرح النزاع أما من حيث الزمان جاءت الفترة من ابداية الاحتلال الاسباني و لاجتيح المغربي الموريتاني وكذلك وقف إطلاق النار بإشراف الأمم المتحدة سنة1991 إلى غاية ألان حيث تبقى الجهود مستمرة لايجاد الية لإنهاء هذا النزاع وطي ملفه نهائيا.

3_ إشكالية الدراسة:

رغم أن قضية الصحراء الغربية وضعت بين أيدي منظمة الأمم المتحدة و على الرغم من إلحاح هذه المنظمة على حل القضية استنادا لمبدأ حق تقرير المصير لسكان المنطقة الإنهاء النزاع الدائر بين جبهة البوليساريو و المملكة المغربية إلا أن ذلك لم يتحقق ليبقى النزاع يراوح مكانه دون أن تظهر إي بوادر من شانها أن تسهم في تقريب وجهات النظر وعليه نطرح الإشكالية التالية:

- ✓ إلى إي مدى ساهمت آليات الأمم المتحدة في حل النزاع في الصحراء الغربية؟

وتندرج ضمن هذه الإشكالية تساؤلات فرعية :

- ✓ ماهي طبيعة النزاع في الصحراء الغربية؟
- ✓ كيف ساهم دور المنظمات الإقليمية و الإفريقية في إدارة النزاع في الصحراء الغربية ؟

- ✓ ماهي المشاريع التي تقدمت بها الأمم المتحدة لحل النزاع في الصحراء الغربية؟
- ✓ **الفرضيات** :

الفرضية الرئيسية :

- ✓ نجاح آليات الأمم المتحدة لحل نزاع الصحراء الغربية أسهم في تقريب وجهات النظر بين طرفي النزاع و دخولهم في جولات مفاوضات.

الفرضيات الفرعية :

- ✓ أهمية الموقع الجغرافي الاستراتيجي لصحراء الغربية وكونها بوابة تجارية لإفريقيا جعل منها محل أطماع الدول الاستعمارية.
- ✓ إهتمام المنظمات الإفريقية و العربية بالنزاع الدائر بين البوليساريو و المغرب لم يصل إلى درجة إيجاد تسوية فعلية للنزاع في الصحراء الغربية.
- ✓ مشاريع التسوية المقدمة من طرف الأمم المتحدة بإعتبارها هيئة عالمية هادفة إلى حفظ السلم و الأمن الدوليين ساهمت في تخفيف حدة التوتر القائم بين طرفي النزاع.

4_ الدراسات السابقة :

تم تقديم بعض الدراسات حول هذا الموضوع من بينها :

الدراسة الأولى: كتاب مشترك بين مصطفى الكتاب ومحمد بادي بعنوان النزاع في الصحراء الغربية بين القوة وقوة الحق يتطرق الكتاب إلي تطور النزاع في الصحراء الغربية .

الدراسة الثانية: كتاب لدكتور محمد سالم الصوفي بعنوان أزمة الصحراء الغربية تطورها السياسي و الاجتماعي و التاريخي مقاربة من النشأة عابة التسوية هو الأخر كتاب يتضمن جملة من المعلومات.

الدراسة الثالثة: كتاب تقرير المصير و قضية الصحراء الغربية ل بن عامر التونسي الذي تناول فيه قضية الصحراء الغربية و مشكل تقرير المصير .

الدراسة الرابعة: أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه من إعداد مسعود شعنان تحت عنوان نزاع الصحراء الغربية و الشرعية الدولية و الذي تناول فيه نزاع الصحراء الغربية من منظور الشرعية الدولية .

5_ الإطار المفاهيمي للدراسة:

النزاع: هو وضع إجتماعي ينشأ حين يسعى طرفان أو أكثر لتحقيق أهداف متعاكسة أو غير متلائمة و يمكن ملاحظة النزاع في العلاقات الدولية حيث يتجلى على شكل الحرب كنتيجة يتم التهديد بها و كواقع فعلي على حد سواء و كسلوك في المساومة يكاد يصل الى مرحلة العنف.

تقرير المصير: هو مصطلح يعني فالقانون الدولي منح الشعب أو السكان المحليين إمكانية أن يقرروا شكل السلطة التي يريدونها و طريقة تحقيقها بشكل حر و بدون تدخل أجنبي.

الإستفتاء: هو نمط ديمقراطي لإتخاذ القرار و مظهر من مظاهر الديمقراطية التي تمارس عبر و سائل معينة يستعملها كافة المواطنين للموافقة أو لرفض بعض المشاريع الدستورية و القانونية

6_ المناهج المستخدمة :

لقد اعتمدت الدراسة على عدة مناهج:

المنهج التاريخي: لان الباحث يحتاج إلى التاريخ لكي يثبت فرضياته لان الظاهرة المدروسة تتطلب الرجوع الى الماضي لفهمها و تحليلها.

المنهج الوصفي: لتوصيف الظاهرة و الايحاطة بدور الأمم المتحدة في فض النزاع و محاولات التسوية التي تقدمت بها من خلال طرحها مخططات و مشاريع التسوية.، فهو يقوم على إستخدام المعطيات الكلية و الجزئية للظاهرة من أجل بناء وصف منطقي.

المنهج التحليلي: و ذلك بغية تحليل كافة المتغيرات التي ألمت بهذا النزاع و تحليل المواقف الدولية و كذا الأطراف المتنازعة خاصة في فترة وقف إطلاق النار بين طرفي النزاع في سبتمبر 1991م.

7_صعوبات الدراسة :

رغم الدراسات التي أشرنا إليها سابقا إلا أنها تبقى من الناحية الموضوعية قليلة، مقارنة بحجم النزاع، أو بمقارنتها بحالات أقل منها لكنها تحظى بدراسات أكثر، وما وجد من كتب هو في حد ذاته مادة علمية، لكن جلها تتشابه من حيث الطرح، تشترك في نقاط محددة، لا تختلف إلا إذا تحدثنا عن التناقض.

أما الصعوبة الأخرى التي واجهتنا هي مسألة الموضوعية، فالباحث هنا يشكل جزء من الدراسة، وبالتالي كان هناك صعوبة في فرز عدة نقاط، لكن هذا لا يعني أن المادة المقدمة هي مادة منتقاة، وإنما تم التقيّد بجملة من الوثائق والحقائق التاريخية التي تشترك فيها عدة مؤلفات دون الاخلال بالمنهج المتبع، ولا يعني كذلك أن الموضوعية تعكس الموقف الذي يكون فيه الباحث بين اتجاهين، وإنما إعطاء الحقيقة ومن ثم قياس تلك الحقائق على الاتجاهات الموجودة، فحتى وإن كانت قريبة من إحدى الاتجاهات فلا يعني ذلك الانحياز وإنما مطابقة الحقيقة لا أكثر.

8_ تقسيمات الدراسة:

جاء البحث على شكل ثلاث فصول :

الفصل الأول يتضمن الصحراء الغربية في طابعها الجغرافي و أهميتها الاقتصادية هذا إضافة إلى التركيبة البشرية الموجودة و في نفس الفصل تطرقنا إلى الخلفية التاريخية لنزاع من خلال حقبة لاستعمار الاسباني وتأسيس البوليساريو بالإضافة إلى الاجتياح المغربي الموريتاني للصحراء الغربية

الفصل الثاني يتضمن المساعي العربية و الاقيلمية لفض النزاع في الصحراء الغربية من خلال إبراز الجهود العربية الإقليمية الرامية الإيجاد حل عادل للقضية الصحراوية بداية بمنظمة الوحدة الإفريقية و آلياتها التي وظفتها في هذا الإطار و حركة عدم الانحياز و جامعة الدول العربية ذ بالإضافة إلى الحلول الدولية المقترحة لحل النزاع .

الفصل الثالث يتناول مشاريع التسوية المقدمة من طرف الأمم المتحدة بداية بمشروع بيكر و كذا مشروع الحكم الذاتي و الحكم الذاتي الموسع و في الأخير يتم إدراج أهم السيناريوهات الممكنة لحل النزاع.

و خاتمة جاءت كرؤية مستقبلية للنزاع خاصة في الظروف التي تشهدها المنطقة.

تمهيد:

من خلال هذا الفصل أردنا أن نتحدث عن جغرافيا الصحراء الغربية كمحدد يمكن من خلاله إبراز أهمية للإقليم وكذا الجذور التاريخية للنزاع، ويتناول الفصل مبحثين المبحث الأول يتناول الصحراء الغربية من حيث الموقع وكذلك فيه رصد للموارد التي يتمتع بها هذا الإقليم المتنازع عليه، والسكان كمحدد يمكن من خلاله فهم علاقة الطيف البشري وغيره من المجتمعات، والمبحث الثاني يتطرق إلى تاريخ النزاع في الصحراء الغربية من حقبة الاستعمار الاسباني و تأسيس البوليساريو وصولا الى الاجتياح المغربي الموريتاني لصحراء الغربية.

المبحث الأول: الأهمية الإستراتيجية و البشرية للصحراء الغربية

الصحراء الغربية هي من ضمن البلدان الأفروعربية والمنتمية إلى إقليم المغرب العربي وإذا تحدثنا عن جغرافيا الصحراء الغربية لابد أن نتحدث عن الموقع، المساحة، السكان والثروات الطبيعية الموجودة فيها، وإن تحدثنا عن الموقع لابد لنا كذلك أن نتحدث عن الأهمية، ويضاف إلى ذلك الثروات الطبيعية الموجودة بهذا الإقليم (الصحراء الغربية) كما أن الحديث عن السكان أو الطيف البشري الذي يكون لنا المجتمع الصحراوي ضروري لفهم طبيعة العلاقة الموجودة بين الصحراويين وغيرهم من المجتمعات المجاورة.

المطلب الأول: الجغرافيا و الثروات الطبيعة

تقع الصحراء الغربية في الشمال الغربي لإفريقيا*، وهي تمتد من الطرفاية شمالا إلى لكورية ورأس كنسادو جنوبا، يحدها من الشرق الجزائر على شريط حدودي يبلغ 41 كم، ومن الشمال المغرب الأقصى على مسافة تقدر بـ: 460 كم أما من الجنوب والجنوب الشرقي تحدها موريتانيا على شريط حدودي يصل إلى 1570 كم ومن الغرب يحدها المحيط الأطلسي فالساحل الصحراوي يبلغ طوله 1500 كم. تتكون الصحراء الغربية من إقليمين رئيسين هما الساقية الحمراء ووادي الذهب، وتجدر الإشارة إلى أنها كانت تضم إقليم طرفاية قبل 1958.[1] وكلمة الصحراء أطلقها الاستعمار الاسباني على الساقية والوادي حيث أراد من خلال هذه التسمية التقليل من أهمية المنطقة حتى لا تكون محل أطماع القوى الاستعمارية الأخرى، وقد كانت الصحراء الغربية قبل 1958 منقسمة إلى ثلاث أقسام رئيسية:

- الطرفاية 36500 كم^2 وعاصمتها الطنطان.

[1] – محمد سالم الصوفي، أزمة الصحراء الغربية السياسي والاجتماعي والتاريخي مقاربة من النشأة إلى عتبة التسوية. الطبعة الأولى، نواكشط: المركز الموريتاني الدولي للدراسات، 2008، ص 9.

* أنظر الملحق ر قم 1.

- الساقية الحمراء 82000 كم^2 وعاصمتها العيون.
- وادي الذهب ومساحته 190000 كم^2 عاصمته الداخلة

لكن في سنة 1958 قامت اسبانيا بإعطاء إقليم طرفاية للمغرب فالناظر إلى الخريطة قبل 1958 يجدأنها قد تغيرت، فقبل أن تسلم طرفاية للمغرب كانت مساحة الصحراء الغربية أكبر مما هي عليه الآن، فمساحتها اليوم حسب المسح الاسباني تبلغ 284000 كم^2 حيث يبلغ عرضها 460 كم ويبلغ طولها 1200 كم.

وعن الموقع الفلكي فالصحراء الغربية محصورة بين خطي الطول 8 غربا و 20 شرقا ودائرتي العرض 28 شمالا و 20 جنوبا ويمر خط الطول 16 على مدينة الداخلة[1]، كذلك يشكل خط الطول 12 الجزء الأوسط من حدود الصحراء مع موريتانيا. للإشارة فقط الآن تحتل المملكة المغربية ما نسبته 73 %من أراضي الصحراء الغربية، بينما يوجد ما نسبته 27%بمثابة أراضي محررة تخضع لإدارة البوليساريو.

أطلق اسم الساقية الحمراء على الإقليم الشمالي من الصحراء الغربية نسبة إلى نهر كان يمتد على طول 450 كم وتتلون مياهه بالأتربة الحمراء حسب رأي الباحثون، أما فيما يخص وادي الذهب وهو الإقليم الجنوبي في الصحراء الغربية فتسميته أطلقت من قبل البرتغاليون، عندما احتلوا المنطقة في القرن 15 اعتقادا منهم أنه غني بالذهب في أتربته.

وفي الحديث عن المناخ الذي يسود الصحراء الغربية، نجد أن الصحراء الغربية لم تكن أرض قاحلة جرداء دائما كما عليه الحال اليوم بل تعاقبت عليها في الزمن القديم فترات خصب ورطوبة وفترات جفاف، فهي كانت في الفترة ما بين 5000 و 2500 قبل الميلاد تتوفر على سهول معشبة تعيش فيها أعداد كثيرة

[1]- محمد سالم الصوفي، مرجع سبقذكره، ص 10.

من الحيوانات، وكذلك ما أثبتته اكتشافات علماء الآثار المتتالية من رسوم محفورة في الصخور تعود إلى حقبة العصر الحجري. لكن في الوقت الحاضر يميز الصحراء الغربية مناخا حارا وجافا في الصيف وتتراوح درجات حرارته ما بين 40 و 46.

أما في الشتاء فتتراوح درجة الحرارة ما بين 10 و 11 درجة مئوية. كما تعرف ندرة شديدة في معدلات الأمطار (50-120 ملم سنويا)، ومعدلات تبخر مرتفعة ورياحا عنيفة وعواصف رملية دائبة، وزحفا مستمرا للرمال، وتصحرا متفاقما وطبقات مائية جوفية محدودة المخزون محدودة التجدد تحاصرها الأملاح من كل مكان فنسبة الملوحة تتراوح ما بين 2 و 9 غرام في اللتر في الطبقات المائية الجوفية المتوفرة في الصحراء الغربية.[1]

ومن حيث التقسيم يمكن تقسيم المناخ الموجود في الصحراء الغربية إلى مناخين قاري شبه صحراوي، درجة الحرارة محصورة فيه بين 0° و 47° أم الثاني فهو مناخ محيطي يضم كل المناطق الساحلية هو أكثر اعتدال. أما فيما يخص الغطاء النباتي فنجد أنه يتنوع فقد تم إحصاء أزيد من 200 نوع من النباتات المختلفة ويعتبر أتيل هو أكثرها انتشارا. فالأماكن التي لا تتوفر على غطاء نباتي هي عبارة عن كثبان رملية وتشكيلات صخرية تكونت في العصر الجيولوجي الثالث أي في الوقت الذي تحولت فيه منطقة شمال إفريقيا من بحر إلى جبال ومناطق جافة.

مما لا شك فيه هو أن الصحراء الغربية ليست بمعزل عن باقي صحاري إفريقيا بل تشكل امتداد لها فهي تبدو جرداء ويسيطر عليها مناخ يتسم بالقساوة، هذا ما يبدو عليه الحال في ظاهرها ولكن باطن تلك البقعة من الأرض عبارة عن خزان ثروات من أهمها:

[1]- عبدوني ولد عالي، (مكونات الاقتصاد الصحراوي)،عن الموقع الإلكتروني،http//www.aljazeera.net بتاريخ 13ديسمبر 2015، الساعة 13:24

I- الفوسفات:

فهو يعتبر أهم ثروة في الصحراء الغربية، تم اكتشاف هذا المعدن من قبل عالم الجيولوجيا الاسباني "مانويل آليا ميدنيا" سنة 1947.[1] تمتد حقول الفوسفات في عمق الأراضي الصحراوية إلى حوالي 800 كم^2 بين منطقة ايزيك وحتى شبه جزيرة الرأس الأبيض ولكن الثروة الفوسفاتية لم تستغل إلا في عام 1963، إذ في هذه السنة بدأت اسبانيا في استغلال منجم بوكراع[2] الذي يعتبر أكبر منجم في العالم، يقع إلى الجنوب الشرقي من العاصمة العيون وعلى مسافة تقدر بـ 100 كم، والفوسفات الموجود بمنجم بوكراع يوجد في مساحة لا تتعدى 231 كم^2 وبعمق يتراوح بين المترين والأربعة أمتار، يعتبر الفوسفات الموجود في الصحراء الغربية من العينات الجيدة فنسبة النقاوة تصل فيه إلى 80 %، كانت اسبانيا فترة وجودها في الصحراء الغربية تنقل الفوسفات إلى مرفأ العيون عبر سكة حديدية، وبمجيء المغرب أصبح يستغل المنجم من خلال شركة فوس بوكراع هذه الأخيرة تقوم بإنتاج حوالي أربعة ملايين طن سنويا، تقوم هذه الشركة بتصدير الفوسفات إلى الولايات المتحدة الأمريكية، كندا وأستراليا في الوقت الذي حذّرت فيه الأمم المتحدة المغرب من استهلاكه للثروات الموجودة في الإقليم بحكم أنه إقليم خاضع للاستعمار.

وتجدر الإشارة إلى أن احتياط الصحراء الغربية من الفوسفات يبلغ 10 مليار طن. كما أن اسبانيا قامت بإنتاج وتصدير ما يزيد عن 45 مليون طن في الفترة الممتدة ما بين 1963-1976 أما المملكة المغربية وبعد احتلالها للصحراء الغربية واصلت في التصدير لكن الغريب في الأمر هو أنها أصبحت تنتج وتصدر الفوسفات في عملية متواصلة، فبعد تحديث الشريط الالكتروني الناقل للفوسفات أصبح منجم بوكراع يعمل على مدار اليوم، مما يعني أن الإنتاج تجاوز بكثير القيمة التي كان يتم إنتاجها سابقا أي أصبحت شركة

[1]- طاهر مسعود، نزاع الصحراء الغربية بين المغرب والبوليساريو. الطبعة الأولى، (دمشق: دار المختار للطباعة والتحضير الطباعي، 1998)، ص 17.

[2]- عبدوتي ولد عالي، مرجع سبق ذكره.

فوسبوكراع تنتج ما يزيد عن ثلاثة آلاف طن في الساعة. وهو الشيء الذي تعتبره البوليساريو استغلال رهيب إضافة إلى كونه غير شرعي.

II- الثروة السمكية:

تعتبر كذلك الثروة السمكية أحد أهم الموارد الاقتصادية في الصحراء الغربية حيث أن شواطئ الصحراء الغربية تخضع لمناخ مشمس حار يساعد على نمو وتكاثر الأعشاب البحرية، والتي تعيش عليها الأسماك، وكذلك يعتبر وقوع المنطقة تحت تأثير تيار كناريا، والذي يهب عليها ابتداء من شهر سبتمبر/ أيلول حتى مايو/ أيار من كل عام عامل جعل مياه الساحل الصحراوي بمثابة البيئة التي توفر الشروط المثالية لعيش الأسماك، فهي من أغنى شواطئ العالم[1] باعتبار أنها تتوفر على حوض سمكي يبلغ طوله 1400 كم يحتوي هذا الحوض على 200 صنف من الأسماك و 60 نوعا من الرخويات إضافة إلى أجناس مختلفة من القشريات وراسيات الأرجل.

من أشهر أنواع الأسماك الموجودة نجد: السلمون، البرعان، التفس، المارو، الابرميس، القرش، الحيتان وغيرها، فالثروة السمكية الموجودة في الصحراء الغربية جعلتها تحتل مرتبة متقدمة من حيث أنها تتوفر على ثروة سمكية هائلة. وإن تحدثنا عن الإنتاج سنجد أن الصحراء الغربية فترة الاستعمار الاسباني كانت تمول اسبانيا بالأسماك أما بمجيء الاحتلال المغربي أصبحت هناك عدة موانئ وازداد عدد الصيادين. وقد بلغ إنتاج موانئ العيون "المرسى" و"الطرفاية" و"بوجدور" من الأسماك 309207 أطنان سنة 1998. وتضم تجهيزات الصيد في ميناءي العيون والطرفاية حوالي 400 وحدة صيد يعمل بها حوالي 7000 عامل.[2]

[1]- مصطفى الكتاب، محمد بادي، النزاع على الصحراء الغربية بين حق القوة وقوة الحق، الطبعة الأولى، دمشق: دار المختار للطباعة والتحضير الطباعي، 1998، ص 9.

[2]- عبدوتي ولد عالي، مرجع سبق ذكره.

وإضافة للاستغلال المغربي نجد الأساطيل الأوربية التي دخلت في اتفاق صيد مع المملكة المغربية منذ 1995 هذه الاتفاقية من وجهة نظر القانون الدولي لا تستند على شرعية، بحكم أن الاتفاق يشمل مياه الصحراء الغربية التي لازالت محل نزاع بين المغرب والبوليساريو.

IIIالثروات الطاقوية:

لم تقتصر الثروات الطبيعية على الثروة المعدنية والسمكية بل أنه أجريت دراسات حديثة أكدت أنه يوجد على السواحل الصحراوية كميات هائلة من الغاز والنفط على مقربة من الشواطئ. وقد شكل هذا الإعلان محل اهتمام أطراف النزاع المملكة المغربية وجبهة البوليساريو، فقد سارعت المملكة المغربية إلى توقيع اتفاقيتين عن النفط مع كبرى شركات التنقيب توتال الفرنسية وكيرماك الأمريكية في أكتوبر/ تشرين الأول 2001[1] الأمر الذي اعترضت عليه قيادة البوليساريو، وجعل المغرب من بعد ذلك طلب رأي قانوني من الأمم المتحدة والتي أصدرت بدورها وثيقة قانونية تجيز التنقيب شرط عدم استغلال تلك الموارد دون رضا وموافقة سكان الاقليم المتنازع عليه، هذه الوثيقة أعطت سند قانوني للبوليساريو كي تعقد هي الأخرى اتفاقيات مع شركات بترولية منها وفيما يخص الاستشارة القانونية المقدمة حول ذلك أعتبر أحد المسؤولين أنها غير ملزمة، لكن من وجهة نظر القانون الدولي تبقى إلزامية حتى يتم حل النزاع القائم.

أما عن الحدود البحرية بين الصحراء الغربية والدول المجاورة فقد نشأ خلاف عندما قامت اسبانيا بتعزيز تواجدها من خلال إعطاء رخصة تنقيب للشركة الاسبانية الأرجنتينية "ريبسول" إذ احتجت المغرب على ذلك واتّخذت جبهة البوليساريو خطوة أخرى من خلال إعلان المنطقة الاقتصادية الخالصة التابعة للصحراء الغربية.وعموما فإنه إذا تم التأكيد على وجود كميات معتبرة من النفط والغاز فسيكون ذلك الإعلان بمثابة نقطة جديدة في إنعاش النزاع (بحكم افتقار المغرب للثروة الطاقية).

[1]- محمد سالم الصوفي، مرجع سبقذكره، ص 17.

إضافة إلى الثروات السالفة الذكر توجد ثروات أخرى منها الثروة الحيوانية حيث أنها تمثل مصدر أساسي في معيشة السكان، وتوجد بأراضي الصحراء الغربية قطعان وافرة من الإبل، الأغنام والماعز. بالرغم من أن الحرب التي ألحقت المنطقة ودمرت جزء من أساسيات البيئة الطبيعية، لا زالت توجد أعداد معتبرة من الحيوانات فنجد أن الصحراء الغربية لا زالت بمثابة نقطة عبور للعديد من الطيور المهاجرة التي تبلغ كثافتها في كل عشرين كم^2 حوالي 700 طير فالبراري لا زالت تتوفر على مجموعة من الطيور المختلفة كما نجد في المناطق الجبلية والساحلية جملة من الحيوانات المختلفة المتوحشة منها كالضباع، الذئاب وغيرها أما في المناطق ذات المناخ الحار نجد جملة من الكائنات منها الأفاعي، الثعابين، الضباب وغيرها. وتجدر الإشارة إلى أن الصحراء الغربية كانت غنية بحيوانات أخرى مثل النعام، الغزال والحبار فالنعام كان الاستعمار الاسباني مسؤول عن انقراضه فقد كان يقوم بتصديره خارج الصحراء الغربية أما الغزلان وطيور الحبار كان وراء انقراضهم عملية الصيد غير الشرعي فالغزلان كان يصطاد من قبل الأهالي أما الحبار فقد تورط في عملية انقراضه مجموعة من المهربين كانوا يأتون من منطقة الخليج.

وإن تحدثنا عن الثروة الحيوانية الأساسية أي الإبل*، الأغنام والماعز سنجد أن عدد رؤوس الإبل في الصحراء الغربية بأعداد كبيرة إذ أنها تعتبر من أهم اهتمامات سكان المنطقة فهي تعتبر من أهم متطلبات الحياة في المجتمع الصحراوي.[1]

[1]- عبدوني ولد عالي، مرجع سبق ذكره.

*- أنظر ملحق رقم02.

المطلب الثاني: أصل السكان في الصحراء الغربية

تشير أغلب الدراسات إلى أن الوجود البشري في الصحراء الغربية يعود إلى حقبة تزيد عن 700000 سنة قبل الميلاد فهي كانت منطقة أكثر رطوبة مما هو عليه الحال اليوم فقد تلاحق العديد من المجموعات البشرية بعضها قادم من مناطق قريبة و البعض الأخر نازح من مناطق بعيدة ، و تعود أصول القبائل القاطنة حاليا في الصحراء الغربية إلى أصل عربي بربري فالجنس العربي يقول الباحثون أن وجوده جاء على مرحلتين ،المرحلة الأولى اختلف فيها الباحثون فمنهم من قال أن العرب قصدوا المنطقة بعد انهيار سد مأرب باليمن و منهم من يقول أنهم أتوا بعد هزيمة الكنعانيين في معركة طالوت و جالوت بفلسطين ،أما المرحلة الثانية و هي مرحلة الفتوحات الإسلامية تحديدا في القرن 9 م حين دخل المسلمون شمال إفريقيا و استقرت القبائل الحسانية *في ما يعرف حاليا بالصحراء الغربية و موريتانيا ، أما البربر فقد سبقوا العرب إلى المنطقة واستقرت القبائل البربرية القادمة من الشمال في الصحراء الكبرى لكن في المنطقة الجغرافية التي تشملها الصحراء الغربية حاليا لم تستقر فيها بصفة دائمة سوى قبيلة الصنهاجيين، بعد أن تمكنت من طرد الزنوج الذين كانوا موجودين هناك .

و بعد وصول العرب إلى المنطقة خلال الفتوحات الإسلامية اصطدموا بالوجود البربري في البداية حدث اللا توافق بين الجنسين لكن بالمرور الزمن حدث تزاوج بين الجنسين من خلال التعايش ،و بعد عملية التعايش هذه تشكل مجتمع ما يعرف بالبيظان الذي هو موجود حاليا في كل من الصحراء الغربية و موريتانيا،و إن حددنا الدراسة بالمجتمع الصحراوي الذي هو موجود حاليا نجد أنه مكون من جملة قبائل مترابطة فيما بينها .

و فيما يتعلق بالعلاقة القبائل الصحراوية يمكن الإشارة إلى أنه لا يمكن الاعتماد لإثبات الهوية الصحراوية أو الإلحاق المغربي لصحراء على أصول القبائل الغير موضوعي و لا يؤيد جهة أي من الطرفين،لان الامتداد القبلي لسكان الصحراء ليس قاصرا على المغرب فقط ،بل هو موزع بين أطراف المنطقة العربية عامة و المنطقة

*القبائل الحسانية: هي مجموعة القبائل التي تكون المجتمع الصحراوي، والتي تتحدث اللهجة الحسانية.

المغاربية بشكل خاص ،فأولاد دليم مثلا يوجد فرع منهم في العراق و فرع في ليبيا و فرع في المغرب قرب سيدي قاسم، و الرقيبات يوجدون في ترهونة بليبيا كما توجد قبيلة أولاد موسى الرقيبات في موريتانيا (أطار، الزويرات)، أيت لحسن باسم (إدو لحسن) في موريتانيا،و في ليبيا باسم (الحساونة) ،القراع في موريتانيا و تشاد باسم القرعان ،و هكذا نجد أن القبائل الصحراوية كلها تقريبا ذات امتدادات عربية يصعب معها اتخاذها كدليل على صحراوية الصحراء الغربية أو مغربيتها .[1]

إن الحديث عن التركيبة السكانية الحالية للمجتمع الصحراوي سنجد أنه يختلف عن كل المجتمعات المجاورة له من حيث اللغة فاللغة العربية هي خير دليل على أصالة العروبة للشعب الصحراوي و على أنه شعب عربي أصيل بأصالة لغته و نسبه و جذوره فالشعب الصحراوي يتكلم اللغة العربية ذات الطابع البدوي، إلا أنه ينطقها باللهجة خاصة تسمى باللهجة الحسانية القديمة المنتمية إلى الحسانيين الذين حلوا في المنطقة مع بني هلال ،و هذه اللهجة هي التي تميزهم عن غيرهم من الشعوب العربية المجاورة فتستطيع أن تميز الصحراوي عن المغربي أو الجزائري عن طريق اللهجة الحسانية التي تتميز بالنطق الصحيح للحروف اللثوية .[2]

كما أنه يتميز عن المجتمعات العربية قليلا بحيث أنه كان مستعمرا من طرف اسبانيا على خلاف البلدان العربية الأخرى فالصحراء الغربية نجدها تتحدث الأسبانية كلغة ثانية بعد اللغة العربية و هي اللغة الرسمية بينما جميع الدول العربية محصورة بين الفرنسية و الإنجليزية .

أن عدد السكان في الصحراء الغربية تم إحصاءه من قبل اسبانيا سنة 1974 م إذ قدمت في تلك إحصاءا رسميا لعدد لسكان قدر حينها قدر 75.000 نسمة ،أما في الفترة حالية لا يمكن إعطاء إحصاء رسمي للعدد السكان ،هذا لكون الظروف غير مواتية ذلك أن الشعب الصحراوي مقسم بسبب الحرب فنجد جزءا في المناطق التي تحتلها المملكة المغربية و جزء أخر في المخيمات جنوب غرب الجزائر و جزء أقل من ذلك لأجيء

[1]- سيد أحمد الركيبي ،وهبة سيد أحمد الغزال ،مبدا تقرير المصير في قضية الصحراء الغربية. مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية،جامعة الشلف،2011،2012،ص18.

[2]- نفس المرجع ،ص 22.

في موريتانيا و أقلية أخرى متشتتة في المهجر بينما تقدمت المملكة المغربية بإحصاءات تؤكد أجود 175.000 نسمة الشعب الصحراوي لديها و قال إن هؤلاء الصحراويين موجودين لديها منذ عام 1950 م ،و ووفق تقديرات جبهة البوليساريو سنة 1982 م فإن عدد السكان بمن فيهم اللأجئيين في موريتانيا و الجزائر و كذا سكان المناطق المحتلة يقدر بحوالي 75.000 نسمة .[1]

بينما حددت الموسوعة الجغرافية الإيطالية "داغو سنتي بي" عدد سكان الصحراء الغربية نقلا عن المصادر الاسبانية عام 1966 م بحوالي 23.793 نسمة .[2]

و في الوقت الراهن فإن تعداد سكان الصحراء الغربية يصل إلى 500.000 نسمة توجد منها 200.000 نسمة موزعة بين سكان مخيمات ألاجئين فوق التراب الجزائري ،أو يعيشون في المناطق الخاضعة لسيطرة جبهة البوليساريو إضافة إلى نسبة تعيش في الدول المجاورة و البقية الأخرى تعيش في المناطق التي يسيطر عليها المغرب.[3]

و من خلال وثيقتين قدمهما الهلال الحمر الصحراوي للاجتماع الدولي لصليب الأحمر الذي أنعقد بمنيلة 1981 م في شرح الأوضاع الصحية التي يعاني منها اللاجئين الصحراويون (قدر عدد اللاجئين الصحراويين الموجودين بالجزائر 150.000 نسمة و هناك رقم أخر يقول أن عددهم بلغ في نهاية القرن الماضي حوالي 273.000 نسمة أما موريتانيا فقد بلغ فيها عدد اللاجئين الصحراويين ما يزيد عن 26.000 لأجيء .[4]

[1]– د.محمد عصمت بكر ،الشعب الصحراوي قصة كفاح. دمشق،نينوي للدراسات والنشر والتوزيع،2004 ،ص 14.

[2]– بن عامرتونسي، تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية. الجزائر،المؤسسة الجزائرية للطباعة والنشر، 1987.،ص 211.

[3]– محمد حسنة محمد يحظية ،قضية الصحراء الغربية بين مواقف أطراف المنتظم الدولي وأسباب فشل محاولات التسوية. دراسة أعدت لنيل الإجازة في العلوم السياسية ،جامعة المرقب ،ليبيا ،2009، 2010 ،ص 19.

[4]– محمد حسنة محمد يحظيه، نفس المرجع ،ص 20.

المبحث الثاني: الخلفية التاريخية للنزاع في الصحراء الغربية

تعتبر الصحراء الغربية آخر مستعمرة بقيت في القارة الإفريقية لم يتم الفصل فيها إلى حد الآن، فهي مستعمرة إسبانية سابقا احتلتها المملكة المغربية مباشرة بعد خروج إسبانيا. ولا زالت المملكة المغربية تسيطر على حوالي 73 % من الأراضي الصحراوية. لكن قبل الشروع في الحديث عن الغزو الملكي المغربي للصحراء الغربية يجب استيعاب كل الأحداث التي مرت بها المنطقة ابتداء من القرن الخامس عشر الذي أعتبر بداية للوجود الأجنبي في الصحراء الغربية (الساقية الحمراء ووادي الذهب سابقا) بما في ذلك البعثات الاستكشافية التي قادها البرتغاليون، الأسبان، الانجليز وغيرهم إضافة إلى معاهدة برلين 1884 التي من خلالها تم تقسيم القارة الإفريقية بين الدول الأوروبية. فالاستعمار الذي دام 90 سنة شكل كذلك محطة كبيرة من تاريخ الصحراء الغربية. لكن إذا أردنا الحديث عن النزاع الموجود حاليا كيف يمكن لنا تحديد خلفيته التاريخية؟ وهل كان لدول الجوار دور في هذا النزاع؟

المطلب الأول: حقبة الاستعمار الاسباني و تأسيس جبهة البوليساريو

خلال الحقبة الاستعمارية البلدان العربية كانت مقتسمة بين بريطانيا وفرنسا فهذه الأخيرة كانت تحكم سيطرتها على الجزائر، المغرب، موريتانيا وسوريا أما بقية البلدان كانت تسيطر عليها بريطانيا استثناء ليبيا التي كانت مستعمرة ايطالية والصحراء الغربية التي كانت مستعمرة اسبانية. وهذه الأخيرة شكلت طفرة في شمال إفريقيا هذا بحكم أن الدول المجاورة للصحراء الغربية كانت تحت الإدارة الفرنسية استثناء الصحراء الغربية التي كانت تديرها اسبانيا. لكن هل فعلا اقتصر الوجود الأجنبي في الصحراء الغربية على اسبانيا وإذا كان كذلك هل اسبانيا خرجت على النحو الذي سطرته القرارات الدولية المتعلقة بحالات الاستعمار؟

I- الظروف التي سادت الإقليم قبل الاستعمار الإسباني:

في الفترة ما قبل الاستعمار الإسباني لم تكن الصحراء الغربية خاضعة لأي دولة من الدول التي توالت على منطقة المغرب العربي أي أن العلاقة التي كانت موجودة بين الساقية الحمراء ووادي الذهب والدول المجاورة لم تتعدى إطارها الطبيعي من حسن الجوار، تبادل تجاري وغيرها من العلاقات التي تتم عادة بين الشعوب والدول. وبالنسبة لطبيعة الدول التي كانت موجودة في المنطقة المغاربية نجد أن المغرب الأقصى توالت عليه عدت دول وبالرغم من أن المغرب الأقصى شكل مراكز عدة دول إلا أن تلك الدول كانت تختلف من حيث مساحاتها فالدولة السعدية مثلا شكلت أكبر رقعة في تاريخ المغرب الأقصى فكانت حدودها تتراوح إلى غاية السودان (مالي حاليا) لكن تلك الدولة لم تؤثر على استقلال القبائل الصحراوية لأن الحقائق التاريخية (المؤرخين) أثبتت أن سيادة سلاطين المغرب لم تتعدى منطقة سوس و وادي درعه[1].أما الجزائر كانت تحت السيطرة العثمانية منذ 1516 فكانت تشكل الحدود الغربية للدولة العثمانية، و موريتانيا من جهة كانت عبارة عن إمارات عشائرية. وقبيل مجيء الاستعمار الإسباني للصحراء الغربية تغيرت أوضاع المنطقة قليلا هذا بوقوع الجزائر تحت الاستعمار الفرنسي سنة 1830 نتيجة للضعف الذي لحق الدولة العثمانية، كذلك موريتانيا شكلت محل اهتمام لفرنسا إلى أن وقعت هي الأخرى تحت سيطرتها أما المغرب الأقصى بقي متمتع باستقلاله[2] إلى غاية 1902.

وإن تحدثنا عن الوضع الذي كان سائد في الصحراء الغربية نجد أوضاع اجتماعية وسياسية واقتصادية كانت تختلف نوعا ما عن الأوضاع التي كانت موجودة في المناطق المجاورة، فمثلا نظام الحكم الذي كان موجود كان فريد من نوعه كونه من جهة بقي محافظا على خصوصيته الإسلامية وكونه كذلك تشكل على

[1]- مصطفى الكتاب، محمد بادي، مرجع سبق ذكره، ص 36.

[2]- قبل سنة 1902 كل الدول الإفريقية كانت خاضعة للاستعمار استثناء المغرب الأقصى، إثيوبيا وليبيريا.

أساس قبلي تكون فيه القرارات قسمة بين القبائل والعشائر الصحراوية. ويمكن تحديد التنظيم السياسي للصحراء الغربية في الفترة ما قبل الاستعمار في الآتي:

- الجماعة: الهيئة المكونة من أعيان القبائل والعشائر، تتولى إصدار كل القرارات التي لها صلة بالحياة العامة.
- أجماعة الصلاح: هيئة متكونة من فقهاء ووجهاء معروفين بصلاحهم، دور هذه الهيئة هو الإصلاح.
- آيد أربعين: وهي السلطة العليا في البلاد تعود إليها كل القرارات المصيرية بما في ذلك قرار الحرب، الهدنة وغيرها من القرارات التي يتحدد من خلالها توجه المجتمع الصحراوي.

والسلطة العليا التي كانت تدير إقليم الساقية الحمراء ووادي الذهب " آيد أربعين" لم تكن تخضع لأي سلطة أجنبية فقد استقلت بذاتها عن السلاطين الذين حكموا المناطق المجاورة. ففي فترة حكم الأدارسة التي دامت إلى غاية القرن 16 لم يشهد أي علاقة بين السلطة المركزية "للأدارسة" والقبائل في الصحراء الغربية أي أنه عمليا لم تكن هناك علاقات سيادية للأدارسة على القبائل الصحراوية.[1]

أما عن إطار العلاقة التي كانت تربط الساقية الحمراء ووادي الذهب مع المناطق المجاورة فقد تقلص بشكل كبير ابتداء من القرن 15 نتيجة لبدء ارتباط المنطقة المغاربية بأطراف أجنبية أخرى فالصحراء الغربية بدأت تتعرض لمحاولات استعمارية. أبرز تلك المحاولات الاستعمارية التي قادها الايطاليون سنة 1869 ثم الانجليز سنة 1872 ومن بعد ذلك جاء البلجيكيون سنة 1875 في محاولة أخرى فاشلة يلي ذلك فرنسا التي حاولت أن تتوغل داخل الأراضي الصحراوية سنة 1880 في محاولة منها لربط الهوة بين مستعمراتها.

[1]- بن عامر تونسي، مرجع سبق ذكره، ص 225.

وفي هذه الفترة أصبحت العلاقة بين الصحراء الغربية وغيرها من البلدان المجاورة منعدمة كونها كانت في الأساس علاقات تجارية انقطعت لانقطاع الصلة بين الصحراء الغربية والبلدان المجاورة نتيجة لاهتمام الأهالي بتغيير أوضاعها الداخلية التي انهارت نتيجة لدخول الاستعمار في المنطقة، هذا الأخير الذي شرعن دخوله من خلال مؤتمر برلين نوفمبر/ تشرين الثاني 1884 الذي أبرمته الدول الأوربية فيما بينها، لتكن بعدها العلاقة التي كانت تربط بين المغرب الأقصى بصفته لا يزال يتمتع باستقلاله وبقية المناطق الموجودة في الصحراء الكبرى توقفت بعد سيطرت فرنسا على الصحراء الوسطى والصحراء الجنوبية (مالي، الجزائر، موريتانيا، السنغال، التشاد) وسيطرت اسبانيا على الصحراء الغربية (الساقية الحمراء ووادي الذهب) بعدها أصبحت الدول الاستعمارية هي التي تدير كل الطرق التجارية.[1]

II- الاستعمار الإسباني وخطة الخروج:

تم تحديد الساقية الحمراء ووادي الذهب مستعمرة اسبانية ابتداء من 1884 ففي هذه السنة انعقد مؤتمر برلين أين أقرت الدول الأوروبية لإسبانيا بإقليم الساقية الحمراء ووادي الذهب. وبمقتضى اتفاقيات أخرى بين اسبانيا وفرنسا تم ترسيم حدود الصحراء الإسبانية ففي سنة 1902 تم ترسيم الحدود الجنوبية مع موريتانيا وفي سنة 1906-1912 أبرمت كل من إسبانيا وفرنسا اتفاقيتين تم من خلالهما ترسيم الحدود الشمالية للصحراء الإسبانية لتكن بعد ذلك المستعمرة الإسبانية محددة المساحات أي 284 ألف كم^2. لكن ما يهم في هذه الفترة هو معرفة الكيفية التي دخل بها الاستعمار الإسباني ونمط المواجهة التي قوبل بها من قبل الأهالي وهل كان لإسبانيا مشاريع استعمارية على غرار بقية القوى الامبريالية؟

أما بالنسبة لإسبانيا فإنها دخلت الصحراء الغربية عن طريق التجارة، أي أنها قامت بعقد جملة من المبادلات التجارية بينها وبين الصحراويين، أصبحت تتطور تلك المبادلات إلى أن تمكنت اسبانيا من إقامة

[1]- مصطفى الكتاب، محمد بادي، مرجع سبقذكره، ص 27.

عدة مراكز تجارية على السواحل الصحراوية، وفي الحقيقة تلك المبادلات التجارية ليس الهدف منها ترويج المنتجات الإسبانية أو جلب الصمغ العربي، الصوف، الذهب وغيرها من المنتجات التي كان يتوفر عليها الصحراويين وإنما كان هدفها هو الدخول بطريقة مغايرة عن الدول الاستعمارية وبصيغة أخرى هو أن إسبانيا كانت تعتقد أنها ستفشل في السيطرة على الصحراء الغربية إذا دخلت بطريقة عدائية، لأنها جربت سابقا هي وعديد القوى الأوروبية فكل المحاولات الاستعمارية التي عرفتها المنطقة توجت بالفشل نتيجة للرفض الشعبي الذي كان يقابلها دائما. كما أن وصول إسبانيا إلى السواحل الصحراوية جاء نتيجة عدم وجود مراقبة دائمة للساحل الصحراوي الذي يمتد إلى حوالي 932.06 ميل.

وإن تحدثنا عن المقاومة الشعبية التي عرفتها المنطقة سنجد أن إسبانيا تعرضت للهجوم غداة وصولها السواحل الصحراوية، كان ذلك في مارس/ آذار 1884. بل أن فرنسا التي لم تكن تدير أقاليم الصحراء الغربية تعرضت هي الأخرى إلى هجمات المقاومون الصحراويين بحكم أن فرنسا كانت تحاول الاستيلاء على الأجزاء الشرقية لأقاليم الساقية الحمراء ووادي الذهب حتى يكون هناك ربط مباشر بين مستعمراتها الثلاث (الجزائر، المغرب و موريتانيا).

وعلى غرار الشعوب المستعمرة قادة المقاومة الصحراوية عدة معارك ضد القوى الاستعمارية، لكن حالة الصحراء الغربية (ظروف الاستعمار) اتخذت ميزة مغايرة عن المستعمرات المجاورة في إفريقيا هذا كونها تعرضت لاستعمار مزدوج إسباني– فرنسي. فالأول شرعن لوجوده من خلال مؤتمر برلين أما الثاني فقد دخل من أجل القضاء على المقاومة الشعبية التي أصبحت تؤثر على مصالحه في مناطق نفوذه حتى أصبح المحارب الأول بدل إسبانيا. إذ أن المقاومة الصحراوية واجهت فرنسا في الكثير من المعارك، جرى بعضها داخل

الأراضي الصحراوية وجرى بعضها في المناطق الجنوبية والشرقية المتاخمة، وقد وصلت المعارك بين المقاومة الصحراوية والجيش الفرنسي في سنة 1908 إلى 125 معركة.[1]

وفي الحديث عن المقاومة الصحراوية لا يمكن تجاهل الدور الكبير الذي لعبه الشيخ ماء العينين ولد محمد فاضل والذي قام بتنظيم وتوحيد المقاومة الصحراوية ضد الاستعمار الاسباني– الفرنسي الذي لحق بالمنطقة، كما أنه قام بتأسيس مدينة السمارة سنة 1895 التي احتلها الفرنسيون في 28 مارس/ آذار 1913 وقاموا بحرق مكتبتها. خلف الشيخ ماء العينين نجله الهيبة الذي تولى بدوره قيادة المقاومة فيما بعد، اتهم الهيبة سلطان المغرب بالتآمر ضد والده مع القوات الفرنسية وهو الشيء الذي دفعه للانتقام من السلطان وذلك باحتلال فاس لبعض الوقت قبل أن تجليه عنها القوات الفرنسية في معركة "سيدي بوعثمان"[2] سنة 1916. ومع تصاعد حدة التوتر بين القوات الفرنسية والمقاومة الصحراوية انتهزت إسبانيا الفرصة لتعبر عن إدانتها واستنكارها لما يحصل بغرض إيواء الصحراويين وإعطاء وجه مخادع جديد، لكن لم يدوم طويلا ذلك الهدوء الذي نشأ بين إسبانيا وسكان الإقليم. فبعد قيام الثورة الجزائرية وحصول المغرب على استقلاله سنة 1956 قام جيش التحرير بمواصلته نشاطه ضد الاستعمار خارج الأقاليم المغربية فقام بتوجيه ضربات ضد الاستعمار الإسباني في المناطق الشمالية والشرقية للصحراء الغربية، فانتصر على إسبانيا في عدة معارك ابتداء من تلك التي قادها في 27 نوفمبر/ تشرين الثاني 1957. في مناطق الدشيرة، العرقوب، آيتباعمران وغيرها.[3]

عقب هذه المعارك أصبح الخطر يراود إسبانيا مما جعلها تدخل في تحالف عسكري مع فرنسا بقصد القضاء على المقاومة الصحراوية، وقد تجسد هذا التحالف من خلال عملية شرسة ضد المقاومة الصحراوية عرفت بعملية ايكوفيون سنة 1958. من خلالها تم تصفية المقاومة الصحراوية، ومن الأسباب التي جعلت

[1]– مصطفى الكتاب، محمد بادي، مرجع سبقذكره، ص 29.
[2]– طاهر مسعود، مرجع سبقذكره، ص 26.
[3]– بن عامر تونسي، مرجع سبقذكره، ص 235.

المقاومة الصحراوية تنهار بسرعة أمام القوات الفرنسية والإسبانية هو عدم تلقيها إمدادات من المناطق المجاورة فالجزائر كانت منشغلة بثورتها أما المغرب الأقصى في هذه الفترة كان يتمتع باستقلاله إلا أنه غض الطرف عما يحصل، بل أنه امتنع عن تقديم يد العون للمقاومة الصحراوية.[1]

بعد استقلال الجزائر وموريتانيا زاد الإلحاح على ضرورة تخليص الصحراء الغربية من الاستعمار الإسباني. كما أن القرار 1514 الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة والقاضي بتقرير مصير الشعوب التي لا زالت تحت سيطرت الاستعمار حتّم على إسبانيا إيجاد سياسة جديدة في التعامل مع مستعمراتها لكن متجاهلة بذلك القرارات الصادرة في حق الشعوب المستعمرة فقامت بإعلان أن الصحراء هي المحافظة رقم 51 في إسبانيا[2]، وكان ذلك الإلحاح نتيجة لاكتشاف أكبر منجم فوسفات في العالم يحتوي احتياطه على 10 مليار طن في مساحة لا تتعدى 231 كم^2. وعقب هذا الإعلان قامت الدول المجاورة باستنكار التجرؤ الإسباني كما أنها طالبت إسبانيا الخروج وتمكين السيادة لسكان الإقليم، وهو ما لقي صداه في الأمم المتحدة إذ تم إدراج الصحراء الغربية ضمن المناطق التي يجب فيها تصفية الاستعمار.

وفي خضم ذلك بدأت الصحراء الغربية تشهد العديد من التنظيمات السياسية اختلفت مطالبها لاختلاف منابع تلك التنظيمات فمنها من كان يعبر عن إرادة الشعب الصحراوي "الحركة الطليعية" ومنها من كانت عبارة عن تنظيم ناشئ بإرادة من الاستعمار والقوى التوسعية.ومن أهم التنظيمات السياسية التي عرفتها الصحراء الغربية فترة الستينات وبداية السبعينات ما يلي:[3]

- الحزب المسلم: كان يكتسح الساحة السياسية إلى غاية وصول محمد سيد إبراهيم بصيري الذي بدأ في تأسيس حركة من شأنها أن تقود الشعب الصحراوي إلى الحرية والاستقلال لكن لم تعمر الحركة طويلا فقد

[1]- مصطفى الكتاب، محمد بادي، مرجع سبقذكره، ص 38.
[2]- طاهر مسعود، مرجع سبقذكره، ص 30.
[3]- بن عامر تونسي، مرجع سبقذكره، ص 237.

تم اكتشاف أمرها في وقت مبكر وتم اعتقال العديد من قياداتها، كما أنه تم اختطاف زعيم الحركة محمد سيد إبراهيم بصيري أثناء انتفاضة الزملة 17 يونيو/ حزيران 1970 التي نظمتها الحركة ضد الاستعمار الإسباني.

- الجمعية الصحراوية: عبارة عن مجلس أنشأته السلطات الإسبانية في مارس/ آذار 1967 في مقابل التنظيمات التي كانت موجودة آنذاك، بلغ عدد أعضائها سنة 1973 مئة واثنين عضو منهم من هو منتخب وآخرون يتم تعينهم إما من طرف شيوخ القبائل أو من طرف الحاكم العام.
- حركة الرجال الزرق: من مطالب هذه الحركة خروج إسبانيا من إقليم الصحراء الغربية، كانت هذه الحركة تستقر في الجزائر عارضت بقوة المطالب الموريتانية المغربية تجاه الصحراء وأعلنت تمسكها بخيار الاستقلال.
- حزب الاتحاد الوطني الصحراوي: تم تنشئته من طرف الحكومة الإسبانية في أكتوبر/ تشرين الأول 1974، الغرض من إنشائه هو توريثه بعد خروج إسبانيا الذي أصبح ضرورة نتيجة للضغوطات التي تتعرض لها.

وعموما كل التنظيمات السياسية السالفة الذكر هي ناشئة بغرض سلب الشرعية من الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب استثناء الحركة الطليعية التي كانت بمثابة بذرة للبوليساريو الحركة التي أصبح يلتف حولها الشعب الصحراوي، وقد قامت البوليساريو بتنظيم أول عمل مسلح ضد الاستعمار الإسباني في 20 مايو/ آذار 1973.وفي ظل تزايد نشاط البوليساريو عسكريا ودبلوماسيا قامت إسبانيا في الدخول مع المغرب وموريتانيا في اتفاقية أصبحت تعرف باتفاقية مدريد الثلاثية 14 نوفمبر/ تشرين1975[*]، فقد تم التوقيع على وثيقة مدريد بين البلدان الثلاثة على أن تقتسم المغرب وموريتانيا الصحراء الغربية في مقابل ضمان المصالح الإسبانية.

ومن خلال هذه الاتفاقية تكون إسبانيا قد تخلت عن وعودها تجاه الشعب الصحراوي فلم تمكنه من ممارسة حقه في تقرير المصير الذي نصت عليه القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ابتداء من القرار 1514 الصادر في 14 أكتوبر/ كانون الأول 1960.

المطلب الثاني: الاجتياح المغربي الموريتاني للصحراء الغربية

الأهمية الإستراتجية للصحراء الغربية جعلها محط أنظار القوى الاستعمارية وهذا ما يظهر جليا من خلال الأطماع التوسعية لكل من المغرب وموريتانيا.

أولا: الأطماع التوسعية المغربية

إن التوجهات الفكرية داخل المغرب صبت إهتمامها بشكل يدعو الى الإثارة، لمسألة بناء امبراطورية على شاكلة الإمبراطوريات السابقة كالفاطمية التي عرفها المغرب في العهود السابقة، و عليه فقد ظل هذا الحلم يراود الساسة و المفكرين المغاربة على مر حقب التاريخ، هذا بشكل عام غير أن المطالبة بالصحراء الغربية تعود إلى نوفمبر 1955م، و ذلك عندما أصد حزب الإستقلال " الكتاب الأبيض" الذي يجري فيه الحديث عن الحقوق التاريخية في بلاد شنقيط (موريتانيا) ، و كذلك عند ملاحظتنا لخريطة المغرب الكبير يتبين لنا تاكيد المطامع المغربية في كل من بشار و تندوف (الجزائر) و جزء من مالي و السينغال و المجموعة الموريتانية بأكملها، و بالطبع الساقية الحمراء و وادي الذهب[1].

[1] معرافإسماعيل ، الصحراء الغربية في الأمم المتحدة ... وحديث عن الشرعية الدولية. دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2010، ص 44
* انظر الملحق رقم 03

فقد صرح زعيم حزب الإستقلال المغربي علال الفاسي قائلا (... أنه ما دام النظام الدولي قائما في منطقة طنجة و الصحاري الإسبانية في الجنوب من تندوف إلى أطار و الأقاصي الجزائرية المغربية لم تنزع عنها الوصاية، فإستقلالنا يبقى مبتورا و واجبنا الأول هو متابعة العمل من أجل تحرير البلاد و توحيدها ...)[1]

كما يمكن الإشارة في هذا المجال إلى خطاب محمد الخامس 1958م الذي أعلن فيه عن تمسك المغرب بالصحراء الغربية، كما أننا عندما نتصفح الدستور المغربي نجد أنه يعتبر الصحراء الغربية دائما تابعة للوطن الأم، و ذلك في المادة 04 من الدستور الصادر في 02 جوان 1961، حيث تؤكد كذلك المادة 19 من الدستور الصادر في 10 مارس 1972 على ضرورة توحيد الأراضي المغربية في حدودها التاريخية السالفة الذكر.

غير أن الشيء الذي يشجع المغرب على السعي وراء مطامعه هو تنازل إسبانيا لصالح المغرب بموجب معاهدة فاس في 4 جانفي 1969، و للإشارة فإن الملك الحسن الثاني عند توقيعه على ميثاق منظمة الوحد الإفريقية في سبتمبر 1963 أظهر العديد من التحفظات فيما يتعلق بالحدود، و أكد أنه سيواصل مسيرة المطالبة بحدوده التاريخية، و قد أكد ذلك ميدانيا عندما هاجم الجزائر في 1963 (أي ما يعرف بحرب الرمال) و هي منشغلة بترتيب البيت غداة الإستقلال.

إلا أن المغرب أمام تزايد مشاكله الداخلية اضطر إلى التراجع عن المطالبة بتكوين إمبراطورية المغرب الكبير، و اكتفى بالمطالبة بالصحراء الغربية مقدما حجج و براهين واهية، و هو ما سنراه عند تناولنا لرأي محكمة العدل الدولية الإستشاري عن المغرب.

[1] - معرافإسماعيل ،مرجع سبق ذكره، ص46

ثانيا: الأطماع التوسعية الموريتانية:

أما عن موريتانيا فقد عرفت السياسة الموريتانية تجاه الصحراء الغربية مرحلة من التذبذب و سلكت في ذلك ثلاثة أوجه:

أ_ خارجي: تتظاهر فيه كالمغرب بمساندة القضية الصحراوية للتعجيل بتصفية الإستعمار، و في نفس الوقت تؤكد حقوقها المشروعة في الصحراء الغربية، معللة ذلك بما لديها من إرتباطها تاريخية و إجماعية بالشعب الصحراوي، و كذلك بأن الأقليم يشكل إمتدادا طبيعيا لموريتانيا، و من هنا تطالب بإندماج الإقليم الصحراوي بالوطن الأصل بعد خروج إسبانيا.

و لكنها تستبعد فكرة تنظيم إستفتاء يمكن السكان الصحراويين من الإنضمام إلى الوطن الموريتاني، حيث يظهر هذا الموقف من خلال المذكرة الرسمية التي بعثتها موريتانيا إلى الأمم المتحدة، إذ تضمنت ان سكان الصحراء يشكلون على الصعيد التاريخي و اللغوي و الإنساني جزءا لا يتجزأ من الشعب الموريتاني، فضلا عن إرتباط غالبية قبائل الصحراء بموريتانيا، و هو الأمر الذي عبرت عنه القبائل في مناسبات عديدة.

و تضيف المذكرة أن حكومة موريتانيا أبدت و مازالت تؤيد ممارسة سكان الصحراء لتقرير المصير تحت إشراف دولي، و في مثل هذه الظروف تتعهد الحكومة الموريتانية بإحترام و مساندة الإختيار الذي سيقرره هذا الشعب.

ب_ داخلي: و يتمثل في السعي بكل الوسائل الى الإستلاء على المنطقة، و ذلك بطريقة متزنة تحافظ فيها على علاقاتها بين الجزائر و المغرب، و خاصة بعد إعتراف هذا الأخير بها.

ج_ تكتيكي: و يهدف الى إقتسام الصحراء مع المغرب في حالة عدم حصولها على الكل، و هي النتيجة التي آلت إليها إثر الإتفاقية الثلاثية و التي فسحت المجال للحصول على الجزء الجنوبي من الصحراء، و هو ما سنتطرق إليه بشكل أوسع عند تناولنا لموضوع إتفاقية مدريد الثلاثية لاحقا.

ثالثا: الإحتلال المغربي الموريتاني للصحراء الغربية

بعد تصديق البرلمان الإسباني الكورتيس على المعاهدة، و نشرها في الجريدة الرسمية الإسبانية، و إرسال نسخة منها الى الأمم المتحدة، أخذت دول الإتفاق بتطبيق ما ورد فيها من بنود، فقد دخلت وحدات الجيش الملكي المغربي في عمق اراضي الصحراء الغربية، و قامت بتوسيع دائرة إنتشارها فيها هذا من الشمال، في الوقت الذي تحركت فيه القوات الموريتانية لغزو الصحراء من الجهة الجنوبية لإستلام حصتها من ميراث إسبانيا في الصحراء حسب نفس الإتفاقية، و هو إقليم واد الذهب.

و لقد تحرك هذا الجيش بمساندة فرنسا و مشاركة قوات مغربية حسب إتفاقية دفاع مشتركة موقعة مع حكومة المغرب[1]

و بحلول 28 فيفري 1976 إنتقلت رسميا كافة سلطات الإستعمار الإسباني في الصحراء الغربية إلى الحكومتين المغربية و الموريتانية، و إنتهى بذلك عهد الإستعمار الإسباني، لتدخل المنطقة في عهدا جديدا أساسه الصراع الدامي بين أبناء الدين الواحد، و اللغة الواحدة، و التاريخ المشترك.

كانت القوات الملكية المغربية قد قامت بإرتكاب مجازر جماعية و حملات إبادة منظمة بحق الشعب الصحراوي، من خلال قصفها لتجمعاتهم المدنية بأسلحة النبالم و القنابل الفسفورية المحرمة دوليا، بهدف تفريغ

[1]- محمد عصمت بكر، الشعب الصحراوي قصة و كفاح، مرجع سبقذكره،ص98

الأرض الصحراوية من سكانها الأصليين، حيث شهدت المنطقة بعد دخول الجيش المغربي إليها موجات نزوح جماعية من السكان بإتجاه مواقع الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء و وادي الذهب.

فبعد الإطاحة بنظام المختار ولد داداه، إنسحب الجيش الموريتاني من الصحراء الغربية بموجب الجزائر للسلام 1979م، و تحركت القوات الملكية التي كانت متواجدة على الأراضي الموريتانية حسب إتفاقية الدفاع المشترك إلى داخل الصحراء من الجنوب، و أصبح الشعب الصحراوي بين فكي كماشة محاصرا من القوات الملكية من الشمال و الجنوب[1] و بما أن قرارات الأمم المتحدة هي دائما إنعكاس لإرادة أقويائها، فقد جاء قرارها المتعلق بالقضية الصحراوية مهزوز الجسم، عندما تبنى طروحات الخصمين المتناقضة.

حق تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية، حسبما تطالب به البوليساريو و الإعترافبإتفاق مدريد الثلاثي كما يريد المغرب و موريتانيا، و هذا القرار كان نتيجة تصادم قوتين متوازنتين و مهمتين في المنظمة الأممية، فالجزائر و معها الكتلة الإشتراكية، فرضت تثبيت حق تقرير المصير، بينما فرضت الولايات المتحدة و فرنسا تثبيت إتفاق مدريد.

1. إعلان الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية

بعد تلك الأحداث التي شهدتها المنطقة في تلك الفترة خاصة في سنة 1975 بعد صدور رأي محكمة العدل الدولية، إنزلقت الأمور نحو وضع جديد خاصة بعد التوقيع على إتفاقية مدريد المشؤومة، و ما نتج عنها بعد ذلك من إجتياح مغربي موريتاني للصحراء الغربية كما رأينا سابقا، و بعد 25 يوما أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة لأول مرة في تاريخها، قرارين متناقضين أولهما إلى جانب قضية الشعب الصحراوي بأغلبية 88

[1] – محمد عصمت بكر، مرجع سبق ذكره، ص99

صوت (تقرير المصير) و الثاني يرضي جميع الأطراف بأغلبية 8 أصوات لكنه يذكر بإتفاقية مدريد 14 نوفمبر 1975[21] .

ففي يوم 26 فبراير 1976م إنسحبت إسبانيا تاركة الفوضى تعم الإقليم المغزو دون أن يتم تنصيب هيئة قانونية تدير الصحراء الغربية، بعد رفض الأمم المتحدة الأعتراف للمغرب و موريتانيا بالسيادة عليها و إدارتها، ما دامت شرط إستشارة الشعب الصحراوي في تقرير مصيره لم تتم.

و في هذا الجو الغائم و المعقد أعلن القائد الشهيد الولي مصطفى السيد على أن الشعب الصحراوي لا يقبل الفوضى في بلاده، و أن مهمة إسبانيا القانونية قد إنتهت و قد نكثت بوعدها، و الشعب الصحراوي رغم تعرضه للإبادة الثلاثية برعاية فرنسية، لا يسعه إلا أن يبرهن للعالم عن إرادته الثابتة في الحرية و الإستقلال، و بذلك يؤكد من جديد هذه الإرادة بإعلانه للجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية تماشيا مع برنامج العمل الوطني الذي صادق عليه مؤتمر البوليساريو الثاني في اوت 1974.

ففي يوم 27 فبراير 1976 تم الإعلان عن قيام الجمهورية الصحراوية، و الذي كان بمثابة صفعة موجهة للنظام المغربي الغازي و الموريتاني، و كانت جمهورية مدغشقر أول من إعترف بها في العالم بعد 12 ساعة من إعلانها و تلتها بعد ذلك سلسلة من الإعترافات، و بذلك الإعلان تكون بداية عهد جديد من التنزيم الإداري و السياسي و العسكري، حيث شكلت أول حكومة وطنية بتاريخ 05 مارس 1976.

2 إتفاق السلام الموريتاني الصحراوي بالجزائر 1979

إن دخول موريتانيا الصحراء لم يكن سهلا إذ كلفها تضحيات جسام، و لم تجن من وراءه سوى ويلات الحرب المدمرة التي خربت الإقتصاد الموريتاني و شلته، و هذا بالرغم من الدعم الذي تلقته من فرنسا،

[1] محمد عصمت بكر، نفس المرجع، ص106

و رغم وجود إتفاقيات الدفاع المشتركة بين موريتانيا و المغرب كما سبقت الإشارة إليه، و التي سنحت لهذا الأخير بنقل قواته إلى موريتانيا للحيلولة دون سقوط النظام، إلا أنه مع ذلك لم يستطيع الصمود أمام ضربات جبهة البوليساريو التي أصبحت تسيطر على الميدان، كل هذه العوامل دفعت بعض القادة الموريتانيين الحريصين على إنقاذ بلادهم من الورطة التي آلت إليها السياسة الموريتانية إلى التوقيع على إتفاقية الجزائر للسلام.

و هكذا جاء الإنقلاب العسكري في 10 يوليو 1978 ليجعل حدا لنظام المختار ولد داداه، و قد تبنت هذه الحركة مجموعة من المبادئ اهمها تعزيز الوحدة الوطنية، نشر العدالة الإجتماعية، إقامة علاقات حسن الجوار القائم على المنفعة المتبادلة و السلم و المحبة مع جميع شعوب المنطقة.

و بمجرد الإعلان عن الإطاحة بالنظام السابق أوقفت الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء و وادي الذهب في 12 يوليو 1978 عملياتها الحربية ضد التراب الموريتاني بصفو منفردة، و دون شروط مسبقة، و هذا حتى تسمح للنظام الجديد ان يأخذ بزمام المبادرة، و قد إستمر هذا الوضع أي وقف إطلاق النار مدة سنة كاملة، إستجاب الموريتانيين بعدها على نداء جبهة البوليساريو و المنظمات الدولية، خاصة الوحدة الإفريقية، إلى إجتماع بتاريخ 17 و 20 جويلية 1979 و الذي تم على إثره عقد إتفاقية السلام الموريتاني الصحراوي الذي يعتبر مكسبا هاما للشعبين الشقيقين، و حلا عادلا تقتضيه الوضعية الحالية للمنطقة، و بذلك تكون موريتانيا قد إنسحبت من النزاع .

خلاصة :

من خلال ما سبق يمكن القول أن إقليم الصحراء الغربية ظل لفترات زمنية طويلة محل إطماع العديد من القوى الاستعمارية نظرا لما تحتوي عليه المنطقة من ثروات طبيعية و باطنية هائلة بالإضافة إلى عدد السكان القليل طبيعة السكان البدوية و التي غالبا ما تعتمد على الترحال بالإضافة إلى غياب الوعي السياسي لدى القبائل الصحراوية ولكن سرعن ما بدأ الوعي الوطني يتشكل و أصبحت المنطقة تعرف تنظيما أكثر مما كانت عليه بدأت المقاومة الوطنية و الفكر السياسي التحرري ينتشر في المجتمع .

تمهيد:

لقد كان للمنظمات الإقليمية والدولية دورا بارزا وفعالا في حل العديد من النزاعات على الساحة الدولية من خلال بعض الإنجازات التي حققها ومن بين النزاعات التي اهتمت بحلها،نزاع الصحراء الغربية من خلال بذل جهود مكثفة من أجل تسوية النزاع،وتجلى ذلك من خلال العديد من محطات التسوية وقرارات رامية لتسوية هذه القضية وبالرغم من كونها تعتبر من أكثر المشاكل التي تحملت الأمم المتحدة مسؤولية حلها إلا أنها لم تكن بمعزل عن بعض المنظمات الإقليمية،كجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية وحركة عدم الانحياز.

وهذا ما سنحاول دراسته في هذا الفصل بإلقاء لمحة تاريخية على المحاولات الأولى لتسوية النزاع مرورا بمخطط التسوية لدى منظمة الوحدة الإفريقية بالإضافة إلى دراسة مضمون المخططات من وجهة نظر جامعة الدول العربية وحركة عدم الانحياز ومحاولاتهما تسوية النزاع،بالإشارة إلى العراقيل التي تسببت في عدم تنفيذ مخطط السلام الأممي الإفريقي.

المبحث الأول: المحاولات الأولى لتسوية النزاع في الصحراء الغربية

على الرغم من الجهود التي بذلت من عدة جهات إقليمية ودولية لإيجاد حل لهذا النزاعرغم المفاوضات المباشرة التي بدأت في الثمانينات ومازلت متواصلة تحت ضغط الأمم المتحدة وبرعايتها،فإن المغرب مازال يرفض الانسحاب وتطبيق استفتاء حر ونزيه يقرر من خلاله شعب الصحراء الغربية مستقبله،وقبل أن تتبنى منظمة الأمم المتحدة إدارة النزاع في الصحراء الغربية سنة 1988حاولت عدة منظمات ودول وشخصيات اقتراح مبادرات للتسوية،عبر تكوين لجنة حكماء أو لعب الوساطة،لكن كل تلك المحاولات لم تثمر.

المطلب الأول:محاولات الوساطة

رغم كل محاولات الوساطة التي قام بها بعض الأفراد والمسئولين الدوليين،فإنه لم يتم التوصل إلى المصالحة بين طرفي النزاع،ففي كل مرة يظهر فيها نوع من التقارب يسود أمل عند مسئولي وشعوب المنظمة بالوصول للانفراج والتفاهم على إنماء النزاع،لكن كل مرة يظهر فاعل أو مشكلة ما تقضي على كل الطموحات ويعود الجميع إلى نقطة الصفر.

وأول مرة كان هناك أمل لحل النزاع،بعد التقارب الجزائري المغربي عندما التقى قادة البلدين يوم 26 فبراير 1983 وترقب الملاحظون إيجاد حل للمشكل عبر مفاوضات بين ممثلي المغرب والبوليساريو الذي توقع الجميع أن يحضروا في قمة مغاربية يتفق عليها الجميع.[1]

وتبخرت هذه الآمال مع مشروع بيكر المتمثل في خيار حل الوسط المقترح في 30 جويلية 2003 والذي قبلته جبهة البوليساريوورفضه المغرب،لهذا فإن أية مقاربة لتحقيق مفاوضات ناجحة لابد أن تتجاوز المأزق

[1]–د.مسعود شعنان، نزاع الصحراء الغربية والنزعة الدولية، حقوق الإنسان وحق الشعوب المستعمرة في تقرير المصير. أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه دولة في العلوم السياسية والعلاقات الدولة، جامعة الجزائر، 2007، ص 187.

الموجود بين طرفي النزاع وأن تتسم المفاوضات بنوع من المرونة والتعامل مع الآخر بحس عال والاستعداد لتقديم بعض التنازلات ،كل المحاولات السابقة التي حاولت إيجاد حل للنزاع آلت إلى الفشل ،ليس السبب في ذلك قلة الوسطاء ومستواهم وأهميتهم ولكن أصبح العائق هو تصلب أحد الأطراف في موقفه وعدم الاستعدادللنقاش والحوار والتفاوض حول النقاط الأساسية المتسببة في النزاع ألا وهي السيادة وتطبيق القرارات الأممية وأولها حق الشعوب التي كانت مستعمرة في تقرير مصيرها ،مع وجود بعض العوامل الفرعية الأخرى ،لهذا ولمعرفة لماذا فشلت كل محاولات الوساطة السابقة ولإنجاح أية وساطة مستقبلة لابد أن نأخذ في الاعتبار، أبجديات التفاوض الدولي التالية:

– **حياد الوسيط**: فإذا كان متحيزا أوله أحكام مسبقة فمحاولة الوساطة بالتأكيد سوف لن تنجح ،لهذا فشلت وساطة كل من السعودية وفرنسا، فقد دعمت السعودية الإداعات المغربية منذ بداية النزاع ،أما فرنسا فكانت ضد إقامة دولة ثورية جديدة في المنطقة ،بل حدث لفرنسا أن تدخلت عسكريا ضد البوليساريو سنة 1977.

– **سمعة الوسيط**:يجب أن تكون سمعة الوسيط جيدة عند طرفي النزاع ،إذا كان الوسيط يتمتع بصورة نظيفة ومعروف بموقفه المحايد تجاه النزاع ،فسوف يحترمه الجميع ومن المحتمل جدا نجاح وساطته ،لكن ليس العكس ،أعني بذلك لو كان الوسيط قد سبق ودعم أحد طرفي النزاع عسكريا مثل فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية للمغرب ،ودعم ليبيا لجبهة البوليساريو،أو سياسيا مثل اعتراف الجزائر بالجمهورية الصحراوية وتصويت دول أخرى لصالح أحد طرفي النزاع داخل المنظمات الدولية كمنظمة الوحدة الإفريقية –الإتحاد الإفريقي حاليا،أو منظمة الأمم المتحدة.[1]

[1]–د.مسعود شعنان، مرجع سبق ذكره، ص 189.

– **عامل الاقناع:** وهو المهم جدا ،أي مخطط تسوية أو أي برنامج يقدم من طرف الوسطاء ،لابد أن يكون مقنعا لطرفي النزاع ،بدون ذلك فإن أية محاولة للوساطة من أجل حل النزاع سوف لن ينجح، ففي هذا المجال فإن مخطط تقسيم الصحراء الفرنسي لم ينجح ،لأنه رفض من طرف الجميع.

– وأخيرا فإن نجاح أية وساطة يعتمد على رغبة الأطراف المتنازعة أنفسهم في الوصول إلى حل نهائي واتفاق يحل المشكلة المطروحة وإلى أي مدى هم مستعدون لتقديم تنازلات من أجل الوصول إلى نقطة تفاهم.[1]

فطرفا النزاع يختلفان في تحديد طبيعة وأصل النزاع بطريقة ملفتة للانتباه ،ففي الوقت الذي ترى فيه جبهة البوليساريو ومعها الجزائر وموريتانيا منذ 1977 بأن المشكلة هي تصفية استعمار ولذلك يجب أن تحل عن طريق إجراء استفتاء يقرر من خلاله شعب الصحراء الغربية مصيره، فإن المغرب يرى ان المشكلة داخلية تخص مجموعة من سكان الصحراء الانفصاليين وإن النزاع هو امتداد الخلاف المغربي الجزائري وليس مع جبهة البوليساريو.[2]

إن كل محاولات الوساطة والتي كانت غير ناجحة ولم تتوصل إلى إيجاد حل للنزاع،سوف تعطي أهمية لمخطط التسوية الذي طرحته الأمم المتحدة والذي علق عليه الجميع الآمال وتفاءلوا لاقتراح حل المشكلةلكن تطور الأحداث الدولية عاقت ذلك وحتى الساعة فإن جميع المحاولات التي سعت لإيجاد حل سواء عن طريق الوساطة أو المفاوضات المباشرة باءت بالفشل ،من جهة كان السبب الوسطاء أنفسهم نظرا لدعمهم لأحد طرفي النزاع أو لعدم فهمهم لطبيعة النزاع إقليميا ،لهذا فإن جميع محاولاتهم رفضت من أحد طرفي النزاع أو منهم جميعا ومن جهة أخرى فسبب فشل هذه المحاولات هو عدم استعداد أحد طرفي النزاع أو كلاهما لتقديم تنازلات،نتيجة لذلك فشلت لجنة المتابعة الإفريقية عندما رفض ملك المغرب إجراء استفتاء في الصحراء الغربية

[1]–نفس المرجع، نفس الصفحة.

[2]– د,مسعود شعنان، مرجع سبق ذكره، ص 190.

بعد قبوله ذلك في قمة نيروبي 1981 ،وتم الاتفاق حتى على الإجراءات التي تتبع مخطط معقول أسقطه الملك المغربي حينها والسبب حسب الكثير من الملاحظين هو استغلال الملك المغربي لعامل الوقت لكي يتمم الاعتراف بالجمهورية الصحراوية، لكن ذلك لم يحدث وتم الاعتراف بها وأصبحت عضوا في منظمة الوحدة الإفريقية ابتدءا من نوفمبر 1984 وهي السنة التي انسحبت فيها المغرب. وقبل ذلك وإبتداءا من سنة 1975 قامت عدة أطراف بمحاولة الوساطة من أجل إيجاد حل لنزاع الصحراء الغربية ،هاته المحاولات كانت من طرف المملكة العربية السعودية ومصر وتونس والعراق وليبيا والسنغال وساحل العاج ونيجيريا وغينيا والطوغو والكويت والغابون وفرنسا وإسبانيا وقيادات فلسطينية وجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية وأخيرا منظمة الأمم المتحدة التي مازالت ترعى المفاوضات المباشرة بين طرفي النزاع –جبهة البوليساريووالمغرب بالإضافة لمحاولات الوساطة المذكورة أعلاه فإن الأطراف المعنية والمهتمة بالنزاع دخلوا في مفاوضات ثنائية ومتعددة الأطراف بهدف الوصول إلى حل للنزاع.[1]

في هذه المرحلة جرت محادثات ولقاءات متعددة عبر السنوات الأولى للنزاع على وجه الخصوص جرت بين كل من الجزائر وممثلي جبهة البوليساريو وليبيا وموريتانيا والمغرب ،ومفاوضات متعددة الأطراف جرت كذلك بإشراف فرنسا وبدرجة أقل إسبانيا خاصة بعد الانقلاب الذي حدث في موريتانيا 1978 ،هذا الانقلاب تفاءلت له كل من جبهة البوليساريو والجزائر واعتبر حدثا إيجابيا يساعد على تعجيل دينامية السلام حينما كانت إسبانيا تعمل بكل جهد لإقناع الجميع لعقد قمة تجمع كل من المغرب وجبهة البوليساريو والجزائر وموريتانيا.

وكانت الحكومة الإسبانية متحمسة لإيجاد حل للنزاع خاصة إذا كان بإشرافها ومشاركتها في أكتوبر 1978 مثلا طلبت إسبانيا من الأمم المتحدة العمل وبسرعة لإيجاد حل للنزاع في الصحراء الغربية عبر

[1]–د.مسعود شعنان، نفس المرجع ، ص 191.

المفاوضات التي تؤدي إلى حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره ،من جهتها جبهة البوليساريو حينها رأت بأن إسبانيا البلد الوحيد المؤهل للتفاهم مع شعب الصحراء الغربية ،وذلك بسبب الارتباطات الثقافية واللغوية ،من جهة أخرى نصح الملك المغربي الحسن الثاني إسبانيا بعدم لعب دور الوسيط من أجل حل النزاع وقال في معناه إن أي مسعى لمحاولة الوساطة من طرف مدريد سوف يؤثر على العلاقات القوية بين المغرب وإسبانيا،هذه العلاقة كانت جيدة إبتداءا من سنة 1981 وتطورت عبر سنوات ،في الوقت الذي سمحت فيه إسبانيا لجبهة البوليساريو بفتح مكتب لها في مدريد أبقت على دعمها لمعاهدة مدريد الثلاثية المهمة للمغرب.[1]

وعلى العكس فإن فرنسا كانت نشطة جدا بدبلوماسيتها في محاولتها التوسط من أجل إيجاد حل النزاع وفي نهاية 1978 التقى الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان ممثلي كل دول المنطقة لكنه للأسف لم يقابل ممثلي جبهة البوليساريو الطرف الأساسي في النزاع ،كما تحدث في الموضوع مع بعض الأصدقاء التي يثق فيهم من أجل استشارتهم في أحسن حل للنزاع والذين كانت لهم الرغبة والإرادة في البحث عن حل سلمي للنزاع مثل الرئيس السنغالي ليوبول سنغور ورئيس ساحل العاج هوفوت بواني ،الاتفاق أو المقايضة التي انبثقت من هذه اللقاءات سربتهامجلة "إفريقية الغد" الشهرية في نهاية سبتمبر 1978 وسمي الحل بخطة صحراء الغد (le plan sade): كان يفترض من هذه الخطة أن تقسم الصحراء الغربية بين كل من المغرب وموريتانيا والجزائر مع إقامة دولة لشعب الصحراء الغربية في الجزء المحاذي للحدود الموريتانية ،والدولة الجديدة تدخل في إتحاد فيدرالي مع موريتانيا ،هذه الخطة تبدو مهمة بقيمتها ،إذ يظهر الجهد الذي بذل فيها ،وتمت مراعاة جميع الأطراف المهتمة بالنزاع رغم ذلك رفضت من طرفي النزاع جبهة البوليساريو والمغرب فمن جهة جبهة البوليساريو رفضت هذه الخطة لأنها لم تلب لها أهدافها المتمثلة في تحقيق الدولة الصحراوية المستقلة ،أما

[1]–د.مسعود شعنان، مرجع سبق ذكره، ص 192.

الطرف المغربي في تصريح للملك الحسن الثاني الذي كان سيعطي جزءا من إقليم الصحراء ولكنه يأخذ في المقابل جزءا من التراب الموريتاني ويستحوذ على مناجم الفوسفات.

بعد ذلك أعلنت فرنسا الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية بأنها لم تكن تنوي القيام بدور الوساطة ولكن كانت ترغب في المساعدة على حل المشكل لو استطاعت ذلك.

ورغم فشل فرنساكوسيط ،مازالت لحد الآن لم تجنح للحياد تجاه النزاع في الصحراء الغربية ،ولو أنها لعبت من حين لآخر دورا في إقناع المغرب بتقديم بعض التنازلات ،ففي سنة 1981 مثلا قامت فرنسا بتشجيع ودفع الملك الحسن الثاني لحضور قمة منظمة الوحدة الإفريقية بنيروبي في جوان 1981 ونتيجة لذلك أعلنت بصورة جلية دعمها لتطبيق الاستفتاء حق تقرير المصير في الصحراء الغربية.

بالإضافة إلى مساعي كل من فرنسا وإسبانيا ،حاولت بعض الدول الإفريقية والعربية لعب دور الوساطة وقدمت بعض الاقتراحات لإنهاء النزاع في الصحراء الغربية.

كانت السنغال من بين الدول المهتمة بمحاولة إيجاد حل النزاع وذلك بسبب قربها لمنظمة التوتر ، وكانت منشغلة بوضعية السود من أصل سنغالي المتواجدين بجنوب موريتانيا والذين شاركوا كجنود في المعارك ضد جبهة البوليساريوابتداء من مارس 1976 والرئيس السنغالي "سنغور" يحاول إيجاد حل للنزاع واقتراح مفاوضات شاملة بين كل من المغرب والجزائر وموريتانيا من أجل تسوية المسائل القانونية وإقامة تعاون اقتصادي يتم من خلال استغلال مشترك لثروات الصحراء الغربية وكان الرئيس يأمل في تحقيق عقد هذه المفاوضات فإطار التوصيات التيتبنتها الأمم المتحدة ،إضافة إلى ذلك فهو كان يعتقد بأن جامعة الدول العربية هي أحسن تنظيم مؤهل لإدارة أية وساطة وفي الحقيقة السنغال كانت تؤيد الموقف المغربي والموريتاني ولم تضع

في الحسبان مصلحة شعب الصحراء الغربية ،لهذا السبب رفضت الجزائر الاقتراحات السنغالية كما فعلت جبهة البوليساريو.[1]

وفي سبتمبر 1977 حاول السنغال التوسط من جديد بتقديم مخطط للتسوية ،على ضوء هذا المخطط تتم استشارة شعب الصحراء الغربية ولهم الاختيار بين الاندماج أو الحكم الذاتي أو الاستقلال في إطار كونفدرالي مع دول الجوار ويتم ذلك برعاية الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية وجامعة الدول العربية واقترح كذلك استغلال ثروات الإقليم المشترك من طرف جميعدول المنظمة ورفضت جبهة البوليساريوهاته الاقتراحات لأن جوهر المشكلة لم يتم التطرق له ولم يتم الإجابة عن طلباتها والمخطط تجاهل مشكلة اللاجئين بصفة كاملة واعتبرت الجزائر هذه الاقتراحات غير مقبولة ،والمغرب وموريتانيا تمنيتا وساطة السنغال لكنها كانتا مترددتان حول الاقتراحات ،وفي هذه الظروف لم يتم الرد من طرف المغرب وموريتانيا على السنغال وهذه الأخيرة لم تقترح نفسها الوساطة مرة أخرى وذلك بعد أن استقبلت على أراضيها إبتداءا من نوفمبر 1977 قوات عسكرية فرنسية من أجل محاربة قوات البوليساريو.

أما مالي وغينيا فقد حاولتا الوساطة من نهاية 1976 ،فمالي اقترحت تسوية عن طريق إنشاء فدرالية بعد أن تأخذ جبهة البوليساريو الجزء الذي تسيطر عليه موريتانيا ،تنظم في إتحاد فيدرالي بعد ذلك مع موريتانيا ،إلا أن جبهة البوليساريو رفضت بصفة قطيعة هاته الاقتراحات التي لم تلب مطالبها.[2]

واهتمت الدول العربية كثيرا بالتوتر الذي حدث في منظمة المغرب العربي خاصة عندما اقتربت كل من المغرب والجزائر على الدخول في حرب بعد حادثتي أمغالا،* وحاولت مصر والسعودية وتونس التوسط مباشرة بعد اندلاع النزاع لأن دبلوماسية هاته الدول الثلاثة كانت نشطة سنة 1976 ،وحاولت بكل جهودها

[1]–د.مسعود شعنان، مرجع سبق ذكره ، ص 195.

[2]–د.مسعود شعنان، مرجع سبق ذكره، ص 196.

*حادثتي أمغالا، معركتين بين الجيش الصحراوي والقوات المغربية في مدينة أمغالا.

التوصل إلى صيغة لإنهاء العداوة بين دول المغرب العربي ،فحسني مبارك نائب الرئيس المصري حينها تجول لمدة أسبوع بين كل من فاس* والجزائر ،والرئيس أنور السادات تكلم عدة مرات بالهاتف مع كل من الرئيس الجزائري هواري بومدين والملك المغربي الحسن الثاني ،واقترح وقف لإطلاق النار ثم يجتمع بعد ذلك وزراء خارجية الدول المعنية ويتبع بلقاء قمة للدول الثلاث –الجزائر- موريتانيا- المغرب- رفض المغرب لقاء القمة بينما قبلت الجزائر الاقتراح بشرط خروج القوات المغربية من الصحراء الغربية ،وشهدت سنة 1977 محاولة أخرى من طرف مصر عندما التقى الرئيس حسني مبارك مع قادة الدول الثلاث واقترح عليهم في 14 نوفمبر 1977 تكوين لجنة حكماء من الدول العربية،هذا الاقتراح كان شبيها بالاقتراح التونسي الذي عرضه الرئيس بورقيبة خمسة أيام قبل ذلك.[1]

ولكن بسبب دعم الموقف المغربي والموريتاني فإن مساعي كل من السعودية ومصر آلت إلى الفشل، فالملك السعودي فهد بن عبد العزيز ،زار من جهته الجزائر والرباط ونواكشوط في نوفمبر 1976 وعاد مرة أخرى في ديسمبر 1977 في ثلاثة محاولات للوساطة من أجل إنهاء الحرب الدائرة في الصحراء الغربية ،لكن هاته المحاولات فشلت في تحقيق هدفها ،وسبب فشلها هو السبب الذي أدى لفشل المساعي التونسية والمصرية،وكانت المملكة العربية السعودية تدعم مواقف المغرب وموريتانيا ،وقامت بإرسال وفد خاص للمشاركة في المسيرة الخضراء التي جرت في نوفمبر 1975.

في المهام والجولات التي قام بها للمنطقة لم يلتق أي وفد من الدول المذكورة ممثلي جبهة البوليساريو،ولم يتم التعرف على أحد طرفي النزاع ،ويظهر بأنهم حاولوا إقناع الجزائر بقبول أية تسوية لكن محاولتهم كانت عقيمة ،لأن اقتراحاتهم كانت لا تلبي أهداف جبهة البوليساريو خاصة نيل الاستقلال التام.

*مدينة مغربية.

[1]-د.مسعود شعنان، مرجع سبق ذكره ، ص 196.

وحاولت ليبيا التي كانت المدعم الأول لجبهة البوليساريو كذلك أن تجد حلا للنزاع ،فالقدافي بحماسه نحو القومية العربية والوحدة العربية اقترح حل نزاع الصحراء الغربية في إطار واسع وشامل وذلك بتجسيد فكرة الدولة المغربية الموحدة ،واقترح في 24 سبتمبر 1977 مشروع الاتحادية المغربية التي تضم ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا وكذلك الصحراء الغربية ،لكن المستقبل السياسي للصحراء الغربية وكذلك هويتها سوف يتحدد بعد التجسيد النهائي للاتحادية.[1]

وبعد اقترابها من موريتانيا في ربيع 1978،حاولت ليبيا إبعادها من التأثير والهيمنة المغربية وتشجيعها على الاقتراب من جبهة البوليساريووعقد اتفاق معها ،وهكذا ففي 13-14 أفريل 1978 ذهب الرئيس الموريتاني المختار ولد داده إلى طرابلس ليتنافس مع القدافي حول مشكل الصحراء الغربية.

بعد غضب الجزائر من هذا التقارب قام الرئيس معمر القدافي بزيارة للجزائر في الفترة الممتدة مابين 30 ماي إلى 06 جوان 1978 أين ألقى خطابا بالمجلس الشعبي الوطني والذي أكد فيه دعم ليبيا لجبهة البوليساريو وندد وبقوة بتقسيم الصحراء الغربية بين كل من المغرب وموريتانيا.

إذن كل المحاولات الوساطة التي كانت لصالح كل من المغرب وموريتانيا لم تنجح مع ذلك حاولت المنظمات الدولية إيجاد حل للنزاع في الصحراء الغربية ،فالأمم المتحدة (قبل أن تصبح راعية للنزاع) وجامعةالدول العربية ومجموعة دول عدم الانحياز كلها أعدت في محاولاتها على حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره وبصفة مستمرة قاموا بتشجيع أطراف النزاع على حل خلافاتهم بالطرق السلمية.

بعد 1979 أكدت هذه المنظمات تأييدها لأي قرار يصدر عنمنظمة الوحدة الإفريقية ،فهذه الأخيرة التي حاولت بكل جهدها الوصول إلى حل سلمي للنزاع ترضي به جميع الأطراف لكن للأسف لم

[1]-د.مسعود شعنان، مرجع سبق ذكره، ص 197-198.

تنجح في ذلك ،فبعد سنوات من التجاذبات الساخنة داخل مؤتمرات منظمة الوحدة الإفريقية للبحث عن أحسن السبل للوصول لحل النزاع سلميا ،جاء مؤتمر نيروبي سنة 1981 ووضع مخططا معقولا من أجل إجراء استفتاء حق تقرير المصير في الصحراء الغربية ونال المخطط مباركة كل الأطراف بما فيها الملك الحسن الثاني ،لكن للأسف فإنه لم يبذل جهدا لبدأ التفاوضمن أجل الاتفاق على الإجراءات التي تتبع لإجراء هذا الاستفتاء لأنه ببساطة رفض التفاوض مباشرة مع ممثلي جبهة البوليساريو.[1]

كل هذا وبالإضافة لمحاولات الأطراف الخارجية ،فإن الأطراف المتنازعة والمعنية بالنزاع حاولت الدخول في مفاوضات من حين لآخر من أجل إيجاد حل لخلافاتهم ،وبرغم قطع العلاقات الدبلوماسية سنة 1976 فإن لقاءات سرية جرت بين المغرب والجزائر في فاس بالمغرب وفي لوزان بسويسرا ،لمحاولة إيجاد حل نهائي لمشكلالصحراء الغربية.

المطلب الثاني: مشروع المنطقة الصحراوية

في الفترة التي كانت منظمة الوحدة الإفريقية هي الراعية للنزاع رشحت بعض المشاريع من طرف بعض المفكرين والأكاديميين كانت أبرز من خطة المنطقة الصحراوية "لجون دامي" في كتابه "النزاع في شمال غرب إفريقيا" اقترح جون دامي خطة جديدة أطلق عليها اسم المنطقة الصحراوية ويقترح المشروع اقتسام الصحراء الغربية بين المغرب وموريتانيا مع إمكانية إنشاء دولة صحراوية مصغرة ،إضافة إلى ذلك تقسم ثروات المنطقة – مناجم غار جبيلات (الجزائر) وفوسفات بوكراع(الصحراء الغربية)- بين الدول الثلاث المغرب والجزائر وموريتانيا ،لكن قبل ذلك اقترح جون دامي تسوية مشكل الحدود بين الجزائر والمغرب وإلا لن ينجح أي مخطط للتسوية ،واستنتج بأن مشروع المنطقة هو عبارة عن مقاربة تتضمن عدة عناصر أساسية ،وأنه مطلوب من جميع

[1]-د.مسعود شعنان، مرجعسبق ذكره ، ص 199.

الأطراف دراسته في الوقت الملائم بصفة جدية لهذا فالمنطقة الصحراوية الموسعة تظهر أكبر تنازل من جانب جبهة البوليساريو المنطقة الصحراوية المصغرة تظهر أقصى تنازل من جانب الطرف المغربي.[1]

هذا الاختلاف يضيف جون دامي ،يساعد على اعتماده كمقياس لبدأ مفاوضات جدية بين طرفي النزاع، ويعتبر جون دامي عناصر النزاع إحداها الخلاف الحدودي بين المغرب والجزائر الذي يجب عدم تجاهله لكنه يظهر بأنه تجاهل عن قصد أهم عائق والذي لا يمكن التوصل لتفاهم بدون إزالته ألا وهو الإبقاء على الحدود الكاملة كما تركتها الدول الاستعمارية على أساس إقامة علاقات سلمية بين الدول ألإفريقية وهو المبدأالذي أخذت به منظمة الوحدة الإفريقية كأساس لحل أي نزاع بين الدول الإفريقية وعائق آخر يتمثل في التدخل الخارجي في النزاع ،خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا ،وذلك بدعمهم المغرب بالأسلحة التي يحتاجها. هذا يعني تشجيع المغرب على مواصلة الحرب ضد جبهة البوليساريو وعدم إعارة أي اهتمام لقرارات منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية التي تدعوا المغرب إلى التفاوض مباشرة مع جبهة البوليساريو.[2]

ففي مشروع المنطقة الصحراوية يوجد افتراضين:

1- افتراض أساسي يقسم الصحراء الغربية بين المغرب وموريتانيا والجزائر والبوليساريو.

2- افتراض ثانوي والذي ينطلق من اعتبار أساس النزاع يتمثل في الخلاف الحدودي الضمني بين المغرب والجزائر إضافة إلى المحفزات الاقتصادية لصالح كل دول المنطقة.[3]

فمشروع المنطقة الصحراوية حسب "جون دامي" كما يفهم يتحقق عبر حل بسيط مغر لكنه كذلك يستحيل تطبيقه من أجل حل نزاع الصحراء الغربية ،لو تركت بعض عوامل النزاع والأساسية جانبا لأن البحث

[1]-د.مسعود شعنان، مرجع سبق ذكره، ص 202.
[2]-نفس المرجع، ص 203.
[3]-نفس المرجع،ص 204

عن الحل مثل القيام بتجربة علمية بهدف تحضير تركيبة كيميائية في مختبر في ظروف وشروط محددة ،نتائج هذه التجربة بالطبع سوف تحدد وتقاس طبقا لتلك الظروف والشروط.

ويمكن أن نشير إلى أن جون دامي يقترح لكنه لم يحلل النتائج والعناصر المتغيرة ،مثل قبول الجزائر بجزء من الصحراء الغربية أو تخلي جبهة البوليساريو عن جزء من إقليمها ،فبالنسبة للجزائر لو حدث هذا ،فذلك يعني تخلي الجزائر عن مبادئها الأساسية المدعمة لنصرة الشعوب المستضعفة ومساعدة التحرر والمقاومة وتطبيق مبدأ حق تقرير المصير للشعوب ،هذا المبدأ الذي أعطت من أجله الجزائر الكثير من اقتصادها لثلاث عقود متواصلة ،خاصة إذا كان هذا المبدأ ينطلق من المد الثوري للنظام الجزائري ،وأن أي تنازل عنه سوف يهز أركان النظام القائم داخليا وخارجيا ،وهذه الملاحظة يمكن إطلاقها على جبهة البوليساريو بل سيكون موقف قادة جبهة البوليساريو الممثلتين لشعب الصحراء الغربية أسوأ.

المبحث الثاني: تعامل الهيئات الإقليمية والعربية مع قضية الصحراء الغربية

لم تكن المنظمات الإقليمية بمنأى عن القضية الصحراوية فقد أصدرت العديد منالقرارات بغية التوصل إلى حل سلمي وعادل لمشكلة تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية بالمقابل لم يدخر الصحراويون جهدا في جعل كفاحهم البطولي يتصدر الرأي العام العالمي والإقليمي ،حيث بدأ التفكير جديا في إيجاد حل سلمي للقضية ،وهكذا بادرت المنظمات الإقليمية إلى اتخاذ جملة من القرارات والتوصيات مهدت لمخطط السلام الأممي الإفريقي.

لذلك سنحاول إعطاء لمحة تاريخية عن نشأة المخطط لدى منظمة الوحدة الإفريقية ،وندرس مضمون المخطط ثم أهم محاولات كل من الجامعة العربية وحركة عدم الانحياز وأخيرا نعرج إلى أهم الأسباب التي عرقلت

تطبيق مشروع المخطط الإفريقي الأممي ،والعراقيل التي واجهت كل من الجامعة العربية وحركة عدم الانحياز اللتين حاولتا إيجاد تسوية للنزاع.

المطلب الأول:منظمة الوحدة الإفريقية ودورها في تسوية النزاع

منظمة الوحدة الإفريقية سابقا – الإتحاد الإفريقي حاليا – أنشئت في : 15 ماي 1963 من طرف 30 رئيس دولة إفريقية مستقلة بـ " أديس بابا " .

إن موقف الوحدة الإفريقية من مبدأ تقرير المصير ومكافحة الإستعمار واضح من خلال المادة 02 الفصل الرابع من ميثاق المنظمة التي تنص على أن "القضاء على الإستعمار في جميع أشكاله في القارة الإفريقية يعد من الأصناف الأساسية للمنظمة" كما تنص المادة 03 الفصل السادس على "ضرورة تفاني الدول الأعضاء في دعم ومؤازرات قضايا التحرر التام للأراضي الإفريقية والتي لم تستقل بعد".[1]

أما الخطة التي بنبغي إتباعها في مكافحة الإستعمار فتتقاسمها ثلاثة إتجاهات رئيسية وهي:

الإتجاه الأول: تمثله الدول الإفريقية المعتدلة، ومؤداه أن الكفاح ضد الإستعمار يجب أن يكون بإتباع أساليب الضغط الدبلوماسي.

الإتجاه الثاني: تمثله الدول الإفريقية الثورية، ويرى أصحاب هذا الإتجاه في إستخدام القوة أحسن وسيلة لصد الإستعماروإنتزاع أو إسترجاع الحقوق المغتصبة.

الإتجاه الثالث: يحاول التمسك بحل وسط، ويرى بأن الدول الإستعمارية التي تعترف بحق تقرير المصير، وتعلن عن إستعدادها لمنح الإستقلال لمستعمراتها يكفي بالنسبة لها إتباع الأساليب الدبلوماسية، أما الدول

[1]–د.محمد سالم الصوفي، مرجع سبق ذكره، ص 116.

الإستعمارية التي لا تبدي إستعدادا على الإطلاق للإعتراف بحق تقرير المصير، فيجب أن تستخدم حيالها جميع الوسائل مع التركيز على وسيلة القوة، ومن أجل دعم حركات التحرر الإفريقية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية تكونت خاصة لمساعدة الشعوب لمكافحة الإستعمار.[1]

فنظرا لكون نسبة كبيرة من القضايا والنزاعات الإفريقية تتعلق بمشكل الحدود فإن المنظمة الإفريقية قد أعلنت سنة 1964 الإلتزام بإحترام الحدود الأعضاء إلى الإستعمار، وأصدرت قرار تدعو فيه الدول الأعضاء إلى الإلتزام بهذا الإعلان لكن رغم إهتمام منظمة الوحدة الإفريقية منذ نشأتها سنة 1963 بقضايا التحرير في إفريقيا ولم تدرج قضية الصحراء الغربية في جدول أعمال المؤتمرات الإفريقية إلا في سنة 1978.

ومنذ ذلك التاريخ حظيت قضية الصحراء الغربية باهتمام كبير في منظمة الوحدة الإفريقية، وصدرت بشأنها قرارات وتوصيات عديدة، حتى تم الإعتراف بالجمهورية الصحراوية كعضو كامل في المنظمة الإفريقية كما سيتضح ذلك مما يلي:

1- محاولات المنظمة الإفريقية لتسوية القضية الصحراوية:لقد تم تسجيل القضية الصحراوية لأول مرة في جدول أعمال رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة المنعقدة في دورته الخامسة عشرة العادية بالخرطوم عاصمة السودان في الفترة مابين 18 و22 جويلية 1978، وأصدر المؤتمر توصية حول القضية الصحراوية، حيث أكد على ضرورة تطبيق مبدأ تقرير المصير في الصحراء الغربية وتضمنت التوصية أيضا دعوة لإنعقاد مؤتمر استثنائي لدراسة القضية الصحراوية.[2]

[1]-حمادي عبد الرحمان، عملية السلام في الصحراء الغربية وآفاقها.دمشق ، دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع، 2006، ص 23.

[2]-صدوق عمر، قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولية والعلاقات الدولية.الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982. ، ص 134-135.

وتقرر خلال هذا المؤتمر إنشاء لجنة تحكيم تتكون من ستة (06) رؤساء دول يرأسها الأمين العام للمنظمة في ذلك الوقت وهو الرئيس السوداني "جعفر النميري" وتم تكوين اللجنة فعلا من رؤساء كل من تنزانيا، مالي، غيينا، نيجيريا، ساحل العاج والسودان، فكلفت هذه اللجنة بدراسة جميع المعطيات من أجل التوصل إلى تطبيق قرارات منظمة الأمم المتحدة لتمكين الشعب الصحراوي من ممارسة حقه في تقرير المصير والإستقلال، ثم تكونت لجنة فرعية من رئيس نيجيريا ومالي الذين زارا كلا من الجزائر والمغرب وموريتانيا وإسبانيا.

وفي مؤتمر القمة المنظمة المنعقدة في دورته السادسة عشر العادية بمنروفيا (ليبيريا) من 17 إلى 20 جويلية 1979 قدمت لجنة التحكيم تقرير مفصلا حول القضية الصحراوية وبعد أن درس المؤتمر التقرير أصدر قرارا ينص على ما يلي:

- العمل فورا على تحضير جو يسمح بإعادة وضمان السلام في المنطقة وذلك بوقف القتال بصورة عاجلة.

- ضرورة ممارسة الشعب الصحراوي لحقه في تقرير المصير بتنظيم إستفتاء آخر يسمح له بإختيار أحد الإتجاهين:

أ/ الإستقلال التام

ب/ الإنضمام للمغرب

- ضرورة إجتماع الأطراف المعنية بما في ذلك ممثلي الصحراء الغربية من أجل التعاون على تطبيق هذا القرار.[1]

وفي شهر سبتمبر 1979 إجتمعت لجنة التحكيم المذكورة في دورتها الثالثة بمنروفيا فأصدرت توصية تطالب فيها وبإلحاح من المغرب أن يسحب فورا كل قواته وإدارته من المنطقة التي تخلت عنها موريتانيا بموجب

[1]- د. محمد سالم الصوفي، مرجع سبق ذكره، ص 124-125.

إتفاقية السلام التي وقعتها مع جبهة البوليزاريو يوم 05 أوث 1979 كما تأسفت اللجنة عن غياب المغرب وعدم حضوره أعماله، ودعت أيضا أطراف النزاع إلى وقف القتال في كامل الإقليم الصحراوي من أجل ضمان تنظيم إستفتاء حر عادل، وأوصت بإرسال قوات حفظ السلام من قبل منظمة الوحدة الإفريقية لتقوم بمراقبة وقف إطلاق النار.[1]

وفي الدورة السابعة عشر لإنعقاد مؤتمر قمة المنظمة الإفريقية بفريتاون من 01 إلى 04 جويلية 1980 أصدر المؤتمر قرار يؤكد فيه ما جاء في تقرير لجنة الحكيم وطالب رئيس المنظمة آنذاك وهو الدكتور "سايكاستيفانس" رئيس سيراليون بمواصلة الجهود من أجل إيجاد حل نهائي وعادل للقضية الصحراوية وفي مؤتمر قمة المنظمة الإفريقية لدورتها الثامنة عشر العادية بنيروبي (كينيا) من 24 إلى 24 جويلية 1981 تمت المصادقة على قرار حول القضية الصحراوية التي شغلت حيزا هاما من أعمال المؤتمر، وتضمن هذا القرار إنشاء لجنة مكلفة بالتنفيذ تتكون من غينيا، كينيا، نيجيريا، سيراليون، السودان وتنزانيا.

وقد منحت هذه اللجنة صلاحيات كاملة لتضمن بالتعاون مع الأطراف المعنية تنفيد توصيات اللجنة الخاصة، وتنفيد وقف إطلاق النار فورا، ويكون ذلك بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة، وخاصة بعد إعتراف المغرب وفي هذا المؤتمر بحق تقرير المصير للشعب الصحراوي .

و من 24 إلى 26 أوت سنة 1981 إجتمعت اللجنة المكلفة بتطبيق الإستفتاء حول المصير للشعب الصحراوي بنيروبي وأصدرت قرارا خاصا بتطبيق الإستفتاء يتضمن خمس فقرات أساسية هي:

أ ـ **الإستفتاء:** يجب أن يكون بكل حرية وديمقراطية، وحسب الخريطة الجغرافية المودعة بالأمم المتحدة بحيث يشارك في الإستفتاء كل الصحراويين البالغين سن الإنتخاب المحددة بثماني عشرة سنة(18) فأكثر وذلك وفقا

[1]–طاهر مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 95.

لقوائم الإحصاء التي قامت به السلطات الإسبانية سنة 1974 مع العمل على تحديد عدد السكان اللاجئين خارج الإقليم الصحراوي وذلك بالرجوع إلى وثائق المحافظة السامية للاجئين التابعة للأمم المتحدة مع الأخد بعين الإعتبار معدل نمو السكان الصحراويين.

أما التصويت فيجب أن يكون بالإقتراع السري، وصوت واحد لكل ناحية لتحديد أحد الإختيار بين التاليين: الإستقلال أو الإندماج أو الإنضمام مع المغرب.

ب_ الهيئة اللازمة: سيتم تطبيق الإستفتاء حول تقرير المصير للشعب الصحراوي من قبل اللجنة المكلفة التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية وبالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة، كما تطلب الأمر أيضا إقامة إدارة مؤقتة محايدة تتكون من وحدات الجيش والشرطة المدنيين، وتساعدها الإدارة القائمة بالمنظمة كما يساعدها أيضا عدد كاف من قوات حفظ السلام التابعة لمنظمتي الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة.

ج_ وقف إطلاق النار: تطالب اللجنة الطرفين المتنازعين بوقف إطلاق النار عن طريق مفاوضات تجري تحت رعاية اللجنة، ويجب على الطرفين أن يلتزمابإحترام وقف إطلاق النار لحد الإعلان عن التاريخ الذي تحدده اللجنة وتبقى قوات الطرفين مراقبة فعليا في قواعدها.

د_ تمويل تطبيق القرار: يقوم الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الإفريقية بإجراء تشاورات مع منظمة الأمم المتحدة لتحديد مدى مشاركة الأمم المتحدة في تطبيق هذا القرار وتمويله.

هـ_ أحكام عامة: يجب على كافة الأطراف إحترام نتائج الإستفتاء كما يجب أن تتعهد الدول المجاورة نتائج الإستفتاءوالإمتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، كما تقوم لجنة التنفيذ بإعلان نتائج الإستفتاء.[1]

ولقد إجتمعت اللجنة التنفيذية في دورتها العادية الثانية في نيروبي في الفترة 7_8 فبراير 1982 وإتخذت قرارا حول إجراءات تنظيم الإستفتاء، وبذلك كانت منظمة الوحدة الإفريقية قد أوشكت على حل القضية الصحراوية لولا إصدار المغرب على التمسك بسياسة الأمر الواقع عن طريق العديد من قراراتها ومحاولة تطبيق مبدأ تقرير المصير بصورة فعلية، لكن قبول عضوية الجمهورية الصحراوية في المنظمة الإفريقية يبقى عنصرا حاسما وحدثا هاما في تاريخ المنظمة والقضية الصحراوية أيضا.[2]

2- عضوية الجمهورية الصحراوية في المنظمة الإفريقية

لقد جعلت لجنة تطبيق الإستفتاء الآنفة الذكر بنيروبي في الفترة مابين 06 و10 فيفري 1982 بهدف وضع ترتيبات وفق إطلاق النار وتحديد إجراءات الإستفتاء.

فعكفت اللجنة على إعداد مشروع قرار يتعلق بتطبيق قرار شهر أوث 1981 لتقدمه إلى مجلس الوزراء ليدرسه ثم يحال على إجتماع قمة اللجنة، وتضمن المشروع ثلاث نقاط أساسية:

1- وقف إطلاق النار.

2- كيفية التطبيق والإشراف على وقف القتال.

3- إجراءات عملية تنظيم الإستفتاء حول تقرير المصير في الصحراء الغربية.

[1]-طاهر مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 96-97.

[2]-نفس المرجع ، ص 98.

وبعد أن إستمعت اللجنة إلى تدخلات طرفي النزاع وزير خارجية المغرب، والأمين العام لجبهة البوليزاريو، حيث أكد الأول رفض بلاده التفاوض مع الجبهة، ورفض سحب القوات والإدارة المغربية من الصحراء الغربية، وأكد الثاني على رغبة الجبهة في التفاوض.

وكلفت اللجنة السيد "دانيال أرب موي" رئيس الدولة الكيني [1]وعلى رئيس اللجنة أن يقوم بإتصالات دبلوماسية مع الأطراف المعنية والمهتمة بتقريب وجهات النظر، وفي 23 فيفيري 1982 إنعقدإجتماع لمجلس وزراء المنظمة الإفريقية في دورته الثانية والثلاثين بأديس أبابا، ودعيت الجمهورية بصفة رسمية بحضور أشغال المجلس وبذلك دخلت القضية الصحراوية مرحلة جديدة في إطار منظمة الوحدة الإفريقية.[2]

ثم إن إنضمام الجمهورية الصحراوية إلى منظمة الوحدة الإفريقية كان بناءا على معطيات خاصة لعل أهمها ما يلي:

1- كان قبول هذه الوضعية بناءا على طلب 26 دولة إفريقية كما سبقت الإشارة إليه وهي الأغلبية المطلقة للدول الأعضاء وذلك وفقا للمادة 28 الفصل الثاني من ميثاق المنظمة الإفريقية التي تنص على أن "...يتقرر قبول العضوية المطلقة".

2- إن عدم كفاءة المنظمة الإفريقية في حمل المغرب وجبهة البوليساريو على إجراء المفاوضات وذلك بسبب تعنت المغرب يعرقل كل التطورات في إتجاه السلام وبالتالي فتكريس العضوية الكاملة للجمهورية الصحراوية في المنظمة هو الرد العملي الذي يمكن من خلاله مواجهة المغرب في خرقة وعدم إحترامه لقرارات المنظمة الإفريقية.

[1]-د.محمد سالم الصوفي، مرجع سبق ذكره، ص 135.
[2]-نفس المرجع، نص 136.

3- لقد سبق أن انضمت غينيا بيساو إلى المنظمة سنة 1973 وهي لا تزال مستعمرة برتغالية، ويعتبر هذا الحدث سابقة قانونية في إطار المنظمة الإفريقية .

4- يمكن إعتبار قبول عضوية الجمهورية الصحراوية في المنظمة الإفريقية وسيلة أساسية في دعم حركة التحرير الوطني في الصحراء الغربية من أجل تحقيق أهم هدف من أهداف المنظمة المتمثل في تصفية الإستعمار في جميع أشكاله من القارة وهو شكل من أشكال تفاني الدول الأعضاء في دعم ومؤازرة حركات التحرير الوطني وفقا لميثاق المنظمة.

5- بالرجوع إلى ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية نجد أن طلب الإنضمام إلى المنظمة يتطلب توافر نوعين من الشروط:

أ/ **شروط موضوعية**: وحددتها المادة 04 من الميثاق التي تنص على أن " لكل دولة إفريقية مستقلة ذات سيادة الحق في أن تصبح عضوا في المنظمة"

ب/ الشروط الإجرائية: وحددتها المادة 28 الفصل الأول التي تنص على أنه يجوز لكل دولة إفريقية مستقلة ذات سيادة أن تخبر الأمين العام الإداري في أي وقت برغبتها في الإنضمام إلى هذا الميثاق وكذلك الفقرة 02 من نفس المادة التي تنص على أن "... يرسل الأمين العام نسخ من الأخطار لجميع دول الأعضاء ... ويتقرر قبول العضوية الأغلبية المطلقة..." فبالنسبة للشروط الموضوعية فالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية تشكل دولة منذ تأسيسها سنة 1976 بتوافر أركان الدولة فيه والتي هي: الشعب والإقليم والسيادة، وهي دولة إفريقية من حقها التمتع بالعضوية داخل المنظمة الإفريقية، أما فيما يتعلق بالإستقلال والسيادة فيمكن الإستناد إلى أهداف المنظمة حسب المادة 02 الفصل السادس وإلتزامات الدول الأعضاء إتجاه حركات

التحرير الإفريقية حسب المادة 03 الفصل السادس وكذلك سابقة غينيا بيسا وللدلالة على مشروعية هذا الإنضمام.

أما بالنسبة للشروط الإجرائية فقد توفرت وهو ما أكد الأمين العام الإداري للمنظمة وبخصوص نتائج وإنعكاسات عضوية الجمهورية الصحراوية في منطقة الوحدة الإفريقية فيمكن النظر إليها من عدة جوانب:

أ/ بالنسبة للمنظمة الإفريقية: فقد إتخذت سياسة جديدة تضاف إلى جهودها في دعم حركات التحرير الإفريقية عموما وقضية الصحراء الغربية بصفة خاصة.

ب/ بالنسبة للقضية الصحراوية: تعتبر هذه العضوية خطوة هامة في تدعيم وجودها من جهة، ومن جهة ثانية إذا كان الهدف من تطبيق مبدأ تقرير المصير في الصحراء الغربية هو تمكين الشعب الصحراوي من ممارسة حقه في تقرير مستقبله وتكوين دولة مستقلة فإن الإعتراف بهذه الدولة على الصعيد الدولي قد يعتبر تحقيقا لهذا الهدف، ولو بصورة غير مباشرة ولذلك فلم يعد إجراء الإستفتاء أمرا ملحا وضروريا.

ج–/ بالنسبة للمغرب: وقد سبق له أن هدد بقطع علاقاته الدبلوماسية مع كل دولة تعترف بالجمهورية الصحراوية، كما هدد بالخروج من المنظمة الإفريقية إذا ما إعترفت بالجمهورية الصحراوية فإن المغرب لم يقطع علاقاته إلا مع عدد محدود من جدا مثل: الجماهيرية الليبية، الجزائر، جمهورية إيران الإسلامية، كوبا وأثيوبيا أما موقفه من المنظمة بعد هذا الإعتراف فقد يتحدد بأحد الإتجاهين: إما الإنسحاب من المنظمة والإنعزال عن المجتمع الإفريقي أو قبول الأمر الواقع والبقاء في المنظمة وهو ما يجعله (المغرب) يتعرض لضغوطات دبلوماسية باستمرار من قبل المنظمة التي تشكل الدول المؤيدة للجمهورية الصحراوية فيها الأغلبية المطلقة.

لكن رغم كل ذلك فموقف منظمة الوحدة الإفريقية من القضية الصحراوية قد يعرف تطورات أخرى مستقبلا تضاف إلى المحاولات السابقة من أجل تعزيز السلام في القارة الإفريقية.

المطلب الثاني: جامعة الدول العربية وحركة عدم الانحياز ودورهما في تسوية نزاع في الصحراء الغربية

حظت قضية الصحراء الغربية باهتمام عديد المنظمات وعلى رأسها جامعة الدول العربية وحركة عدم الانحياز.

أولا : جامعة الدول العربية

تعتبر قضية الصحراء الغربية من أعقد القضايا التي واجهتها جامعة الدول العربية كونها منطقة إقليمية عربية اهتمت بتسوية النزاعات بين الدول الأعضاء فيها.

وقد اهتمت الجامعة العربية في بداية المسألة الصحراوية في نطاق المرحلة الاستعمارية التي خضعت إليها منطقة المغرب العربي ،حيث طالبت إسبانيا منذ السبعينات بإنهاء الاستعمار على الإقليم ،ويعود أول اتصال للجامعة العربية بإسبانيا المستعمرة السابقة للصحراء الغربية قبل الاحتلال المغربي لها إلى تاريخ 1946،[1]عندما بادرت الحكومة الإسبانية بإرسال رسالة إلى الجامعة العربية تقترح فيها عقد اتفاقية معها باسم "مراكش الإسبانية" لكن الجامعة العربية اتخذت موقفا واضحا آنذاك فطالبت إسبانيا بمنح الاستقلال لجميع المناطق العربية التي تحتلها بما في ذلك الساقية الحمراء ووادي الذهب (الصحراء الغربية)، وهو ما أكده السعي الدائم للجنرال الإسباني "فرانكو" من أجل كسب صداقة الجامعة العربية منخلال إعطاء الكثير من المعمد حول موضوع منح الاستقلال خلال أعوام 1952 و 1956.[2]

[1]–خلفي مصطفى ، (الصحراء الغربية مدخل إلى الشراكة والتبعية)، مجلة المجتمع، عدد 1412، أوت 2000، ص 04.
[2]–صدوق عمر،مرجع سبق ذكره، ص 130.

وفي بداية النزاع الإقليمي حول الصحراء الغربية لم يكن لجامعة الدول العربية دورا بارزا ومؤثرا لإنهاء ذلك النزاع ،نظرا لانحياز أغلب الدول الأعضاء في الجامعة للأطروحات المغربيةفمنذ عام1960 ،وقبل بداية النزاع في الصحراء الغربية ساند مجلس جامعة الدول العربية مطلب المملكة المغربية في ضم موريتانيا إلى أراضيها ،حيث أكد هذا الموقف الإجماع الذي عقده المجلس في مدينة "شتوان" اللبنانية عام 1960، حيث أكد هذا عضوية الجمهورية الموريتانية في المنطقة العربية. وفي عام 1963 أصدر مجلس جامعة الدول العربية القرار 3016 ،أكد من خلاله أهمية قيام الأمانة العامة للمنطقة بإعداد دراسة خاصة بالعلاقات العربية الإسبانية ،وطرحها على المجلس يكون الغرض منها مطالبة إسبانيا بتصفية الاستعمار من الإقليم تماشيا مع توصيات ميثاق الأمم المتحدة.[1]

ففي 06 أفريل من عام 1973 ،أصدر مجلس جامعة الدول العربية القرار رقم 3016 أكد من خلال أهمية قيام الأمانة العامة للمنطقة بإعداد دراسة خاصة العلاقات العربية الإسبانية وطرحها على المجلس يكون الغرض منها مطالبة إسبانيا بتصفية الاستعمار الإسباني من الإقليم تماشيا مع توصيات ميثاق الأمم المتحدة ،وعلى إثر هذا الموقف قدم الأمين العام لجامعة الدول العربية "محمود رياض" في سبتمبر 1973 تقريرا شاملا حول النزاع الصحراوي عرضة على الدورة الستين لمجلس الجامعة كان مرفقا مع المذكرة التي أعدتها الأمانة العامة المتعلقة بالعلاقات العربية الإسبانية.[2]

وقد أكد هذا التأييد لجامعة الدول العربية التوصيات التي توصلت إليها الدول الأعضاء للجامعة في مؤتمر القمة العربية السابع للملوك والرؤساء العرب المنعقد بالرباط عام 1974 والذي أيدت فيه الاتفاقيات التي توصلت إليها كل من المملكة المغربية والجمهورية الموريتانية الإسلامية الهادفة إلى تقسيم الإقليم الصحراوي ،وتبقى التوصيات التي خرجت بها جامعة الدول العربية في الشأن الصحراوي عبارة عن مساندة للأمم المتحدة

[1]–خليفي مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 4.

[2]–د.محمد سالم الصوفي، مرجع سبق ذكره، ص 112.

في تصفية الاستعمار من الإقليم ومطالبة إسبانيا باعتبارها دولة صديقة للعرب بأن تسرع إلى قبول الطلب المغربي الموريتاني لتقسيم الصحراء الغربية وهذا يعني ضمنيا أن المنظمة العربية قد أيدت اتفاقية مدريد التي بموجبها خرجت إسبانيا من ذلك الإقليم وسلمته إلى المغرب وموريتانيا. [1]

وقد أكد هذا الطرح والدعم القوي لجامعة الدول العربية للطرف المغربي في النزاع قرار وزراء الإعلام الغرب على إثر إنعقاد مجلسهم الحادي عشر في فيفري 1975، حيث أشار إلى المقاومة الصحراوية وإعتبر ان المغرب يكافح من أجل إسترجاع تلك الأراضي إستكمالا لوحدته الترابية كما ساند نفس القرار الجهود المغربية الموريتانية لإنهاء الوجود الإسباني من الإقليم وضمه للدولتين تماشيا مع توصيات مؤتمر القمة العربي السابع المنعقد بالعاصمة المغربية.

وبناءا عليه يتضح أن دور جامعة الدول العربية كان يتمثل في طرح النزاع الصحراوي على أساس مسألة إستعمارية يجب أن تنتهي، مع إتفاق أغلب الدول الأعضاء العربية على أن الصحراء هي أرض مغربية وموريتانية، وكل ما قامت به الجامعة أثناء النزاع هو بعض المساعي القليلة بواسطة أمينها العام "محمود رياض" الذي زار المغرب وموريتانيا والجزائر عام 1976 محاولة منه التوفيق بين أطراف النزاع لإنهاء المشكلة الصحراوية لكنه صرح في 03 مارس "1976 بأن تلك المشكلة معقدة وأن إيجاد مخرج سياسي للإتفاق بين أطرافها يحتاج إلى وقت"، [2] وقد أولى بهذا التصريح بعد إثنتي عشرة (12) يوما قضاها في مساعيه الحميدة لإقناع أطراف النزاع الصحراوي بضرورة إيجاد مخرج للنزاع الذي يهدد أمن المنطقة المغربية كلها، ليقدم تقريرا في 15

[1]-د.محمد سالم الصوفي، نفس المرجع، ص 113.

[2]-رزيقة، المنظمات الإقليمية والدولية وقضية الصحراء الغربية. مذكرة مكملة لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية، جامعة جيجل، الجزائر، 2006-2007، ص 86.

مارس 1976 عرضه على مجلس جامعة الدول العربية يتطلب جهدا سياسيا مكثفا على الصعيد الثنائي والجماعي من أجل تسوية سلمية.[1]

ويذهب عض المختصين إلى الإقرار بأن فشل جامعة الدول العربية في تسوية النزاع حول الصحراء الغربية، إضافة إلى إنجازها للمغرب يعود إلى عدم قدرة هياكل الجامعة على تسوية هذا النوع من المنازعات بين أعضائها، ويتضح كذلك من خلال أساليب وطرق فض المنازعات بين الدول العربية بالطرق السلمية، بواسطة مجلس الجامعة ووساطته أن القرارات غير ملزمة من دون موافقة أطراف النزاع، وتداركا لهذا القصور القانوني والعلمي في مجال صلاحيات جامعة الدول العربية لتسوية المنازعات التي قد تنشب بين أعضائها من الدول، حاول مجلس الجامعة العربية إنشاء جهاز قضائي لتسوية المنازعات يتمثل في محكمة عدل عربية، إلا أنه لم يصدر مشروع يهدف إلى إقامة محكمة عربية حتى الآن، ولذلك فإن العديد من المنازعات التي ثارت بين الدول العربية لم يفض أي نزاع منها وفقا للتحكيم، ولكن ما يحدث هو محاولة جامعة الدول العربية تسويتها عن طريق مفاوضات سياسية يقوم بها مجلس الجامعة الذي يعتبر الهيئة المسؤولة عن تسوية المنازعات والذي أيد السياسة المغربية والموريتانية أثناء النزاع، ولم يعترف بالجمهورية العربية الصحراوية ورفضها للمطالب الإستقلالية التي تتبناها البوليساريو ومن هذا يتضح لنا موقف الجامعة العربية من قضية الصحراء الغربية إذا ما إعتبرنا بأن النزاع القائم هو نزاع بين الدول العربية بالدرجة الأولى، مما يلقي على جامعة الدول العربية المسؤولية الكبرى بضرورة إيجاد مخرج أو حلا يمكنه أن يضع نهاية للنزاع حول الصحراء الغربية، إلا أنها لم تضع تسوية فعالة لهذا النزاع.[2]

ويتضح من خلال كل ما سبق أن دور جامعة الدول العربية في هذه المرحلة كان جد محدود إذ لم يستطع أن يخرج بقرارات هامة لمطالبة إسبانيا بإنهاء إستعمارها للإقليم، وإقتصر هذا الدور على معالجة القضية

[1]–د.محمد سالم الصوفي، مرجع سبق ذكره، ص 114.

[2]–رزيقة، مرجع سبق ذكره، ص 87.

الصحراوية في إطار العلاقات العربية الإسبانية، دون أن يؤدي ذلك إلى طرح حلول ملموسة للضغط على الجانب الإسباني من أجل تحرير الإقليم الصحراوي من الإستعمار وعلى هذا الأساس حاولت جامعة الدول العربية كل مرة تجاهل عرض النزاع الصحراوي على هيئتها، وأبدت أغلب الدول الأعضاء فيها تأييد المطلق للمملكة المغربية، كما أيدتها في إسترجاع كل الأراضي المستعمرة إستعمالا لوحدتها الترابية، بما فيها إقليم سبتة ومليلة لاسيما بعد أن تلقت الأمانة العامة في 23 مارس 1975 مذكرة من الحكومة المغربية المتعلقة بمطالبة السلطات المغربية بجميع أقاليمها.

ثانيا: حركة عدم الإنحياز

لقد كانت لحركة عدم الإنحياز مواقف من نزاع الصحراء الغربية ودور فعال، فهذه الحركة تضم دول العالم الثالث، وتقوم على أساس الحياد الإيجابي، وذلك بمحاولة تقريب وجهات النظر المختلفة، والمساهمة في حل المشاكل الدولية بالطرق السلمية وفقا للقوانين، الأعراف الدولية،وميثاق منضمة الأمم المتحدة، فقد نشأة حركة عدم الإنحياز في سنة 1961،حددت أهدافها القائمة على تسوية النزاعات بين أعضاء الحركة من أجل بقائها، تحقيق التعاون بين دول الحركة في مجال العمل الجماعي.

فإذا تتبعنا تطور قضية الصحراء الغربية داخل مجموعة عدم الإنحياز، نجد أن وزراءالخارجية في المؤتمر الثالث للبلدان غير المنحازة في لوزاكا 10 سبتمبر1970 أنهم وجهوا نداء إلى فرنسا وإسبانيا للعمل وفي أقرب وقت ممكن لتمكين مستعمراتها، وتحت إشراف الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية من ممارسة حقهم في تقرير المصير والتعبيرعن إرادتهم بكل حرية.[1]

[1]–رباحي صادق، تاريخ نهاية القرن العشرين.الجزائر، دار المعرفة، تلانتيفيت، 1995، ص 162.

كما أكد وزراء خارجية هذه المجموعة في إجتماع ""جورج طاون""11أوت1971 التضامن الكامل مع سكان الصحراء الواقعة تحت السيطرة الإسبانية، وطالبوا الدول الأعضاء المهتمة مباشرة بتكثيف جهودها لدىالحكومة الإسبانية لحملها على تطبيق اللائحة 2711 الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والتعجيل بتحضير الترتيبات المتعلقةبتنظيم إستفتاءسكان الصحراء الغربية حتى يمارسوا حقهم في تقرير المصير بكل حرية طبقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وتضمنت اللائحة إعراب القادة عن تضامنهم الكامل مع سكان الصحراء الواقعة تحت السيطرة الإسبانية.

وفي لقاء الجزائر التاريخي في05 سبتمبر1973 أبدت المجموعة إهتماما بالغا بموقف الحكومة الإسبانية ونواياها الغامضة بخصوص تصفية الإستعمارفي الصحراء الغربية، وذكرتها بالقرارات التي إتخدت في هذا الشأن في الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية ومجموعة بلدان عدم الإنحياز، وأصدرالمؤتمر لائحة خاصة تضمنت مايلي:

1-التنديد بالمناورات والمماطلة التي تحاول من خلالها الحكومة الإسبانية التخلص من إلتزاماتها إزاء الهيئات الدولية .

2-الإعراب عن التضامن الكامل مع سكان الصحراء الواقعة تحت السيطرة الإسبانية.

3-التمسك الثابت بمبدأ تقريرالمصير، والحرص على تطبيق هذا المبدأ في إطار يضمن لسكان الصحراء التعبيرعن إرادتهم بحرية مطلقة، وطبقا للقرارات المناسبة التي إتخدتفي هذا الصدد من قبل الأمم المتحدة.

وخلال مؤتمرالقمة للدول غير المنحازة بالجزائر 05-09 سبتمبر 1973 الذي نص على:

-الإهتمام البالغ من طرف المؤتمر بموقف الحكومة الإسبانية ونواياها بخصوص إستعمار الصحراء الواقعة تحت سيطرتها.

- إذ يذكر بقرارات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والبلدان غير المنحازة، المتعلقة بقضية الصحراء الواقعة تحت السيطرة الإسبانية.

- وإذ يذكر باللائحة رقم 1514 للجمعية العامة للأمم المتحدة ديسمبر 1960.

وهكذا فإن حركة عدم الإنحياز لم تخرج بشكل عام في نظرتها لقضية الصحراء الغربية عن دائرة قرارات الأمم المتحدة وبالأخص فيما يعني مبدأ تقرير الشعب الصحراوي لمصيره .[1]

[1]-رباحي صادق، مرجع سبق ذكره، ص163.

خلاصة:

رغم الجهود الإقليمية و العربية الرامية لتوصل إلى حل نهائي لنزاع في الصحراء الغربية إلاأن كافة القرارات الصادرة عن هذه المنظمات لم تأتي بالجديد فهذا النزاع لم يصل إلي يومنا هذا إلي حل يرضي كافة الأطراف بل زاد في حدته مما يتطلب المزيد من تكاثف الجهود بين هذه المنظمات للخروج بحل نهائي لهذا النزاع الذي عمر طويلا باعتبار الصحراء الغربية أخر مستعمرة في إفريقيا.

تمهيد:

منذ تولي هيئة الأمم المتحدة إدارة النزاع سنة 1988، قامت منظمة الأمم المتحدة باقتراح عدة مشاريع تسوية، وتم تغيير العديد من المبحوثين الخاصين للأمين العام، وآخر ما توصلت إليه الأمم المتحدة هو دعوة طرفي النزاع للتفاوض من جديد تحت رعايتها من أجل إيجاد حل سلمي على أساس اقتراح الحكم الذاتي الموسع الذي تقدم به المغرب واقتراح جبهة البوليساريو الذي تظهر فيه بعض التنازلات .

على الرغم ن وقف إطلاق النار الذي لا يزال قائما منذ 1991 إلى غاية يومنا هذا فإن حرب الاستنزاف التي بدأت سنة 1975 يمكن أن تندلع من جديد بين المغرب وجبهة البوليساريو نظرا لعدم توصل الطرفين لحل سلمي للنزاع، ورغم جهود أطراف عديدة للتوسط واقتراح عدة مشاريع من طرف المنظمات وعلى وجه التحديد منظمة الأمم المتحدة التي مازالت ترعى مفاوضات مباشرة بين طرفي، ما هي هذه المشاريع والخطط التي تم اقتراحها من طرف الأمم المتحدة منذ سنة 1988، هذا ما سنحاول دراسته في هذا الفصل في مبحثين.

المبحث الأول: قضية الصحراء الغربية أمام هيئة الأمم المتحدة

عملت هيئة الامم المتحدة منذ تدوين قضية الصحراء الغربية كقضية تصفية إستعمار على مناقشة حيثيات هذا النزاع داخل مجلس الأمن و كذا الجمعية العامة بالإضافة الى ارسال بعثة المينورسو التابعة للأمم المتحدة بغية إيجاد تسوية عادلة لهذا النزاع.

المطلب الأول: إدراج قضية الصحراء الغربية أمام هيئة الأمم المتحدة

لقد خصص ميثاق منظمة الأمم المتحدة ثلاثة فصول للبلدان غير المستقلة (11،12،13) والمواد (1،55) من الميثاق تنص على حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها، وبذلك خول الميثاق السلطات الواسعة لمنظمة الأمم المتحدة التي تتجسد في الجمعية العامة من أجل مكافحة الإستعمار والنهوض بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ولعل من أهم قرارات المنظمة الدولية في ميدان تصفية الإستعمار القرار رقم (15/14) الذي أصدرته الجمعية العامة بتاريخ 14 ديسمبر 1960م والمتعلق ب "الإعلان حول منح الإستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة" ويستمد هذا القرار مشروعيته من المواد (01، 10، 5، 73) من الميثاق وكذلك إلتزام المنظمة الدولية بإحترام حق تقرير المصير للشعوب.[1]

بدأ إهتمام منظمة الأمم المتحدة بمشكلة الصحراء الغربية منذ أن كانت هذه المنطقة خاضعة للإستعمار الإسباني، حيث أثارت المملكة المغربية القضية أمام اللجنة الأممية الخاصة بتقصي الحقائق عن الأراضي غير المستقلة، كما عرضت مسألة إقليمي إيفني والصحراء الغربية على هيئة الأمم المتحدة سنة 1962، مطالبة بتطبيق قرار تصفي الإستعمار الأممي رقم 15/14 وكانت الأمم المتحدة قد وضعت سنة 1963 إسم الصحراء الغربية على قائمة المناطق الواجب تصفية الإستعمار منها.

[1] – حمادي عبد الرحمان موسى،مرجع سبق ذكره، ص 23

وفي 02 نوفمبر 1972 أصدرت الجمعية العامة أربعة قرارات أبرزت فيها إتجاهها ضد الإستعمار وضرورة العمل على تصفيته، ومن هذه القرارات القرار رقم 2908 الذي أعلنت فيه الجمعية العامة بأن الإستعماربمختلف صوره مخالف لميثاق المنظمة الدولية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان لكون الإستعمار يهدد السلم والأمن الدوليين وبذلك أضفت الجمعية العامة الشرعية على مكافحة الإستعمار.[1]

ومن ثم فلكي تتمكن منظمة الأمم المتحدة من تحقيق أهدافها بشأن تصفية الإستعمار قررت الجمعية العامة بموجب القرار 1467 بتاريخ 12 ديسمبر 1959 إنشاء لجنة خاصة تتكون من ستة أعضاء لتتولى دراسة المبادئ التي يجب أن تحكم الدول الأعضاء من أجل التأكد من مدى تطبيق الإلتزام المنصوص عليه في المادة (73) والمتعلق بتبليغ المعلومات حول الأقاليم المستعمرة إلى الأمن العام للأمم المتحدة.

فأعدت اللجنة مشروع قرار ينص على ضرورة العمل من أجل تحقيق التقدم والتطور في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي حتى تتوصل إلى الإستقلال، ويكون ذلك بمنح الحكم الذاتي بإحدى الكيفيات الثلاثة التالية:

1- بوصول الإقليم إلى الإستقلال التام عن طريق تطور عادي.

2- بمشاركة حرة إدارية في دولة مستقلة (إنضمام).

3- بالإندماج في دولة أخرى.

وفي الحالتين الأخيرتين لابد من توافر شروط أهمها:[2] أن يكون قرار الإنضمام أو الإندماجبناءا على إختيار واضح وحر يعبر عن سكان الإقليم.

ونتيجة لذلك التطور أعلن ممثل إسبانيا في 11 نوفمبر 1960 أمام اللجنة الرابعة أن حكومته قد قررت قبول إعطاء المعلومات حول الأقاليم التي تديرها حسب الفصل السادس من الميثاق.

---

[2]- صدوق عمر، مرجع سبقذكره، ص 100.

وبذلك قبلت إسبانيا وإعترفت بممارسة الجمعية العامة إختصاصها على مستعمراتها (بما في ذلك الصحراء الغربية) مع تحفظ فيما يخص جزر الكناري ومنطقتي "سبتة" و "مليلة" التي تندرج ضمن القائمة.[1]

وبعد مناقشات طويلة في الجمعية العامة تم قبول تحفظ إسبانيا وصدر القرار رقم 15/14 والذي صادقت عليه إسبانيا أيضا، وتم تناول قضية الصحراء الغربية داخل منظمة الامم المتحدة على مستوى فروعها كالجمعية العامة ومجلس الأمن:

أولا: القضية الصحراوية في الجمعية العامة

لقد عينت الجمعية العامة بالقضية الصحراوية كقضية تصفية الإستعمار منذ تسجيلها للإقليم الصحراوي في قائمة الأقاليم غير المستقلة سنة 1963 وأصدرت مجموعة من القرارت والتوصيات *نذكر منها:[2]

1- إن أول قرار حول الصحراء الغربية صدر عن اللجنة الخاصة بتاريخ 16 أكتوبر 1964 وطالب القرار إسبانيا كقوة مديرة أن تتخد التدابير العاجلة واللازمة للتطبيق الكامل اللامشروط للقرار المتعلق بمنح الإستقلال في الإقليم الصحراوي.

2- في 16 ديسمبر 1965 إعتمدت الجمعية العامة بالإجماع (بإستثناء إسبانيا والبرتغال) القرار رقم 2072 الذي يطالب الحكومة الإسبانية بصفتها الدولة المديرة بإتخاد الإجراءات اللازمة فورا لتحرير إقليم الصحراء الغربية من السيطرة الإستعمارية.

3- في 20 ديسمبر 1966 صدر قرار عن الجمعية العامة رقم 2229 يشير إلى أن إسبانيا لم تطبق المبادئ التي تضمنها القرار 1514 فيما يتعلق بالصحراء الغربية، وطالب القرار من جديد الحكومة الإسبانية بوضع الترتيبات اللازمة لتنظيم إستفتاء بإشراف منظمة الأمم المتحدة من أجل إتاحة الفرصة لسكان الصحراء ليمارسوا حقهم في تقرير المصير.

---

[1]- صدوق عمر ،نفس المرجع، ص 101.

[2]-د.محمد سالم الصوفي، مرجع سبقذكره، ص 184.

*أنظر الملاحق 4-5-6.

4- في 19 ديسمبر 1967 صدر قرار رقم 2354 عن الجمعية العامة يلح على ضرورة تطبيق إسبانيا لمبدأ تقرير المصير على سكان الصحراء الغربية.

5- وصدر قرار رقم 2428 بتاريخ 18 ديسمبر 1968 بنفس الموضوع.

6- في 16 ديسمبر 1969 صدر قرار آخر يطالب إسبانيا كذلك بتطبيق مبدأ تقرير المصير في الصحراء الغربية.

7- في 14 ديسمبر 1970 صدر قرار رقم 1711 يتأسف عن الأحداث الدموية* التي وقعت في الإقليم الصحراوي في شهر جوان 1970، وألح على ضرورة قيام إسبانيا فورا باتخاد الترتيبات اللازمة لتنظيم الإستفتاء.

وعليه فكل القرارات التي إعتمدتها الجمعية العامة في موضوع الصحراء الغربية تؤكد على ضرورة تطبيق مبدأ " تقرير المصير" وخاصة القرار رقم 2983 الذي ينص على أحقية الشعب الصحراوي في ممارسة حقه في تقرير المصير والإستقلال.[1]

لكن بتماطل إسبانيا ونقضها لوعودها وإلتزاماتها الدولية تجاه القضية الصحراوية إستمرت الوضعية الإستعمارية وازداد أيضا إلحاح الجمعية العامة على تصفية الإستعمار في الصحراء الغربية ولاسيما في فترة ماقبل الإنسحاب الإسباني.[2]

ففي سنة 1974 تقدم كل من المغرب وموريتانيا إلى محكمة العدل الدولية -وبإلحاح- لإبداء رأي إستشاري، وصدر قرار الجمعية العامة رقم 3292 بشأن هذا الطلب. وفي شهر ماي 1975 كلفت الجمعية العامة لجنة تصفية الإستعمار بدراسة الوضعية في إقليم الصحراء الغربية وذلك بإيفاد بعثة تحقيق إلى عين المكان وقدمت اللجنة تقريرها أمام الجمعية العامة يوم 15 أكتوبر 1975 حيث أكدت بأن سكان الإقليم الصحراوي

*الأحداث الدموية: قيام القوات المغربية بهجوم على المتظاهرين الرافضين للسياسة الاستعمارية.

[1]-د.محمد سالم الصوفي، مرجع سبقذكره، ص 186.

[2]-طاهر مسعود، مرجع سبقذكره، ص 110.

يرغبون في الإستقلال التام، وضد أي ضم كان أن الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب هي القوة الأساسية والوحيدة التي تمثل سكان هذا الإقليم.

ورغم فرض سياسة الأمر الواقع كما أشار إلى ذلك السيد " أدولف ريدبيك" سفير السويد بالأمم المتحدة الذي أرسل إلى الصحراء الغربية نيابة عن الأمين العام فإن القرارات لا تزال تصدر عن الجمعية العامة حول القضية داعية مرة ومنددة مرة أخرى وآخرها كان في جويلية 1982 وهو القرار الصادر عن لجنة تصفية الإستعمار بتاريخ 09 نوفمبر 1981 الذي دعت فيه المغرب إلى قبول التفاوض مع جبهة البوليزاريو.[1]

ثانيا: القضية الصحراوية في مجلس الأمن

وفقا للمادة (24/ ف1) من ميثاق منظمة الأمم المتحدة يحق لمجلس الأمن أن يعمل بالنيابة عن هيئة الأمم المتحدة فيما يتعلق بمسائل حفظ السلم والأمن الدوليين كما تنص المادة 25 من الميثاق على إلزامية مجلس الأمن حول شؤون حفظ السلم والأمن الدوليين تجاه أعضاء الهيئة الدولية الذين يتعهدون بقبول قراراته وتنفيذها.[2]

وفيما يخص قضية الصحراء الغربية فلم يتدخل مجلس الأمن في أمرها إلى أن تفاقمت وصارت تهدد السلم والأمن في منطقة النزاع سنة 1975.

وقد درس مجلس الأمن القضية الصحراوية وأصدر ثلاث قرارات في غضون شهرين وفيما يلي خلاصة هذه القرارات:

القرار الأول: أعلن هذا القرار يوم 22 أكتوبر 1975 حيث طالبت الحكومة الإسبانية إستدعاء عاجل لمجلس الأمن وذلك بعد إعلان ملك المغرب عن "المسيرة الخضراء" والزحف نحو الإقليم الصحراوي لإحتلاله. ومن خلال هذا القرار طلب مجلس الأمن من الأمين العام أن يجري إتصالات فورا مع الأطراف المعنية والمهتمة، ثم يعد

[1]–طاهر مسعود، نفس المرجع، ص 110.

[2]–حمادي عبد الرحمان موسى، مرجع سبق ذكره، ص 24.

تقرير ويقدمه إلى مجلس الأمن لكي يتخذ الإجراءات اللازمة من أجل مواجهة تأزم الوضع في الصحراء الغربية كما طالب أطراف النزاع بالإعتدال.[1]

القرار الثاني: بعد أن قدم الأمين العام تقرير إلى مجلس الأمن وفقا لقرار هذا الأخير السابق (الأول) وكذلك تلقى مجلس الأمن رسالة ثانية من الحكومة الإسبانية أصدر قراره الثاني يوم 02 نوفمبر 1975 حيث أعرب من إنشغاله بخطورة الوضع في الصحراء الغربية وطالب الأمين العام بتكثيف الإتصالات مع أطراف النزاع، كما طالب الأطراف المعنية والمهتمة بتجنب كل عمل قد يؤدي إلى زيادة خطورة التوتر في المنطقة.

القرار الثالث: أصدر مجلس الأمن هذا القرار يوم 06 نوفمبر 1975 في إجتماع طارئ له بعد إنطلاق المسيرة الخضراء نحو الإقليم الصحراوي، وأهم ما تضمنه هذا القرار هو إستنكار تنفيذ المسيرة وعدم الإمتثال للقرارين السابقين، كما طالب المغرب بسحب فوري للمشاركين في المسيرة من إقليم الصحراء الغربية ثم إجراء المفاوضات مابين الأطراف المعنية والمهتمة.

ولكن رغم ذلك فإصرار على سياسة الأمر الواقع جمد كل هذه القرارات بالرغم من وضوح القضية، لاسيما بعد إستفتاء محكمة العدل الدولية.

المطلب الثاني: المينورسو ومخطط التسوية

فور ظهور المينورسو*وصفها الكثير من الملاحظين بأنها غير واقعية بالنسبة للإجراءات المقترحة لتطبيق الإستفاء وذلك في مجال تحديد هوية الناخبين وكذلك في صيغة السؤال المطروح والمقترح والحملة الانتخابية وظروف إجراء الاستفتاء في حد ذاته.

[1] – حمادي عبد الرحمان، نفس المرجع، ص 25.

*المينورسو: بعثة أممية تشرف على تطبيق الاستفتاء في الصحراء الغربية.

ففي سنة 1989 كان الأمين العام "بريس ديكويلار" يدرك بأنه غامر في الدخول في مشروع من الصعب تطبيقه، في هذه الفترة برزت فكرة الطريق الثالث التي تنص على اقتراح الحكم الذاتي كبديل عن الاختيار بين الاستقلال والإنضماج مع المغرب.

وبدأت المشاكل تظهر بسرعة، وذلك من خلال محاولة تطبيق وقف إطلاق النار الذي حدد تاريخه بـ 06-09-1991، ولم تستطع المينورسو أن تجسد مهمتها المتمثلة في وقف إطلاق النار بين سبتمبر 1991 وجوان 1993 نظرا للخروقات المتعمدة التي تمت من الطرفين، والمأزق الحقيقي في عدم تقدم المشروع وتجسيده في الميدان، هو عدم مساعدة طرفي النزاع على ذلك، رغم أنهما قبلا المشروع في البداية، واللافت للانتباه كذلك هو أن الأمم المتحدة لم تكن لها سلطة فرض المشروع على طرفي النزاع في حال وجود عراقيل، لأن المشروع أدر ج ضمن الفصل السادس للأمم المتحدة الذي يسعى لحل النزاعات بالطرق السليمة، ولم يدرج تحت الفصل السابع الذي يخول للأمم المتحدة استعمال القوة لتطبيق قراراتها، وبالتالي فإن مهمة المينورسو كانت من المستحيل تجسيدها واعتبرت من المهام الصعبة.[1]

ومن الناحية الفعلية جاء إنشاء المينورسو كظاهرة جديدة تزامنت مع إنتهاء الحرب الباردة ولم يكن في ميثاق الأمم المتحدة بند يشير لإنشاء مثل هاته اللجان التي تهدف للحفاظ على السلم والأمن في مناطق النزاع، لهذا أعطى بطرس غالي لهذه اللجنة صفة "أجندة من أجل السلام"، علما بأن هذه البعثة هي الوحيدة التابعة للأمم المتحدة التي تشاركت فيها الدول الخمس لمجلس الأمن بملاحظين عسكريين.[2]

وتتشكل المينورسو من بعثتين: مدنية وعسكرية، فالمدنية تتضمن الأعضاء المعنيين بالتحقيق في الهوية والعمل لإعادة اللاجئين وتوجد مجموعة منها مختصة بالقضايا الإدارية، ففي سنة 2000 كان عدد أفراد الوحدة المدنية 390 عضوا، أما الثانية (العسكرية)، فيقودها قائدا للقوات العسكرية والتي ضمت في السنة نفسها 230

[1]-د.مسعود شعنان، مرجع سبق ذكره، ص 205.

[2]-نفس المرجع ، ص 206.

ضابطا متواجدين على جهتي طرفي النزاع، ويمكن إيجاز العراقيل التي عرفتها البعثة في الهوة الشاسعة بين السلطات المخولة لها نظريا، وبين الوسائل المتوفرة لديها،* ثانيا سوء النية الواضح والظاهر للعيان من طرف السلطات المغربية التي كانت تضع العراقيل أمام أفراد المينورسو ولم تساعدهم في أداء مهامهم، ولم تنص مهمة المينورسو على تعهد طرفي النزاع لإحترام تطبيق ما جاء به المشروع بصفة ملزمة، ولم يكن لخطة التسوية، أي طابع إلزامي، وبالتالي، فإن جميع المشاكل التي واجهتها بعثة المينورسو من طرف السلطات المغربية في توزيع ونشر أعضائها، ما هي إلا بداية أولية للمشاكل الجمة التي سوف تلاقيها البعثة في إنجاز القوائم الإنتاخبية التي عرفت عدة تراشقاتومجاذبات كما سنرى فيما بعد بين جميع أطراف النزاع.[1]

ففي 29 أبريل 1991 أقر مجلس الأمن إنشاء بعثة الأمم المتحدة في الصحراء الغربية (اللائحة 1991/690) مع تفصيل أكثر في خطة التنفيذ وذلك حسب النقاط التالية:

-فترة إنتقالية، وقف إطلاق النار، تبادل الأسرى، تقليص عدد القوات العسكرية لطرفين النزاع، موقع تمركز قوات الطرفين، تحديد هوية المصوتين في الاستفتاء وعددهم، عودة اللاجئين المؤهلين للتصويت، إطلاق سراح المساجين السياسيين وتبادل أسرى الحرب، تنظيم الإستفتاء والإشراف عليه وإعلان النتائج.

اللائحة 690 إذ تضمنت تقرير الأمين العام (s/22464) الذي أخذ بعين الاعتبار العناصر الأساسية للتسوية:

1-صيغة السؤال المطروح على الناخبين هو (الاختيار بين نعم للإستقلال اوالإنضمام للمغرب).

2-تقليص عدد القوات المغربية المتواجدة فوق إقليم الصحراء الغربية إلى 60350خلال 11 أسبوعا من تاريخ وقف إطلاق النار الذي حدد تاريخ 6 سبتمبر 1991 أي بتاريخ 27-11-19991.

*تتمثل سلطات البعثة في : تنظيم الستفتاء ،إصدار القواعد والتعليمات –الوسائل وحدات أمنية ومدنية وعسكرية ، مكتب الممثل الخاص.

[1]-طاهر مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 110.

3-تحديد هوية الناخبين وتسجيلهم، هذه النقطة التي تعتبر أساسية جدا في مخطط التسوية التي كانت هي العقبة التي أزمت الوضع.

وبعد موافقة كل من جبهة البوليساريو والمغرب على تاريخ وقف إطلاق النار دخل مخطط التسوية في مرحلته التطبيقية والتي تبدأ بالمرحلة الإنتقالية والتي على أساسها يبدأ تطبيق ثلاثة نقاط أساسية على الفور وهي:

1-تقليص وإعادة توزيع قوات كل من المغرب والبوليساريو العسكرية.

2-إعادة نشر قوائم إحصاء 1974 الإسباني.

3-بداية تسجيل الناخبين من طرف لجنة تحديد الهوية، لكن منذ الإنطلاقة الأولى لمهام المينورسو بدأت العراقيل تظهر، والتي من أهمها ما يلي:

-الرفض المغربي المفاجئ لإحصاء 1974 بعد أن تم قبوله سابقا.

-تقديم المغرب لقوائم تشمل 120000 إسم مغربي، بدلا من تقديم الطلبات الفردية كما تم تحديده من طرف لجنة تحديد الهوية.

-نقل حوالي 170000 شخص من المغرب إلى الصحراء الغربية بدعوى أنهم من أصل سكان الصحراء الغربية وهو ما أطلق عليها المسيرة الخضراء الجديدة.

-قيام المغرب بخرق وقف إطلاق النار وأحصيت حوالي 120 حالة لذلك.

-عرقلة عمل اللجنة عند محاولة اتصالها بسكان الصحراء الغربية المتواجدين في مختلف الأقاليم وذلك بالقيام بمناورات عسكرية بواسطة الطيران في سماء المنطقة التي تتواجد فيها بعثة المينورسو.[1]

[1]-طاهر مسعود، مرجع سبق ذكره، ص ص112-113.

إذ يلاحظ أن المغرب هو الذي قام بكل العراقيل، الشيء الذي أدى إلى تراجع لجنة المينورسو عن اعتماد إحصاء 1974 حيث رأت الأمم المتحدة ضرورة الأخذ في الحسبان، طلبات الأشخاص الذين يؤكدون على حقهم في المشاركة في الإستفتاء على أساس أنهم من أصل الصحراء الغربية وتم إغفالهم في إحصاء 1974، كل هذا تم بقرار من الأمين العام "بيريز ديكويلار" الذي اتهمته جبهة البوليساريو بالإنحياز لصالح المغرب لأن الممثل الخاص للأمين العام "جوهانزمانز" بعث برسالة سرية للأمين العام واقترح فيها مجموعة من التوصيات من أجل تجاوز العراقيل المغربية المذكورة سابقا: وجاء في اقتراحه إجراءان هما:

1-ضرورة إشراف الأمم المتحدة على مفاوضات مباشرة بين المغرب وجبهة البوليساريو من أجل الاتفاق على نموذج للإستفتاء يضمن حلا عادلا للطرفين يكون فيها لا رابح ولا خاسر.

2-مطالبة الأمم المتحدة بإتخاذ موقف حاسم اتجاه الخروقات العسكرية لوقف إطلاق النار مشيرا إلى أن جل هذه الخروقات كانت من طرف المغرب.[1]

لم يأخذ الأمين العام الأممي بعين الإعتبار توصيات المبعوث الخاص له "جوهانزمانز" وقبل إنتهاء عهدته بأسبوعين قدم تقريرا نهائيا حول النزاع في الصحراء الغربية، أوصى فيه بإضافة الأشخاص الذين يقدمون وثائق تثبت بأنهم أقاموا في الصحراء الغربية بطريقة مستمرة لمدة ستة سنوات ابتداءا من ديسمبر 1974 أو الذين قضوا 12 سنة متقطعة في الإقليم قبل الإنسحاب الإسباني ومنه، ونتيجة لهذا التقرير قدم جوهانزمانزإستقالته معبرا عن رفضه للتقرير المنحاز لصالح المغرب، وما يلاحظ بعد نهاية عهدة ديكويلار هو تعقد الموقف في الصحراء الغربية بصفة أكبر، مما وضع لجنة تحديد الهوية في ورطة من الصعب الخروج منها.[2]

[1]-طاهر مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 113.

[2]-طاهر مسعود، نفس المرجع ، ص 114.

إذا ذهب ديكويلار وترك الطريق مسدود أمام تطبيقالإستفاء في الصحراء الغربية، وجاء بعده الدكتور "بطرس غالي" الذي انطلق من تقرير ديكويلار وبدأ مباشرة بالضغط على ممثلي جبهة البوليساريو لقبول المقترحات الجديدة، الشيء الذي وضع ممثلي شعب الصحراء الغربية في حرج كبير سواء داخليا أو إقليميا، وما استنتجته جبهة البوليساريو هو عدم موضوعية الأمين العام الجديد، ومحاولة تقوية الموقف المغربي على حساب موقف جبهة البوليساريو، هذه الأخيرة التي اتهمته بالتواطؤ مع المغرب لكن نظرا للظروف الإقليمية والدولية* فإن جبهة البوليساريو اتبعت أسلوب المهادنة والمماطلة، لأنها كانت مقتنعة بأن الإستفتاء إذا تم لن يكون نزيها وسوف لن يجري كما اتفق عليه، والدكتور بطرس غالي كان مشغولا بالوضع في الخليج، قدم مع بداية 1993 تقريرا لمجلس الأمن حول الوضع في الصحراء الغربية، تضمن هذا التقرير ثلاثة بدائل جديدة من أجل حل النزاع في الصحراء الغربية:

1-مواصلة المباحثات وتكثيفها من أجل الوصول إلى اتفاق.

2-تطبيق مخطط التسوية مباشرة انطلاقا من تقرير الأمين العام السابق S/23299 بتاريخ ديسمبر 1991 هذا البديل سوف يحرم جبهة البوليزاريو من المشاركة.

3-البديل الثالث يتم فيه اقتراح صيغة أخرى بديلة لمخطط السلام.[1]

حيث قرر مجلس الأمن 809 الصادر بتاريخ 2 مارس 1993 الأمين العام على مواصلة جهوده وتكثيفها بالاتصال مع طرفي النزاع من أجل مساعدتهم في إيجاد حل للمشاكل العالقة وخاصة المتعلقة بمقاييس تحديد هوية الناخبين من أجل تهيئة الظروف لإجراء الاستفتاء، هذا رغم أمل بطرس غالي في تبني البديل الثاني في

*تزامن ذلك مع حرب الخليج التي كانت إنعكاسات بالغة على كل القضايا الأخرى.

[1]-سلمان قادم آدم فضل، حق تقرير المصير، طرح جديد لمبدأ قديم، دراسة لحالات إريتيريا، الصحراء الغربية، جنوب السودان.الإمارات العربية المتحدة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ، 2002، ص 66.

24 أبريل 1993 تم تعيين "إيريك جونس" ممثلا شخصيا للأمين العام في الصحراء الغربية، بعد الجهود التي بدلها في اتصالاته بالطرفين من أجل إيجاد حل توفيقي، اقترح ما يلي:

1-قبول كل المقترحات المقدمة من أجل المشاركة في الاستفتاء.

2-البدء في تحديد هوية أسماء العروض المتفق عليها بين الطرفين.

3-اعتماد لائحة الشيوخ الناجحين في انتخابات 1973 الإسبانية ليمثلوا لجنة الشهادة الشفوية.

4-يشارك كل طرف للنزاع بملاحظين في كل مكتب لتحدي الهوية إضافة لملاحظ عن منظمة الوحدة الإفريقية.[1]

اتخذ المغرب مشاركة مسؤولين من منظمة الوحدة الإفريقية كذريعة لإفشال المفاوضات وعرقلة الاستفتاء، لكن البوليساريو أكدت بأن عملية تحديد الهوية لن تبدأ إلا في ظل وجود ممثل عن منظمة الوحدة الإفريقية وبعد جدل حول إظهار شعار وعلم المنظمة تم الوصول إلى حل وسط وذلك بوضع شعار صغير للمنظمة على بدلة ممثل المنظمة الإفريقية ونضع المغرب للأمر الواقع.

لم تكن المفاوضات التي بدأت في العيون في شهر جويلية 1993 برعاية الأمم المتحدة مشجعة رغم ذلك حاول ممثلوا جبهة البوليساريو إنجاحها آملين في تسريع مسار إجراء إستفتاء تقرير المصير، أما المغرب فكان يراوغ ويتماطل كالعادة متجنبا إعطاء جبهة البوليساريو الشرعية كطرف في النزاع، لأن الوضع حينها كان في صالح المغرب الذي كان عضوا في مجلس الأمن وكان الأمين العام الجديد منحازا للطروحات المغربية، وصرح في أكتوبر 1994 بأنه " شخصيا ليس لدي أدنى شك من أن الصحراء الغربية تعود للمغرب".[2]

[1]-سلمان قادم آدم فضل، مرجع سبق ذكره ، ص 67.

[2]-د.معراف إسماعيل ،مرجع سبق ذكره، ص 208.

هذه المباحثات التي كانت بضغط من الولايات المتحدة الأمريكية على المغرب وبتشجيع من الجزائر لوفد الصحراء الغربية، لم تحقق أية نتيجة ملموسة، ولم يتم التطرق فيها لأهم المشاكل المطروحة بل كل ما حققته هو تكسير الحواجز النفسية، لكن الأمين العام اعتبرها في تقريره التالي تطورا إيجابيا، ورحبت الجزائر بالمفاوضات واعتبرت بأنه من الأهمية اليوم أكثر من أي وقت مضى لإستئناف المفاوضات بين المغرب وجبهة البوليساريو على أعلى مستوى.[1]

في اجتماع المكتب الوطني بتاريخ 11 إلى 13 سبتمبر 1993 أبدت جبهة البوليساريو رغبتها في مواصلة المفاوضات المباشرة مع المغرب، وفي الشهر التالي نظمت الأمم المتحدة محادثات أخرى في نيويورك بالتوازي مع انعقاد الجمعية العامة، لكن المحادثات لم تتجسد بسبب رفض البوليساريو لممثلي الوفد المغربي الذي كان أعضاؤه من المجلس الاستشاري لشؤون الصحراء، حينها اعتبر مجلس الأمن أن المغرب بتصرفه هذا يمثل عرقلة حقيقية للسلام في المنطقة.

في جانفي 1994 قبل الطرفان مرة أخرى إجراء محادثات جديدة برعاية الأمم المتحدة، لكن هذه المحادثات كذلك لم تكن مثمرة، بعدها قدم الأمين العام تقريره لمجلس الأمن بتاريخ 10 مارس 1994 وعرض فيه ثلاثة خيارات جديدة:

1-تنظيم استفتاء من جانب واحد.

2-استمرار مهمة الأمم المتحدة في الصحراء الغربية وتقريب وجهات النظر بين الطرفين مع متابعة أعمال لجنة تحديد الهوية.

3-إنسحاب قوات المينورسو من الصحراء الغربية والإبقاء على قوة رمزية تراقب وقف إطلاق النار.

[1]- د.معرافإسماعيل ،مرجع سبق ذكره ، ص 209.

أيد المغرب الخيار الأول لأنه في صالحه، بينما أيدت جبهة البوليساريو الخيار الثاني وهو الخيار الذي تبناه مجلس الأمن في قراره رقم 907 وكلف الأمين العام بتقديم تقرير جديد في مدة أقصاها 15 جويلية 1994.

استأنفت لجنة تحديد الهوية عملها في نهاية أوت 1994، واستمر العمل إلى غاية ديسمبر 1995، خلال هذه الفترة حدثت عدة عراقيل خاصة من طرف المغرب الذي بدأ يناور من جديد لعرقلة عمل اللجنة بهدف عدم إجراء الاستفتاء، ومن بين أهم الأحداث المعرقلة لعمل اللجنة اعتقال السلطات المغربية لبعض شباب الصحراء الغربية الذين قاموا بمظاهرات في العيون في 11 ماي 1995 إضافة إلى ذلك كانت بعض الأشياء التقنية والإنسانية تعطل العملية بعض الوقت، مثل صعوبة تنقل شيوخ القبائل نظرا لكبر سنهم ورفضهم الاستعجال أحيانا ونظرا لتأخرهم وللمرض وما شابه ذلك أحيانا أخرى.[1]

وما كادت مساعي الأمم المتحدة تستقر، حتى اندلعت الخلافات بين المغرب والبوليساريو الشيء الذي أعاق عمل لجنة تحديد لجنة الهوية وضاعت كل الجهود التي قامت بها، واستطاعت اللجنة عند توقفها تحديد هوية حوالي 60/22 شخصت من بين 77.058 شخصا تقدموا أمام اللجنة، 80% من داخل الأراضي المحتلة و 15 % من المخيمات، مخيمات اللاجئين بتندوف، وهذا العدد مؤثر لو أخذنا في الاعتبار قائمة الإحصاء لسنة 1974 البالغ عددهم 73.497، هذا يعني بأن الاستفتاء سيكون لصالح الاستقلال، مما سيؤدي إلى تبيان من هو الطرف الذي عرقل على عمل اللجنة.[2]

في هذه الفترة ونتيجة لتجدد الخلافات بين طرفي النزاع، استاء الأمين العين بطرس غالي مما يجري في المنطقة وواجه صعوبة في تسيير النزاع، خاصة فيما يتعلق بتحديد الهوية، هذا الاستياء جاء واضحا في تقريره المحبط إلى مجلس الأمن الذي قدمه في 11 سبتمبر 1995، في هذا التقرير أشار بطرس بطرس غالي إلى وجود عقبات كبيرة ومزعجة تواجه مهمة الأمم المتحدة في الصحراء الغربية وتمنعها من تنفيذ خطة السلام، واقترح خيارات

[1]–سلمان قادم آدم فضل، مرجع سبق ذكره، ص 56.

[2]–سلمان قادم آدم فضل، نفس المرجع ، ص 57.

أخرى من بينها وتمنعها من تنفيذ خطة السلام، واقترح خيارات أخرى من بينها سحب القوات الدولية "المينورسو" من الصحراء الغربية إذا لم يتوصل طرفي النزاع إلى تفاهم يضمن إجراء استفتاء تقرير المصير في خلال سنة واحدة، مما أدى بجبهة البوليساريو إلى إتهام بطرس غالي كسابقه "ديكويلار" بإنحيازه المغرب وتأمره ضد القضية الصحراوية، هذا التآمر ليس وليد الأمس، أخذا بعين الاعتبار بما جاء في تقرير الأمين العام، أصدر مجلس الأمن القرار رقم 1017 في 22 سبتمبر 1995، وحمل المسؤولية كاملة لكل من المغرب وجبهة البوليساريو على تعثر سير عملية الاستفتاء وهدد بسحب قوات المينورسو في حال عدم إحراز تقدم ملموس في تنفيذ خطة السلام في الصحراء الغربية، وطالب كذلك من الأمين بتقديم مقترحات للتسوية في أقرب الآجال وإعداد تقرير شامل عقب ذلك في آجال أقصاها 15 نوفمبر 1995، في هذه الفترة كان الوضع في الصحراء الغربية غامضا وكانت احتمالات العودة للمواجهات العسكرية مطروحة خاصة بعد أن رفض ممثلوا جبهة البوليساريو الرجوع للمباحثات المباشرة، واستئناف عمل لجنة تحديد الهوية، وحدث خلاف قوى حول كيفية سير عملها، ومن أهم العقبات هو العدد الممول من الطلبات الذي تقدم بها المغرب 135000 والمعايير الجديدة التي حددتها اللجنة وهي:

1-عدم التفرقة بين القبائل السبعة المتفق عليها والمجموعات الثلاث الأخرى المختلف عليها.

2-لا تتوقف العملية عندما يكون أحد الشيخين الممثل لأحد الطرفين غائبا.

3-الاعتماد على الشهادات الشفوية بدون صعوبات إذا لم تتوفر الوثائق الرسمية التي تحدد الهوية وتثبتها، المغرب رفض الاعتماد على الوثائق الرسمية فقط.[1]

رفضت جبهة البوليساريو هذا التعديل في المعايير واعتبرته انقلابا، وفي جانفي 1996 غير الأمين العام الأممي موقفه وأشار إلى أن سحب قوات المينورسو من الصحراء الغربية سيؤدي إلى نتائج سلبية تؤثر على السلم والاستقرار في المنطقة، ولم تغادر المينورسو لكن لجنة تحديد الهوية لم تستأنف عملها، وهكذا ففي تقريره المؤرخ في

[1]-مسعود شعنان، مرجع سبق ذكره، ص 215.

8 ماي 1996 أعلن الأمين العام بطرس غالي بأنه أصبح مضطرا ليطلب توقيف عملية تحديد الهوية المتعثرة منذ خمسة أشهر، إلى غاية الاتفاق المقنع لطرفي النزاع على تسوية خلافاتهم، أضاف بطرس غالي "لا المغرب ولا جبهة البوليساريو أظهروا إرادتهم لإنقاذ عملية الاستفاء"، ونظرا للتكاليف المالية الكبيرة (بين 40 و 60 مليون دولار سنويا)، قرر مجلس الأمن تخفيض عدد قوات المينورسو بـ 20 %، وقلصت قوات الشرطة إلى النصف.

في نهاية هذه السنة "السوداء" أكدت لجنة تصفية الاستعمار في قرارها المؤرخ في 28 أكتوبر 1996" مسؤولية الأمم المتحدة اتجاه شعب الصحراء الغربية القاضي بإجراء استفتاء حر ومنظم ونزيه وبدون إكراه عسكري أو إداري طبقا لمخطط التسوية" وأشار القرار كذلك إلى أهمية وفائدة اللقاءات المباشرة بين طرفي النزاع المغرب وجبهة البوليساريو من أجل حل خلافاتهم" فرفض المغرب وبشدة معالجة المسألة من طرف لجنة تصفية الاستعمار، بينما أبدت جبهة البوليساريو رضاها بالتأييد والمساندة التي تتلقاها قضية الصحراء الغربية من طرف المجموعة الدولية.

لكن مرة أخرى طلب الدكتور "بطرس غالي" تمديدا جديدا لقوات المينورسو لمدة ستة (06) أشهر إضافية تمهيدا لتسليم ملف الصحراء الغربية لخليفته "كوفي عنان" الذي وقف حاجزا أما معالجة هذا الملف الحساس، كسابقه ديكويلار تعرض بطرس غالي لعدة انتقادات من طرف الملاحظين، فمثلا جريدة الغارديات البريطانية بتاريخ 17 أفريل 1996 كشفت عن مواقف وأحكام بطرس غالي في عدة ملفات وفي ملف الصحراء الغربية "سمح للملك المغربي بتأخير إجراء الاستفتاء وجعل المينورسو سخرية أمام الملأ.

إضافة لذلك كانت لجنة المينورسو تتعرض لضغوط وأعضاؤها لم تكن لهم حرية التنقل داخل الصحراء الغربية (المنطقة التي يسيطر عليها المغرب)، ومن جهته انتقد الملك الحسن الثاني الدكتور بطرس غالي على أدائه وأتهمه بالانحياز لصالح جبهة البوليساريو، وآخر تقرير قدمه بطرس غالي حول الصحراء الغربية كانت بتاريخ 05 نوفمبر 1996 ونظرا لطلب الملك المغربي الحسن الثاني لم يشر فيها إلى المحادثات التي كانت تجري سرا بين طرفي

النزاع، لكنه ركز على تقليص عدد قوات المينورسو وطلب من طرفي النزاع مواصلة التعاون لإيجاد حل من أجل تطبيق مخطط التسوية.[1]

وهكذا انتهت فترة بطرس غالي فكيف ستكون فترة كوفي عنان الذي خلفه وقام بتعيين جيمس بيكر ممثلا شخصيا له من أجل بعث المفاوضات من جديد بين كل من المغرب وجبهة البوليساريو.

المبحث الثاني: أهم المبادرات الأممية لحل النزاع في الصحراء الغربية

قدمت هيئة الأمم المتحدة عدة مبادرات هادفة الى إيجاد تسوية عادلة لحل النزاع في الصحراء الغربية و ذلك نظرا للاهمية التي يحظى بها ملف الصحراء الغربية داخل هيئة الأمم المتحدة

المطلب الأول: مشروع جيمس بيكر

أعلن الأمين العام الجديد للأمم المتحدة "كوفي عنان" في تقرير قدمه إلى مجلس الأمن في ماي 1997 عن تعيين لجيمس بيكر" وزير الخارجية الأمريكي الأسبق " كممثل خاص له في الصحراء الغربية قصد دفع المشكلة الصحراوية إلى الأمام بعد الجمود الذي عرفته تلك المشكلة منذ بداية النزاع، فكان الهدف من تعيين جيمس بكير تذليل العقبات التي اعترضت عملية الاستفتاء ومحاولة البحث عن حل آخر للتوفيق بين طرفي النزاع إذا تعذر تنظيم ذلك الاستفتاء.

في جانفي 1997 عين كوفي عنان أمينا عام للأمم المتحدة وفي 27 فبراير 1997 قدم أول تقرير له حول الصحراء الغربية، ولخص الوضع هناك في ثلاثة أسئلة:

1-هل يمكن تنفيذ مخطط التسوية بصيغته الحالية؟.

[1]- مسعود شعنان، مرجع سبق ذكره، ص 216.

2-لو كانت الإجابة لا، هل يمكن تعديل المخطط ليصبح مقبولا لدى طرفي النزاع وقابلا للتنفيذ؟

3-لو كانت الإجابة لا، هل توجد طرق أخرى يمكن بواسطتها المجتمع الدولي مساعدة طرفي النزاع على حل خلافتهما؟

واستمر قائلا"في تقريره، لا تستطيع الأمم المتحدة إجبار طرفي النزاع على احترام إلتزامهم بالتعاون من أجل تنفيذ مخطط التسوية، وبدون هذا التعاون سوف يصبح من الصعب تبرير مواصلة التمويل.[1]

وحسب"إريك كونسون" فإن الولايات المتحدة هي المهتمة أكثر بالمنطقة والتي لها ثقل وتأثير على طرفي النزاع، أما فرنسا كما عبر عن ذلك الرئيس الفرنسي"شيراك"فلا تريد التدخل بصفة فعالة إلا إذا طلب منها ذلك وخاصة من المغرب.[2]

واستمر الغموض يكتنف الوضع في الصحراء الغربية إلى غاية إقناع كاتب الخارجية الأمريكية السابق"جيمس بيكر" وتعيينه مبعوثا خاصا للأمين العام في الصحراء الغربية، حينما كان الاعتقاد السائد هو أن الولايات المتحدة هي الدولة الوصية التي يمكن أن تساعد على حل الوضعية المعقدة في الصحراء الغربة، لكن وكما سنرى لاحقا هذا الاعتقاد لم يتحقق، وأول ما قام به"طجيمسبيكر"هو زيارة المنطقة في الفترة من 23 أفريل 1997 والتقى خلالها بالملك الحسن الثاني في الرباط والأمين العام لجبهة البوليساريو، رئيس الجمهورية الصحراوية)محمد عبد العزيز في تندوف وقيادات من جبهة البوليساريو، وفي موريتانيا والجزائر استقبل ممن طرف رئيسي الدولتين وتحدث لبعض الوزراء والمسئولين، واستطاع بيكر إقناع طرفي النزاع بمواصلة المفاوضات.

من لندن إلى هيوستن:

[1]-سلمان قادم آدم فضل، مرجع سبق ذكره، ص 63.

[2]- سلمان قادم آدم نفس المرجع ، ص 64.

قبل مجيئ بيكر كانت هناك مفاوضات سرية في ثلاث جولات بدأت في جينيف منتصف أوت 1996 ثم سبتمبر 1996 فجولة أخيرة في أكتوبر 1996 بالرباط حضر الجولتان الأخيرتان الملك محمد الساسد وليا للعهد في تلك الفترة، وعلى الرغم من تحقيق بعض الانفراج على صعيد حل المشاكل العالقة بين طرفي النزاع، كإطلاق سراح بعض المعتقلين الصحراويين من السجون المغربية، لم يتوصل الطرفان لاتفاق على تنظيم الاستفتاء، لأن الملك الحسن الثاني طرح فكرة"الجهوية"كمشروع للتكامل واندماج الصحراء الغربية ضمن المغرب، وهذا يعني إبقاء السيطرة والمراقبة السياسية والإدارية على الإقليم، وفيه طرح مشروع الاستفتاء الدستوري لإقامة نظام برلمان بدلا عن الاستفتاء الشعبي كما تريده جبهة البوليساريو.

ورفض ممثلوا البولويساريو هذا المشروع "الجهوي" الذي يرمي إلى الانتقال من هوية إلى هوية خصوصية في إطار وطن مغربي واستمروا في المطالبة باحترام خصوصيتهم وهويتهم الأصلية، والعمل على تجسيد وتنفيذ القرارات القاضية بتنظيم استفتاء تقرير المصير.[1]

في شهر ماي 1997 ترأس بيكر أولى المفاوضات بين طرفي النزاع كانت شاقة وصعبة، بدأت في لندن أين تم الاتفاق على اللقاء وجها لوجه ثم تبعتها جولات دامت ثلاثة أسابيع في لشبونة ثم لندن ثم لشبونة مرة أخرى، وأختتمت بعقد مؤتمر في معهد بيكر للسياسة العامة في جامعة رايس "هيوستن" بتكساس في الفترة من 14 إلى 16 سبتمبر 1997، وكان لبيكر تأثيرا معنويا بالغا نظرا لأنه أمريكي وكان المغرب يريد تقديم شيء لكي يؤكد علاقاته الجيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية وجبهة البوليساريو المناهضة للامبريالية والمتعهدة لحق تقرير المصير الحقيق كانت تؤمن كذلك بأن الولايات المتحدة الأمريكية باستطاعتها تحريك المغرب ليقدم تنازلات.[2]

[1]–مسعود شعنان، مرجع سبق ذكره، ص 218.

[2]–مشكلة الصحراء الغربية، موسوعة مقاتل من الصحراء نقلا عن الموقع:http://www.moqatel.com، بتاريخ 2016/03/21التوقيت 14:30

اتخذ جيمس بيكر مبدأ واضحا في التفاوض، وهو تقديم اقتراحات وأفكار، لكنه لم يكن باستطاعته فرض حلول أو إجبار الأطراف على اتفاقات معينة، وتبقى المفاوضات حسبه سرية وتستمر إلى غاية الاتفاق على كل المسائل العالقة، فاستنادا على خبرته الدبلوماسية ووزن بلاده الدولي، اعتمد جيمس بيكر في إشرافه على المفاوضات بين المغرب وجبهة البوليساريو على منهجية متزنة حسب النقاط التالية:

1-استكمال الجهود السابقة.

2-إتباع السوية التامة وعدم الإعلان عن أية نتيجة حتى تنتهي المفاوضات.

3-إتباع سياسة الخطوة خطوة.

4-في حال فشل المفاوضات سوف يعلن عن المتسبب في ذلك.[1]

وأثناء إجراء المفاوضات كانت بوادر النجاح تظهر من خلال الاتفاق على بعض القضايا العالقة، ففي الجولة الثانية مثلا (19-20 جويلية 1997) تم الاتفاق على كيفية تحديد الهوية واستئناف ذلك وتم التفاهم كذلك على الإعداد لعودة اللاجئين إلى وطنهم، أما في الجولة الثانية في لشبونة (أوت 1997) فقد تم الاتفاق على تخفيض القوات المغربية مع بقائها داخل الثكنات أثناء بدء عملية الاستفتاء وذلك وفقا لأحكام خطة التسوية والشيء نفسه ينطبق على قوات جبهة البوليساريو، كما تم الاتفاق على عودة جميع أسرى الحرب إلى وطنهم والإفراج عن جميع السجناء والمعتقلين السياسيين.[2]

انتهت المفاوضات التي جرت في ظروف حسنة وبنجاح والسبب كما أسرنا لذلك هو دور ووزن جيمس بيكر الذي جعل طرفي النزاع يتفاوضان بكل ثقة في النفس نظرا لعدم إلزامية ما يتفق عليه الطرفان وإمكانية

[1]-سلمان قادم آدم فضل، مرجع سبق ذكره، ص 67.

[2]-سفيان بوسنان، النزاع حول الصحراء الغربية، دراسة في تطور النزاع ومحاولات التسوية السلمية. رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2007، ص 125.

التراجع عليه قبل الاتفاق النهائي، وهذا الدعم النفسي مهم أثناء المفاوضات، وتم إبعاد الشعور بالمغامرة ويكون النقاش مفتوحا على كل القضايا الحساسة وبحرية وبدون الإرتباط بعامل الزمن.

وتم الإعلان عن إتفاقات هيوستن في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة وتضمنت أساسا الإجراءات التالية:

1-المرحلة الإنتقالية: على طرفي النزاع الإعتراف بسلطة الأمم المتحدة أثناء هذه المرحلة، والتي يفترض أن تسمح بتنظيم الاستفتاء، هذه المرحلة تبدأ من اليوم الحاسم، بمعنى في نهاية تحديد هوية المنتخبين وتنتهي بنهاية الإستفتاء.

2-قانون سير العملية أثناء الحملة الإنتخابيةللإستفتاء والمحددة بثلاثة أسابيع، ويجب تجسيد الآتي: مسار انتخابي شفاف، استعمال وسائل الإعلام بطريقة متساوية حرية التعبير والتنقل والحركة.

3-تحديد هوية الناخبين: حيث تم تسجيل تراجع المغرب في تقديم طلب من أجل تحديد الهوية بصفة شاملة وأصبح بإمكان شيوخ القبائل الذين احتجوا أمام لجنة تحديد الهوية بصفة فردية، وأمكن جبهة البوليزاريو قبول الشهادات الشفوية أمام لجنة تحديد الهوية.

4-تخفيض عدد القوات العسكرية والبقاء في الثكنات بالنسبة لكلا الطرفين.

5-الاتفاق على إطلاق سراح أسرى الحرب والمعتقلين السياسيين.

6-الاتفاق حول عودة اللاجئين الموجودين في تندوف.

7-جدول زمني جديد تم تبنيه.

والجدول الزمني الذي تم تحديده كان كالآتي:

-31 ماي 1998 انتهاء لجنة تحديد الهوية من عمليها.

-بعد هذه المرحلة يتم إطلاق سراح كل أسرى الحرب .

-ابتداءا من 7 ماي بداية تنفيذ عملية عودة لاجئ تندوف على أن تنتهي العملية في 1 نوفمبر 1998.

-من 16 نوفمبر إلى 6 ديسمبر 1998 فترة مخصصة لحملة الاستفتاء.[1]

-07 ديسمبر 1998 يوم إجراء الاستفتاء.

هذا الاتفاق الذي لقي ترحيبا دوليا واسعا خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي ساندت إجراء استفتاء حر ونزيه ومفتوح لكل وسائل الإعلام، ووصف محمد عبد العزيز الاتفاق بقوله " ... قد فتح الطريق اتجاه حل عادل ودائم لنزاع الصحراء الغربية ..."، ورأت الجزائر في الاتفاق بأنه مهم جدا، كما لم يخفي إدريس البصري أمال المغرب في إنهاء النزاع عندما صرح "لو كانت هناك رغبة في الاستقلال عن طريق الاستفتاء فإن المغرب سيحترم هذا القرار وسيكون أول بلد يقيم علاقات حسن الجوار مع الصحراء الغربية".

وممثل البوليساريو بفرنسا أجاب كذلك بأن الجبهة " ستحترم نتائج الاستفتاء كذلك".[2]

لكن للأسف فإن التقدم والتغير الذي حدث في طريقة إدارة النزاع في الصحراء الغربية والذي لعب فيه الأمريكي جيمس بيكر دورا كبيرا، لم يثمر نظرا لتجدد الخلافات بين طرفي النزاع مباشرة بعد بداية تطبيق الاتفاق، وأساس الخلاف دائما هو مشكلة تحديد الهوية وعليه تم تمديد بعثة المينورسو لستة أشهر إضافية وهو ما بقي عليه الحال إلى حد الآن ولم يتم الاتفاق على من له أحقية التصويت في الاستفتاء.

استمرار عملية تمديد اللجنة تجدد كل ست أشهر ومع مجيء محمد السادس ملكا للمغرب طرأ تغير جديد في التعامل مع قضية الصحراء الغربية.

[1]-سفيان بوسنان، مرجع سبق ذكره، ص 129.

[2]-حمادي عبد الرحمان، مرجع سبقذكره، ص 53.

المطلب الثاني: مشروع الحكم الذاتي والحكم الذاتي الموسع

من بين المشاريع التي تقدمت بها هيئة الأمم المتحدة مشروع الحكم الذاتي والحكم الذاتي الموسع بغية إيجاد تسوية نزاع الصحراء الغربية.

أولا: الحكم الذاتي

لما أقرت الأمم المتحدة أن الاستفتاء أو تقرير المصير أصبح حلة قديمة أو تجاوزته الأحداث على حد قولها، سارعت المملكة المغربية إلى مباركة تلكم الخطوة التي سوقت لها، فأصبح من الضروري ايجاد حل آخر، فاقترح الأمين العام للأمم المتحدة تنظيم مفاوضات مباشرة جديدة بين الأطراف بوساطة من جيمس بيكر وهذا ما تم فعلا في برلين غير أ، هذه المفاوضات التي نظمت بين الأطراف لم تتوصل إلى أي اتفاق إلا أن المغرب استطاع تقديم اقتراحه الخاص بحل سياسي يتطابق بشكل كبير مع المشروع الذي تقدم به جيمس بيكر في 2001 والمعروف تحت إسم "مخطط الأولي" أو " الحل الثالث" والقائم على منح الصحراء الغربية حكما ذاتيا واسعا تحت الإدارية المغربية.

وفي مبادرة تعتبر الأولى من نوعها في تاريخ نزاع الصحراء الغربية قدم الأمين العام للأمم المتحدة "كوفي عنان" اقتراحا يطلب فيه تجميد مخطط التسوية الأممي واستبداله بمشروع "إطار الاتفاق"* جاء في هذا الاتفاق ما يلي:

لسكان الصحراء الغربية الحق في انتخاب هيئاتهم التنفيذية والتشريعية ولهم السلطة الكاملة على إدارة الحكم المحلي والميزانية والنظام الضريبي وحماية الأمن الداخلي والحالية الاجتماعية والثقافية والتعليم والنقل والزراعة

*خطة الاتفاق الإطار أو الحل الثالث، مقترحات جيمس بيكر الجديدة التي نشرها الأمين العام "كوفي عنان" في يونيو 2001.

والتعدين والصيد والصناعة والسياسة البيئية والتنمية المحلية والماء والكهرباء والتجهيزات القاعدية والبنى الأساسية الأخرى.[1]

يمارس المغرب السلطة الكلية على العلاقات الخارجية "المعاهدات بما فيها الاتفاقات الدولية) والأمن الوطني والدفاع الخارجي (بما في ذلك تعيين الحدود البرية والبحرية والجوية) وكل المسائل المتعلقة بإنتاج أو بيع أو ملكية أو استعمال السلاح والمتفجرات والمحافظة على سلامة الوحدة الاقليمية، ضد كل محاولة انفصالية، إضافة إلى ذلك فإن العملة والعلم والجمارك ونظام البريد والاتصالات المعمول بها في المغرب هي التي يتم تداولها في الصحراء الغربية.

وبعد 05 سنوات من بداية تنفيذ الإتفاق سيجري الاستفتاء حول الوضع النهائي في الصحراء الغربية والذي يجب أن يحدد تاريخه من قبل الأطراف المتنازعة، والناخبون المؤهلون للتصويت في الاستفتاء هم الذين أقاموا في الإقليم بصورة دائمة طيلة السنة التي تسبق الاستفتاء.[2]

ويقترح مشروع الاتفاق الإطار كل من الجزائر وموريتانيا كدولتين شاهدتين عليه، وكل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية كضامنتين من أجل تعزيز التسوية وتحفيز الاتفاق، وعبر المغرب عن استعداده بالتعامل مع المقترح بصفة جدية، لكن يرى بعض المحللين السياسيين بأن المقترح في أساسه كان مغربيا وإدراج الأمين العام الأممي الموقف والاقتراحات المغربية في تقريره المؤرخ في 20-06-2001 لدليل على ذلك وما جاء من تصريحات للمسؤولين في المغرب تؤيد هذا الاتفاق الإطار واعتبروه الحل النهائي للقضية الصحراوية، جبهة البوليساريو التي كانت حذرة من تفجر الوضع، رفضت المقترح بصفة كلية بسبب تنافيه مع الشريعة الدولية، وعارضت أي حل يتجاهل حق تقرير مصير شعب الصحراء الغربية غير القابل للتغيير، وأبدت استعدادها للمساهمة من أجل تجاوز

[1]-سفيان بوسنان، مرجع سبق ذكره، ص 127.

[2]-سفيان بوسنان، مرجع سبق ذكره ، ص 128.

العقبات الموجودة أمام مخطط التسوية وتحريكه للأمام وتنفيذ الاستفتاء الذي تم الاتفاق عليه وضمت الجزائر صوتها لدعم جبهة البوليساريو، ورفضت المقترح لأنه يحضر لضم الصحراء الغربية إلى المغرب.

إذا هذا الاقتراح الأممي الذي جاء كبديل لمخطط التسوية لم يكتب له النجاح وذلك راجع لعدة اعتبارات:

1- لم يعطي لمسيري الإقليم إلا صلاحيات ثانوية بينما أبقى المغرب قبضته على أهم الصلاحيات ذات السيادة وهذا فرض للأمر الواقع وتمهيد الضم الفعلي.

2-السماح لكل من تواجد في الصحراء الغربية قبل سنة من تاريخ الاستفتاء بأن يشارك فيه، وهذا يجعل نتيجة الاستفتاء معروفة مسبقا لأنه يتم إبقاء المقيمين من أصل مغربي ويمكن نقل مواطنين آخرين من المغرب في المستقبل.

3-يترك المقترح الباب مفتوحا لأية مواجهة في المستقبل لأنه لم يحسم في الإجراءات، وترك لطرفي النزاع الحرية التامة في الاتفاق على تاريخ الاستفتاء بدون تدخل الأمم المتحدة، وهذا، يصعب إدراكه نظرا لعدم وجود الثقة بين طرفي النزاع.

4-كان الاقتراح مبهما في الصيغة النهائية للاندماج التي يصل إليها وضع الإقليم (فدرالية،اندماج،حكم ذاتي)إضافة لتكلمه عن سكان الصحراء الغربية وليس شعب الصحراء الغربية، مما يعني عدم وجود خصوصية لشعب الصحراء الغربية أو العمل لإزالتها.[1]

ومن الناحية القانونية فإن الاتفاق الإطار أثار بعض الإشكالات أيضا وهي:

[1]-د.مسعود شعنان، مرجع سبق ذكره، ص 127.

1-في محتوى الاتفاق جاء ذكر إقليم الصحراء الغربية وكأنه تابع لسيادة المغرب،بينما لا توجد أي دولة أو هيئة دولية قد اعترفت بسيادة المغرب على الصحراء الغربية،والبرهنة على ذلك لا يتم إلا بتنظيم استفتاء تقرير المصير طبقا للشرعية الدولية،يختار فيه شعب الإقليم بين الاستقلال أو الاندماج في المغرب.

2-كما لاحظت جبهة البوليساريو ،أن الاتفاق منح المغرب صلاحيات استثنائية لحماية الوحدة الترابية للإقليم ضد المحاولات الانفصالية سواء من داخل أو خارج الإقليم، والسماح للمغرب كذلك بالإبقاء على قواتها العسكرية والشرطة والإدارة في الإقليم ،مما يعني أن الصحراء الغربية تشكل جزءا من الوحدة الترابية للمغرب وهذا يتناقض مع ما جاء في نص الاتفاق الإطار الذي أشار إلى تطبيق حق تقرير المصير الذي نص عليه لوائح الجمعية العامة للأمم المتحدة في عدة مناسبات ومجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية.*

-ويستنتج هنا هو أن الاتفاق الإطار يتعارض مع كل القوانين والقرارات الدولية التي تم الاتفاق عليها وبالتالي فهو منافي للشرعية الدولية ،إذا فالاتفاق الإطار يجعل شعب الصحراء الغربية منزويا تحت سيادة الغرب ولا يسمح له بتطبيق مبدأ تقرير المصير وفوق كل هذا فالمغرب هو المستفيد الوحيد بعد رفض جبهة البوليساريو لاقتراح الاتفاق الإطار حول الحكم الذاتي ،قام المبعوث الخاص الأمي في جانفي 2002 بزيارة المنطقة، تقابل فيها مع ملك المغرب ومع الأمين العام لجبهة البوليساريو،و مسؤولين من الجزائر ،ن وبعد إطلاعه على آراء جميع الأطراف استطاع جيمس بيكر أن يعلن بأنه يستحيل الوصول إلى أي اتفاق بين طرفي النزاع حول تسوية ،انطلاقا من الاقتراح الأمي ولهذا فمواصلة العمل به أصبح بدون معنى ولا جدوى.[1]

في 20 فبراير 2002 قدم الأمين العام تقريره إلى مجلس الأمن وفي خطوة غير عادية اقترح على المجلس في تقريره الطويل المتشائم أربع خيارات، طلب من المجلس دراستها وتأييد أحدها:

*محكمة العدل الدولية في قرارها الاستشاري لسنة 1976 لم تؤكد سيادة المغرب على اقليم الصحراء الغربية.

[1]-د. معراف إسماعيل ، مرجع سبق ذكره، ص 245.

1-الخيار الأول:استئناف مخطط التسوية بدون الرجوع لطرفي النزاع للإتفاق على ذلك، وهذا خيار مثبط للهمم لهم وليس له أمل في النجاح،لأن الأمم المتحدة حاولت إقناع الطرفين بقبوله ولفترة ليست بالقصيرة، لكن الطرفين لم يتفقا على آلية التنفيذ وكان الاختلاف حاد بينهما حول من ينتخب ويشرف على الاستفتاء، ورغم الاتفاق المبدئ على استفتاء تقرير المصير في حد ذاته فإن المخطط لم يتبع بآلية تفرض تطبيقه،

2-الخيار الثاني:يعمل المبعوث الخاص لتنقيح مشروع الاتفاق الإطار مع مراعاه انشغالات الطرفين والجهات الأخرى، لكن بدون اشتراط قبول طرفي النزاع للتعديلات والاتفاق عليها،الاتفاق الإطار المعدل يسلم إلى مجلس الأمن، والمجلس يعرضه على طرفي النزاع على أساس غير تفاوضي،وفي حالة موافقة مجلس الأمن على هذا الخيار يمكن تقليص حجم بعثة المينورسووهي إشارة إلى تحويل النزاع تحت طائلة البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

3-الخيار الثالث:يتعلق بطلب المجلس من المبعوث الخاص استكشاف مدى إمكانية تقسيم الإقليم وقبول ذلك من الأطراف المعنية، وفي حالة رفض التقسيم وعدم الاتفاق على ذلك بحلول الأول من نوفمبر 2002 ،يقوم المبعوث الخاص باقتراح مشروع تقسيم الإقليم على مجلس الأمن ليعرض على الأطراف المتنازعة على أساس غير تفاوضي.

4-الخيار الرابع:يمكن لمجلس الأمن أن يقرر إنهاء مهمة المينورسووهو ما يعني الاعتراف والإقرار بأنه بعد مرور إحدى عشرة سنة وإنفاق مبالغ طائلة قاربت نصف مليار دولار، فإن الأمم المتحدة سوف لن تجد حلا لمشكل الصحراء الغربية بدون اقتضاء أحد الطرفي النزاع أو الإثنين معا بتقديم شئ لم يرغبا في الاتفاق على تقديمه طواعية.

ما يلفت الانتباه من هذه الخيارات الأربع هو خيار التقسيم هذه الأطروحة التي تم اقتراحها كما أشرنا في الدراسة عدة مرات منذ بداية المشكلة سنة 1975 وكانت دائما تؤول للرفض، لكن خيار التقسيم ربما تم اقتراحه من طرف بعض الجهات المهتمة بالنزاع نظرا لليأس الذي وصل إليه كل من حاول إيجاد حل لهذه المشكلة المعقدة.[1]

-وكما ذكر كارلوس رويث ميغال*،إن فكرة التقسيم مهمة لأنها ترضي ولو نسبيا الأطراف المهتمة والمعنية بالنزاع، فالمغرب سيبقى في الإقليم الذي أنفق عليه الكثير، والجمهورية العربية الصحراوية ستحقق وجودها فعليا وقانونيا، وتصبح جزءا من المجتمع الدولي الكبير، أما الدول الأخرى المهتمة فيمكن كذلك أن تستفيد من هذا التقسيم، فالجزائر مثلا تستفيد بتخفيض الضغط عليها من الناحية الجيوستراتيجية على حدودها الغربية، أما موريتانيا فتستفيد من وجود دولة تعزلها عن المغرب، فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وإسبانيا كل يستفيد بطريقته، فرنسا حليفة المغرب تضمن باستمرار التواجد المغربي وسيطرته على جزء مهم من الصحراء الغربية والمتمثل في المثلث النافع الذي يحتوي على الثروات، الولايات المتحدة الأمريكية تضمن السلام في المغرب وإنهاء المشكل دون أن تأخذ موقفا ضد أحد الأطراف وبالتالي تضمن حليفها القديم المغرب ومصالحها الاقتصادية في الجزائر وتعمل نحو خلق سوق مغاربي كبير، أما الدولة الاسبانية التي كانت تستعمر الإقليم فستضمن الوصول إلى نتيجة تعتبرها نجاحا ولو نسبيا في تصفية الاستعمار مما يحقق الاحتقان الموجود من طرف شعوب المنطقة ضدها وذلك سيساعدها على فتح المجال في الميادين الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتعاون مع الجمهورية العربية الصحراوية.[2]

-وبصفة عامة فإن الخيارات الأربعة والتي جاءت وكأنها نوع من التهديد لطرفي النزاع، فإنها لم تكن مدروسة وكانت تحمل عدة تناقضات ، وفوق كل ذلك كانت تمثل تراجعا فادحا وخطيرا عن القرارات السابقة للأمم

[1]-د.معرافإسماعيل ، مرجع سبق ذكره، ص 246.

*كارلوس رويثميقل، عميد القانون الدستوري في جامعة سانيتاغوديكمبوستيلا إسبانيا.

[2]-كارلوس رويث ميغل، دراسة :الطريق القانوني والسياسي الطويل إلى مخطط بيكر الثاني "هل هو آخر محطة ؟، جامعة سانيتاغوديكمبوستيلا، مدريد، 2003.

المتحدة والتزامات هذه الأخيرة وتعهداتها عن عقد اتفاق وقف إطلاق النار وهو ما عبرت عنه بعض الأوساط السياسية بأنه انتهاك للشرعية الدولية ولمبادئ حقوق الإنسان المتمثلة في حق الشعوب في تقرير مصيرها.[1]

-لكن المشكل الذي سيواجه جيمس بيكر هو كيف يستطيع فرض أي خيار من هذه الخيارات دون موافقة واستشارة الأطراف المعنية، فهو مأزق آخر يحاول المجلس فيه تجاوز مخطط التسوية الذي تم الاتفاق عليه لفرض حل غير متفق عليه، واختار المجلس تمديد مهمة المينورسو لشهرين آخذا في الاعتبار فعالية الخيارات، وبعد شهرين تراجع مجلس الأمن واعتبر بأنه لا يمكن تطبيق أي من الخيارات الثلاث الأولى دون موافقة طرفي النزاع، لأن أي تغير سيؤدي ببساطة إلى تشجيع الرجوع إلى النزاع والوقوع في مأزق، ولهذا فإن المجلس وبصفة محتشمة عبر عن الحاجة كوقت أكبر، ومرت ثلاثة أشهر أخرى ولم يصدر عن مجلس الأمن القرار الحاسم الذي أراده بيكر، هذا الأخير هدد بالاستقالة في حالة عدم توصل طرفي النزاع إلى تسوية في أقرب الآجال، وانقسم أعضاء مجلس الأمن في تعاطفهم السياسي فبريطانيا التي كانت مترأسة كانت مدعمة لأطروحة جيمس بيكر المفضلة التي تقدمت بها الولايات المتحدة الأمريكية كمسودة لمجلس الأمن وأيدتها في ذلك فرنسا، وعملت الولايات المتحدة الأمريكية لكسب تأييد بعض الدول الأعضاء في مجلس الأمن لكن ذلك لم يلق قبولا واسعا، أما روسيا وبتأييد من أغلبية الأعضاء غير الدائمين كانوا مع ترك المجال مفتوحا لخيارات أخرى وتمديد بعثة المينورسو لمدة ستة أشهر لإعطاء الفرصة لمشاورات أوسع على أن يتم التوصل إلى تسوية مقبولة خارج الخيارات الأربعة، وحدث ذلك رغم الإشاعة التي كانت تقول بأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت ستستعمل حق الفيتوضد أي قرار، يقضي بتمديد بعثة المينورسو.[2]

إذا فالأغلبية في مجلس الأمن أيدوا الإبقاء على خيار تقرير المصير وعارضوا تحويل محاولات المساعي الحميدة إلى التحكيم المقيد بفرض أحد الخيارات الأربعة بصفة إلزامية، وكانت النتيجة إعطاء فترة ستة أشهر

[1]-الشيخ لولاد، (المغرب يوقف مسار التفاوض)، مجلة 20 ماي، العدد 157، مركزية الفروع الشهيد الحافظ، الصحراء الغربية، 2010، ص 58.

[2]-ميشان أعلاتي، (المفاوضات الصحراوية المغربية، اعتراف بالحقيقة الميدانية). جريدة الصحراء الحرة، العدد 378، 2001، ص 18.

إضافية لجيمس بيكر لكي يحاول إيجاد حل سياسي، ربما حلا غير الذي تم إقتراحه في الخيارات الأربعة، أخذ في الاعتبار اهتمامات الأطراف بمبدأ تقرير المصير، ولم تتم الإشارة إلى فرض الحل الذي يتم التوصل إليه، ولم تتم الإشارة كذلك إلى أية آلية لتنفيذه.

في جانفي 2003 ذهب جيمس بيكر مرة أخرى للمنطقة وقدم بطريقة سرية اقتراحات جديدة لكل من المغرب وجبهة البوليساريو وكان حذرا على عدم تسريب أي معلومة حتى يتم الاتفاق على صيغة معينة للحل وأعطى للطرفين مدة شهرين للرد على مقترحاته الجديدة، عندما جاء رد الطرفين على المقترحات في منتصف شهر مارس كان مجلس الأمن منشغلا بالحرب في العراق، أجل النظر في مسألة الصحراء الغربية، بعد شهرين من ذلك قدم الأمين العام لمجلس الأمن تقريرا مفصلا لمقترحات بيكر الجديدة حول الوضع في الصحراء الغربية، والذي سميت مخطط السلام لتقرير مصير شعب الصحراء الغربية أو "مخطط بيكر الثاني"، تقرير الأمين العام ألحق بأراء كل من طرفي النزاع المغرب وجبهة البوليساريو إضافة لأراء الدول المهتمة الجزائر وموريتانيا.[1]

كان مخطط بيكر الثاني الذي كان سمي بمخطط السلام مختلفا عن المخطط الأول وأحدث نوعا من الإرتباك في المنطقة، لقد تجاوز إتفاق الإطار ليشترط في شيء من التفصيل إجراء استفتاء تقرير المصير في آجال ليست قبل أربع سنوات ولا تتجاوز خمس سنوات بعد التاريخ الرسمي لبدء تنفيذ المخطط وخلال هذه السنوات يتم منح شعب الصحراء الغربية حكما ذاتيا مع إشراك إدارة الحكم المحلي في السياسة الخارجية للمملكة المغربية ودمج عناصر من جبهة البوليزاريو في الوفود الدبلوماسية المغربية في الخارج وإشراكهم في كل ما يتعلق بقضية الصحراء الغربية.

المؤهلون للتصويت على الاستفتاء هم كل الأشخاص الذين بلغوا سن الثامنة عشرة أو أكثر وتضمنتهم القائمة الاحتياطية التي أعدتها المينورس دون تأثير أي طعن أو اعتراض على ذلك، كل الذين ظهرت أسماؤهم في

[1]-د.مسعود شعنان، مرجع سبق ذكره، ص 233.

قائمة العائدين التي أعدتها المفوضية السامية للاجئين بتاريخ 31 أكتوبر 2000، وهؤلاء القاطنون في الإقليم منذ 30 ديسمبر 1999 بدون انقطاع الأمم المتحدة هي التي تحدد في النهاية المؤهلين للتصويت ويعتبر قرارها نهائيا وليس قابلا للطعن فيه، وتوجد قضايا أخرى عالجها المخطط تتعلق بالحملة الانتخابية وطريقة التصويت وتخفيض القوات المسلحة وتراجعها داخل الثكنات وأخيرا إطلاق سراح المساجين والمعتقلين السياسيين.

وما يلاحظ على مخطط بيكر الثاني هو إخضاعه لتعديلات كثيرة خاصة النقاط التي تحفظت عليها جبهة البوليساريو من مخطط انفاق الاطار ، مثل الدفاع الذاتي ، السياسة الخارجية و القضاء و الشيء المبهم هو التاكيدعلى تطبيق مبدأ تقرير المصير عبر الاستفتاء الحر و المباشر ، هذه التعديلات هي التي جعلت المغرب يتهم الامم المتحدة بانحيازها لجبهة البوليساريو،كذلكلأن الفقرة النهائية في المخطط تنص على "موافقة الأطراف المعنية بالسلطة الكاملة للأمين العام الأممي في شرح المخطط و في حالة وقوع خلاف حول معنى المخطط فإن تأويل الأمين العام هو الذي يؤخد بعين الإعتبار و يكون ملزما بجميع الأطراف ".[1]

وفي ردهما الأولي على المخطط عبر كلا طرفي النزاع على صعوبة تطبيق هذا المخطط و قدما في رسائل مطولة مجموعة من التحفظات على المخطط ،فالمغرب لم يكن مرتاحا لما جاء فيه ، و رغم ذلك لم يرفضه في البداية ،و من بين الأشياء التي أزعجته كما تم الإشارة إليه سابقا هي طريقة صياغة سؤال الإستفتاء و الذي جاء كما أرادته جبهة البوليزاريو "الإستقلال أم الإندماج مع المغرب ؟" بدلامن التسوية عبر المفاوضات كما أرادها المغرب.

أما البوليساريو من جهتها كانت مهتمة كثيرا بوضعية اللاجئين و كيفية عودتهم و بعد تقديمها لبعض الملاحظات والإنتقادات ،ركزت جبهة البوليساريو في النهاية على كيفية إرغام جميع الأطراف على تنفيد مخطط السلام طبقا للشرعية الدولية ،في الملاحظات و التوصيات التي قدمها الأمين العام بعد إطلاعه على اعتراضات

[1]–حمادي عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص 55.

جميع الأطراف على بعض ما جاء في المخطط ، واهتم باعراض المغرب الأساسي على وضع خيارين في سؤال الإستفتاء سيؤدي على الأرجح لخيار الإستقلال ،لذلك ففي التعديل تم إضافة خيار ثالث و هو الحكم الذاتي،بالنسبة لاعتراض البوليساريو الأساسي كان حول التفرقة بين مخطط التسوية و مخطط السلام لا يترك حل القضايا المختلف عليها للتفاوض و الإتفاق بين طرفي النزاع ،بل الأمين العام الأممي هو الذي يقرر ويحسم الموقف و ليس لطرفي النزاع حق الإعتراض، بل أكثر من ذلك اقترحت جبهة البوليساريو على الأمين العام و مجلس الأمن اتخاد الإجراءات الضرورية لتطبيق استفتاء تقرير المصير تحت طائلة الفصل السابع.

لكن القرار النهائي الذي حظي بدعم و إجماع مجلس الأمن لم يفرض على طرفي النزاع تطبيق مخطط السلام بل طلب منهما التعاون مع الأمم المتحدة و فيما بينهما من أجل قبول و تطبيق المخطط ،حدث هذا التعديل بعد اعتراض المغرب عن صيغة الإلزام الذي جاء في المسودة الأولى التي تقدمت بها الولايات المتحدة الأمريكية ،إذا قانونيا لم تتم المصادقة على المخطط بل أصبح عبارة عن اقتراح ،أما المصادقة فلن تتم إلابعد قبوله و تطبيقه من قبل طرفي النزاع و فاجأت جبهة البوليساريو الجميع وقبلت مخطط السلام مباشرة لما بدأ مجلس الأمن في تناوله و ذلك عبر ممثلها في الأمم المتحدة "أحمد البخاري ".

كانت المملكة المغربية التي لم يعجبها المخطط تنتظر أن تقوم جبهة البوليساريو برفض ومعارضة أي محاولة لفرض ،و بالتالي ترجع اللائمة في رفض المخطط على الجبهة و ليس على المغرب لكنها أذهلت بقبول الجبهة للمخطط و أصابها الإرتباك.[1]

في سبتمبر 2003 تقابل وفد وزاري مغربي مع جيمس بيكر في هيوستن لكن المغرب لم يصرح برفضه للمخطط ،وعندما رفع الأمين العام تقريره لمجلس الأمن في أكتوبر و طلب من المغرب التعاون بطريقة ايجابية و قبول تطبيق و تنفيذ مخطط السلام الذي يمثل مقارنة عادلة و متوازنة و يوفر لكل طرف بعض وليس كل مطالبه ،

[1]–حمادي عبد الرحمان، مرجع سبقذكره،ص56.

عندها كان رد فعل المغرب بغضب شديد عبر رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن أين اتهم الأمانة العامة بفقدانها للحياء و فشلها في شرح و تأويل قرارات شهر جويلية التي تحدثت عن الإنفاق بين الطرفين ، و حسب هذه الرسالة فإن المغرب لم يعترض على قضية واحدة بل رفض كل المخطط و الطريقة التي تمت هندسته بها ،و طلب المغرب من مجلس الأمن مساعدة الأطراف للوصول لحل مقبول يشارك فيه الطرفان ،وفي بيان للخارجية المغربية :"يؤيد المغرب أي حل سياسي واقعي ، يحترم السيادة المغربية وحدتها الترابية . إن الرفض المغربي كان سببه ربما تخوفه من تصويت الأغلبية لصالح الإستقلال بما فيهم المستوطنون المغاربة أصلا ،و ذلك كرد فعل على الظروف غير المريحة و المزرية التي يعيشونها تحت النظام المغربي المخزني و هو تعبير على التحرر وانتفاضة العيون سنة 1999 خير دليل على طموح جميع الذين يعيشون في الصحراء الغربية في التفسير، كما قد يكون لسبب آخر كذلك وهو في حالة تطبيق الحكم الذاتي لخمس سنوات حينها سيقوم البرلمان في الصحراء الغربية بتشريع يصب في خانة الإنفتاح على الديمقراطية و الحريات العامة و حقوق الإنسان ،الشيء الذي يؤثر على السلطة المغربية و يؤنب الرأي العام المغربي وهذا يمكن أن يهدد العرش بكامله بمطالبة المواطن المغربي بديمقراطية أكثر .

إن قبول جبهة البوليساريو للمخطط فسره البعض بالتكتكي إضافة إلى أنه يتناسب مع مواقف الجبهة التاريخية فاحتمال رفض المغرب له و هذا ما وقع فعليا أدى إلى عزل المغرب و فضح تناقضاته ،لأنه كان يطالب بتطبيق الإستفتاء ثم يرفض المخطط و بمصادقة مجلس الأمن على القرار 1945 باعتباره أحسن حل سياسي ،فهذا يعني تكبد المغرب لأكبر هزيمة دبلوماسية لأنه رفض المخطط الذي اعتبره مجلس الأمن أحسن حل سياسي

حاول هذا المخطط أن يدمج بين السياسة و القانون ، فالسياسة لم تتحقق لعدم قدرة المغرب فرض الأمر الواقع و بسط سيطرته على الصحراء الغربية و القانون لم يعطي للشعب الصحراوي حقه و لم يمكنه من تطبيق مبدأ حق تقرير المصير عبر الإستفتاء الحر والمباشر مجسدا في ذلك الشرعية الدولية .

وهكذا جاء مخطط بيكر الثاني كاقتراح وسط لكن المغرب رفضه و برفضه له تأزم الموقف أكثر وهو ما يدل على تعنت المغرب و عدم رضوخه للقرارات الأممية الصادرة عن مجلس الأمن و كذا للشرعية الدولية .[1]

ثانيا :الحكم الذاتي الموسع

إن آخر مخطط للتسوية اقترحته الأمم هو مخطط بيكر الثاني الذي تمت الإشارة إليه سابقا و تم رفضه من طرف المغرب سنة 2004 ، و منذ ذلك الوقت وإلى سنة 2007 عرف نزاعالصحراء الغربية نوعا من الجمود ،رغم ذلك حدثت عدة تطورات سنتحدث عنها لاحقا إلى أن طالبت الأمم المتحدة مرة أخرى من طرفي النزاع بالدخول في مفاوضات مباشرة جديدة و بدون شروط . بعد استقالة جيمس بيكر ،تم تعيين الهولندي "فان فالسون "ممثل للأمين العام في الصحراء الغربية ،هذه الإستقالة تعتبر خسارة كبيرة لجهود السلام التي بذلها جيمس بيكر في سبيل الوصول إلى إنهاء هذا النزاع الذي جاوز ثلاثة عقود من الزمن وقد صرح جيمس بيكر قائلا بعد استقالته :كلما اقتربنا من النهاية زادت نرفزة المغاربة الذين أعتقد بأنهم يخشون الفشل في هذا الاستفتاء.

في هذه الفقرة كذلك ، اعترفت عدة الدول بالجمهورية العربية الصحراوية (جنوب إفريقيا ، كيتيا، السلفادور والأرغواي)وهي دول لها وزن إقليمي معتبر، وتمثل هذه الاعترافات دعما دبلوماسيا لجبهة البوليساريو وفشلا دريعا للدبلوماسية المغربية التي وجدت نفسها معزولة في إفريقيا وأدت هذه الاعترافات بالمغرب إلى إعادة النظر في تنشيط دواليب دبلوماسيتها في الاتجاه المعاكس للحد من وتيرة التأييد الدولي المتزايد لجبهة البوليساريو.

من أهم التطورات التي حدثت أيضا والانتفاضات التي بدأت مع حكم محمد السادس العرش والتي أطلق عليها منذ 21 ماي 2005 انتفاضة الاستقلال، وطالب المحتجون في الصحراء الغربية باحترام حقوق الإنسان وتمكين الشعب الصحراوي من تقرير مصيره من التنديد بسياسة المغرب القمعية في تعامله مع شعب الصحراء الغربية، وعبروا عن تضامنهم مع المعتقلين والمختطفين في السجون الغربية، وتساءلوا عن مصير المفقودين الذين بلغ عددهم

[1]-د.مسعود شعنان، مرجع سبق ذكره، ص 236.

حسب منظمة العفو الدولية 521 مفقودا، وقولبت هذه الانتفاضة بإعلان حالة الطوارئ خوفا من اتساعها ولربما يؤدي ذلك إلى مقاومة من داخل الصحراء الغربية، وهكذا قامت السلطات المخزنية بتشديد الحصار العسكري على كل المدن، وهذا يدل على رفض السياسة المغربية من طرف المتظاهرين الذين طالبوا بالاستقلال حاملين أعلام الصحراء الغربية، وأثرت هذه الأحداث على نفسية ومعنويات الجندي المغربي المتواجد في خنادق على طول الجدار الرملي منذ وقت توقيف إطلاق النار سنة 1991.

وساهمت هذه الانتفاضة في تسليط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان المختلفة داخل الصحراء الغربية، مما أدى بجمعيات حقوقية مختلفة وتنظيمات دولية غير حكومية إلى إثارة هذه المسألة في عدة محافل دولية في السنوات الأخيرة، ففي الندوة الدولية للتضامن مع الجمهورية الصحراوية التي عقدت بتفاريتي المحررة في 26-27 فبراير 2007، شارك فيها ممثلون من مختلف دول العالم واعتبروا في نهاية الندوة بأن مقترح الحكم الذاتي ما هو إلا هروب للأمم المتحدة وتملص من الشرعية الدولية.[1]

وكسبت جبهة البوليساريو في هذه الفترة العديد من المؤيدين لها في مطالبتها بتنفيذ القرارات الدولية الداعية لإجراء إستيفتاء تقرير المصير، إعلاميا تصدرت أخبار نزاع الصحراء الغربية مجالا محوريا في وسائل الإعلام المختلفة خاصة ما تعلق منها بجانب حقوق الإنسان وتجسيد الشرعية الدولية.

ومن النقاط الأساسية التي عرفتها التطورات الأخيرة كذلك، بداية تفكك الإجماع المغربي الذي ينادي بمغربية الصحراء، وظهرت بعض القوى والأحزاب* التي تطالب بتمكين شعب الصحراء الغربية من تقرير مصيرها وعبر وزير الداخلية الأسبق "حسن البصري" الذي كان المدير الأساسي لملف الصحراء الغربية، عن راية القاضي

[1]-د. مسعود شعنان، مرجع سبق ذكره، ص ص 238-239.

*هناك بعض الجمعيات المدنية داخل المغرب تطالب بتمكين شعب الصحراء الغربية من تقرير مصيره من أهمها حزب النهج الديمقراطي.

بتمكين شعب الصحراء الغربية من تقرير مصيره لأنه يدرك ما معنى الملف الذي حكم زمامه لمدة 25 سنة، وهناك محاولات من طرف المجتمع المدني المغربي التي اقترحت نفسها للوساطة بين المغرب وجبهة البوليساريو.[1]

وعلى المستوى الداخلي للمغرب، باتت الصحراء الغربية عبئا ثقيلا على الاقتصاد المغربي، فرغم الخيرات والثروات التي تزخر بها الصحراء الغربية والتي يفترض أن تدعم القوة الاقتصادية للمغرب، فإن الاحصائيات تشير إلى تدهور كبير في مستوى المعيشة نتيجة للأزمات المختلفة.

وأدى ضعف الاقتصاد المغربي والتبعية إلى تفشي الفقر بصفة عامة، فتقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية صنف المغرب في الرتبة 121 من بين 160 دولة، دخل الفرد الوطني في المغرب كان الأضعف في دول شمال إفريقيا ما عدا موريتانيا، ونسبة الأمية عند البالغين 45 %.[2]

ولم يتوقف استيراد السلاح في المغرب حتى مع وقف إطلاق النار، وبعض المساعدات في المجال العسكري تقدمت بها السعودية في سنة 2002 بلغ عدد القوات المسلحة المغربية 198.500 بعدما كان عددهم بسنة 1975، 56.000 فقط، أما في السنوات بين 2003-2006 اشترى المغرب أنواعها مختلفة من الأسلحة بقيمة 5.5 مليار دولار.

أدت هذه العوامل المذكورة أعلاه بالمقاربة للإستياء من سياسة التميز كما عبر عن ذلك الملحق الثقافي بسفارة المغرب بالجزائر، بين سكان الصحراء الغربية وسكان أقاليم جنوب المغرب، لأن الحكومة المغربية حسب رأيه اتبعت سياسة الإغراء واستثمرت الكثير في تطوير الهياكل المختلفة في الصحراء الغربية، مما جعل سكانها يعيشون في بحبوحة ورخاء مقارنة بسكان الجنوب الذين تتدهور حالتهم المعيشية، يبدو أن هذا من أحد الأسباب

[1]-أحمد بن الصديق، (مجلس الأمن الدولي يتناول قضية الصحراء الغربية في ظل صمت المسؤولين المغاربة)، عن الموقع الإلكتروني: www.intifadamay.com . بتاريخ: 2016/03/30: الساعة 16:30

[2]-عيشة محمد سالم، (الموقف المغربي من قضية الصحراء الغربية)، عن الموقع الإلكتروني: http://www.trabm.com. بتاريخ: 2016/02/20: الساعة 10:45

التي ستؤدي إلى استنكار شعبي وحزبي للسياسة المغربية المنتهجة، في حالة ما تنازل العرش الملكي المغربي عن احتكاره لمعالجة ملف الصحراء الغربية.

ويبقى دور الجزائر وموقفها من النزاع ذي أهمية كذلك، فمنذ مجئ الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" للحكم ومع تحسن الظروف الأمنية والاقتصادية عادت الجزائر بدبلوماسيتها النشطة لمساندة قضية الصحراء الغربية في المحافل الدولية كما فعلت قبل ذلك مع كل الحركات التحررية، وهو الموقف المبدئي الداعم لحق تقرير مصير الشعوب التي كانت تحت الاستعمار حسب ما تمليه الشرعية الدولية.

ويمكن زيادة الضغط الدولية على المغرب وخاصة من الدول الكبرى من أجل إيجاد حل سلمي واستقرار المنطقة أن يؤثر تأثيرا إيجابيا على حل النزاع، فرغم إنشغال المجتمع الدولي بمسائل أخرى في العراق والسودان وإيران وأفغانستان، قام المغرب باقتراح مشروع الحكم الذاتي مراهنا على تمريره وفرضه على شعب الصحراء الغربية نظرا للتأييد الذي كان يبدو له من طرف كل من فرنسا وإسبانيا، وإلى حد ما الولايات المتحدة الأمريكية، فهذا المشروع ما هو إلى مشروع قديم في شكل جديد، يحاول من خلاله المغرب أن يكرس احتلاله ويضفي الشرعية والسيادة المغربية على الصحراء الغربية، لكن بعد الإعلان عن هذا المقترح قامت عدة شخصيات مغربية رسمية ومن المعارضة (كرئيس حزب الاستقلال)، وأولهم محمد السادس بتصريحات مكثفة في مختلف وسائل الإعلام مفادها أن هذا المقترح هو السقف السياسي للمغرب ولا تنازل عنه في المفاوضات مع جبهة البوليساريو والتي دعت إليها الأمم المتحدة وكانت برعايتها، فالحل النهائي حسب المغاربة يكمن في الحكم الذاتي وفي إطار سيادة المغرب ولا مجال فيه لفكرة تقرير المصير وخيار الاستقلال، فهذه الإرادة المغربية المنفردة التي تم على أساسها اقتراح هذا المشروع لا تعبر عن حسن النية التي يجب أن تتوفر لدى أي طرف يقترح مبادرة ما للدخول في مفاوضات بهدف

حل نزاع ما، في الجانب المقابل قدمت جبهة البوليساريو مقترحا من أجل تسوية النزاع، ويبدو أن فيه تنازلا معقولا حي تركت المجال مفتوحا للتفاوض من أجل الاتفاق على صيغة الحل النهائية.[1]

في إطار الحملة الشرسة التي تشنها الدولة المغربية ضد المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان على خلفية مواقفهم السياسية من قضية الصحراء الغربية المطالبة بتقرير مصير الشعب الصحراوي و احترام الشرعية الدولية، اعتقلت السلطات المغربية في 13 نوفمبر / تشرين الثاني 2009 المختطفة السابقة و المدافعة الصحراوية عن حقوق الإنسان " أمنتو حيدار " رئيسة تجمع المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان CODESA الحاصلة على جائزة " روبرت كينيدي " لحقوق الإنسان لسنة 2008 و جائزة الشجاعة المدنية لسنة 2009 بالولاية المتحدة الأمريكية. [2]

وجاء اعتقال و توقيف " أمنتو حيدار " بمطار العيون / الصحراء الغربية مباشرة بعد نزولها من الطائرة التي كانت تقلها من مطار لاس بالماس بجزر الكناري الأسبانية.حيث تم إعتقالها في ظروف غامضة وبدون أي مبررات قانونية، حيث قبعت في السجون المغربية لمدة سنتين، وتعرضت لجميع أنواع التعذيب، تم خلالها تجنيد الرأي العام العالمي والمدافعين عن حقوق الانسان من أجل الافراج عنها.

لقد شكلت انتفاضة الاستقلال في الأرض المحتلة محطة مهمة من محطات الكفاح الوطني، عبر السنوات الخمس الماضية وذلك عبر زخمها الكبير، وثمارها المتنوعة وإشعاعها الذي عم أرجاء العالم، تلك هي مدلولات الحركة الحقوقية ورموزها، ومدلولات معركة أمينتو حيدار، وقد بلغ هذا الزخم أوجه في ملحمة إكديمإزيك في الثامن نوفمبر 2010 التي وضعت القضية الوطنية في صدارة الأحداث وبؤرة الاهتمام العالمي وذلك بفضل تضحيات أبناء وبنات الشعب الصحراوي في الأرض المحتلة.

[1]-السيد حمدي يحظية، (أمريكا جزء من الحل وجزء من المشكلة)، عن الموقع الإلكتروني: .http://intifadamay.com: بتاريخ2016/04/02الساعة 18:05.

[2]محمد لحسن ، (اعتقال امنتو حيدار بمطار العيون / الصحراء الغربية) ، مجلة 20ماي ، العدد 156 ، ديسمبر 2009 .

إن ملحمة إكديمإزيك مثل غيرها من ملاحم حرب التحرير الوطني هي معركة ولكل معركة أهداف ونتائج تتقدم بمسار الكفاح الوطني خطوات إلى الأمام نحو الهدف المنشود، ولها كذلك تضحيات وقد قدم الشعب الصحراوي شهداء وجرحى ومعتقلين مؤكدا بذلك إصراره على نيل حريته واستقلاله، وقد كان الرد المغربي غير متكافئ، جيوش جرارة من الجنود المدججين بالسلاح والذخيرة الحية في مواجهة انتفاضة سلمية أهلها عزل إلا من سلاح الإيمان بالقضية الوطنية.

إن ممارسات المحتل الغازي كرست حقيقته العدوانية وأظهرت ما يخفيه من حقد وكراهية لكل ما هو صحراوي، كما أن وحشية المعاملة وقساوة رد العدو على المدنيين العزل نسفت أحلام الاحتلال المغربي في السيطرة على الصحراويين وكرست القطيعة معه كمستعمر ومع كافة مظاهره السياسية والاجتماعية والثقافية والديمغرافية، وأدخلت مناورته السياسية المسماة "الحكم الذاتي" وضعية احتضار أفقدتها كل الرواج الإعلامي وكل صلاحية افتراضية، وحطمت كل ما بنته الأمم المتحدة عبر عشرين سنة من جهود لبناء الثقة وكسر الهوة السحيقة بين الطرفين، كما أكدت هذه الأحداث للعالم عدم توفر الإرادة لدى الطرف المغربي للسير قدما في طريق السلام مع الشعب الصحراوي ذلك ما أكدته أحداث إكديمإزيك وما أحاط بها من حصار وتعتيم إعلامي ورفض السماح للصحافة والمراقين الدوليين بالاطلاع على حقيقة الوضع في الأراضي المحتلة، وهو ما تؤكده كذلك حالة التشنج والتخبط الدبلوماسي والإعلامي التي يعيشها العدو خلال تعاطيه مع الواقع الوطني في الأرض المحتلة وما دخل فيه من مسلسل صدامات مع بلدان وهيئات ووسائل إعلام، وبالمقابل شكلت هذه الأحداث مناسبة للإقرار بحكمة وحنكة الطرف الصحراوي وبنبل وسموّ قيم النضال السياسي التي ظل يتمثلها والتي ظلت بدورها مصدر احترام وتقدير العالم أجمع.

وفي15 نوفمبر 2012 قام المبعوث الأممي "كريستوفر روس" الخاص بالصحراء الغربية بجولة مغاربية ،جمعته مع جميع أطراف النزاع وحاول خلال جولته التقريب بين وجهات النظر.

واختتم مبعوث الأمم المتحدة للصحراء الغربية كريستوفر روس جولته في المغرب الكبير التي استمرت شهراً كاملاً واستهدفت إحياء محادثات السلام حول الصحراء الغربية المتوقفة منذ فترة.

وقال روس " إن الهدف من مهمتي، وفقا لما حددته قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، هو تسهيل المفاوضات بين الطرفين من أجل التوصل إلى حل سياسي دائم ومقبول وعادل."

وأضاف أن "المفاوضات التي جرت على أساس الاقتراحين المغربي والصحراوي لم تحرز أي تقدم يذكر."

وبحسب المبعوث الأممي فإن الهدف أيضا هو تعديل نهج المفاوضات حتى تأتي بشيء ملموس لتحقيق الهدف المنشود وهو تقرير مصير شعب الصحراء،وأشار إلى أنه يدعم حلا يجعل من الممكن بناء مغرب كبير موحد و يعزز الأمن والاستقرار في شمال إفريقيا والساحل،كما قال روس إن نزاعا مثل الذي تشهده الصحراء الغربية لا يمكن السماح له بالجمود في منطقة تمر بمرحلة تحول"، وحث الأطراف المعنية "بالتحرك سريعا نحو مفاوضات جادة[1]."

وكان روس قد قضى ثلاثة أيام في مدينة العيون حيث التقى أعضاء في المنظمات الموالية للمغرب والجمعيات المساندة لجبهة البوليساريو. كما اجتمع مع المحافظ المحلي وزعماء القبائل، حسب ما ذكرته وكالة فرانس بريس. بعد ذلك توجه المبعوث الأممي إلى منطقة تندوف في الجزائر قبل أن يصل إلى نواكشوط .وعبر روس عن أمله في الدور الموريتاني من أجل حل النزاع .

وبعد زيارته إلى المنطقة بتاريخ 07 إلى 25 أكتوبر 2013 قام روس إطلاع أعضاء مجلس الأمنعلىالنتائج الرئيسية لزيارته الأخيرة حيث هدف إلى"إطلاق مرحلة جديدة من المفاوضات"، تقوم على "مبادلات ثنائية سرية" بين المبعوث وباقي الأطراف كل على حدة"،كماأطلع المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة إلى الصحراء كريستوفر روس والممثل الخاص ورئيس بعثة (المينورسو) وولفغانغويسبرود الأربعاء في جلسة مغلقة، مجلس الأمن الدولي على آخر تطورات "مسلسل الوساطة" في قضية الصحراء الغربية،وأكد المبعوث الشخصي أكد أنه "يعتزم

[1] – سيدي احمين ، (روس في جولة جديدة الى المنطقة)،مجلة الخنكة ، العدد 32 ، ديسمبر 2012 .

العودة قريبا إلى المنطقة لمواصلة هذه المقاربة الجديدة."ويندرج هذا اللقاء في إطار المحددات التي تتضمنها قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وفقا للفقرة التاسعة من القرار 2099، كما تندرج زيارة روس في "إطار تفعيل القرار 2099 الصادر عن مجلس الأمن الدولي في أبريل 2013 الذي يشير إلى أن الحل السياسي لنزاع الصحراء ودعم التعاون بين الدول المغاربية من شأنهما المساهمة في تعزيز الاستقرار والأمن بالمنطقة."

يشار إلى أن هذا القرار يشيد على غرار سابقيه بالمبادرة المغربية الرامية إلى إطلاق مفاوضات حول الحكم الذاتي بالأقاليم الجنوبية، في إطار السيادة والوحدة الترابية للمملكة، كما ينوه بجهود المغرب التي وصفها بالجدية وذات المصداقية للسير قدما نحو البحث عن حل سياسي للنزاع.

وكان روس قد أكد في زيارته للمملكة أنه "يدعم كل مقاربة من شأنها أن تنعكس بالإيجاب على الحل المتوخى لنزاع الصحراء الغربية."

كما أكد وزير الشؤون الخارجية والتعاون المغربي، صلاح الدين مزوار في ديسمبر 2013 بمجلس النواب أن المملكة المغربية انطلاقا من مشروعية قضيتها العادلة "ستواصل تعاونها مع الأمين العام للأمم المتحدة من أجل التوصل إلى حل سياسي مبني على أساس المبادرة المغربية للحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية في إطار الاحترام التام للسيادة المغربية ووحدتها"، ويعيق هذا الوضع كل جهود المجتمع الدولي من أجل التوصل إلى حل لهذا النزاع ولابساهم في تحقيق اندماج اقتصادي وأمني إقليمي.[1]

في تطور لافت و غير مسبوق و ضربة تعتبر قاتلة في العرف الدبلوماسي المتعارف عليه دوليا و جهت الى المغرب و ديبلوماسيته في اعلى و ارفع هيئة دولية حيث استقبلت و بحفاوة كبيرة يوم 09 ابريل 2014 المناضلة الصحراوية امينتو حيدار بمقر الامم المتحدة بنيويورك رئيسة تجمع المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان في الصحراء الغربية الكوديساcodesaمن طرف يوجوياغورو الممثل الدائم لبعثة نيجيريا لدى الأمم المتحدة و رئيسة

[1]–حمادي البشير (روس يطلع مجلس الامن على اخر تطورات القضية الصحراوية) ، مجلة 20 ماي ، ديسمبر2013 العدد 161.

مجلس الأمن الدولي حيث أطلعتها على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان و عما يعانيه الإنسان الصحراوي و عقدت كذلك لقاء آخر مطولا مع نائب الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كيمون المكلف بحقوق الإنسان السفير سيمونوفيس[1].

وختمت الناشطة الحقوقية الصحراوية أنشتطها بحوارين صحفيين مع هيئات إعلامية معتمدة بمقر الأمم المتحدة من بينها قناة فرانس 24 الناطقة باللغة العربية و جريدة النهار اللبنانية الذائعة الصيت.

أصدر مجلس الأمن في 2014/4/29 قراره رقم "2152" بالنسبة لقضية الصحراء الغربية، وكان القرار على ضوء تقرير الأمين العام في 2014/4/10 علماً بأن تقرير الأمين العام جاء بعد مبادرات روس المبعوث الشخصي للأمين العام خلال زياراته لشمال أفريقيا في 2014/1/28، وبعد زيارات الملك محمد السادس التي بدأت في 2014/2/18 إلى أفريقيا وخاصة الدول التابعة لفرنسا، وكانت زيارات ودية عقدوا خلالها اتفاقيات متعددة... وقد جاء في توصيات الأمين العام خلال تقريره: "تمديد ولاية البعثة حتى 2015/4/30[2]."وأكد قرار مجلس الأمن 2152 الصادر في 08ماي2014 وضع القضية الصحراوية في سياقها الطبيعي كمسالة تصفية استعمار.

اعتبر رئيس المجلس الوطني الصحراوي ورئيس الوفد المفاوض السيد خطري آدوه ، أن مجلس الأمن الدولي في قراره2152، قد وضع القضية الصحراوية في سياقها الطبيعي التاريخي كمسالة تصفية استعمار، أخذا أبرز النقاط المتضمنه في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة خاصة عندما يؤكد على "الطبيعة القانونية" للمسألة الصحراوية باعتبارها قضية تصفية استعمار.

[1]-الرقيبي و لد احمادي (امينتو حيدار و مواصلة التحدي و الانتصار) ، مجلة الصحراء الان2014 .

[2]- تقرير لمجلس الامن رقم 2152 .الصادر بتاريخ 2014/04/29 .

وأوضح خطري آدوه في مقابلة مع التلفزة الصحراوية ،أن ذلك يعني أن أي حل للقضية يجب أن يتم انطلاقا من طبيعة القضية التي هي قضية تصفية استعمار يجب معالجتها على أساس تقرير المصير ، مبرزا أن المشكل ليس قضية مغربية داخلية ولا هو صراع نفوذ بين المغرب والجزائر كما يحلو للمغرب دائما ولا هو من نتاج الحرب الباردة.

وأكد رئيس الوفد الصحراوي المفاوض ، أنه على المغاربة أن يفهموا أن لا فائدة من كل المحاولات التي يقومون بها لحل النزاع انطلاقا من خلفية أخرى غير خلفية تصفية الاستعمار ، وأن أي حل له ممر إجباري،ألا وهو التعبير الحر عن إرادة الشعب الصحراوي.

وأشار المسؤول في هذا الخصوص إلى أن مجلس الأمن قد طلب من الطرفين في 2007 التفاوض على أساس مقترحيهما ؛مضيفا ان مقترح جبهة البوليساريو يتأسس على ثلاثة خيارات وهي استفتاء حول الاستقلال أو الانضمام أو الحكم الذاتي ،بينما المقترح المغربي يتأسس على "خيار واحد"هو منح الإقليم حكما ذاتيا في إطار السيادة المغربية ،ولاحظ أن المقترح المغربي "يتجاوز" الطبيعة القانونية للنزاع ، والمسألة الثانية، يضيف خطري هو أن المرحلة الثانية من مسار الحل والتي انطلقت منذ 2007 كانت تقضي بـ"انخراط الطرفين في مفاوضات مباشرة عبر جولات تحت رعاية المبعوث الأممي إلى المنطقة وقد استمرينا – كما يقول – بهذه الصيغة حتى 2011 وعندما بدأ استبعاد المقترح المغربي والميل إلى حل تقرير المصير نجد المغرب يبدأ في تغيير المسار وتغيير اللعبة وفي بعض الأحيان حتى اللاعبين مثل المبعوث الشخصي للأمين العام. والتقرير الأخير يؤكد على ضرورة دعم جهود المبعوث الشخصي واحترام طريقته في تسيير المفاوضات وهذه إشارة مهمة للمغرب." وأضاف السيد خطري آدوه في مقابلته ،أن المسألة الثالثة هي إشارة التقرير إلى ضرورة احترام حقوق الإنسان بالمناطق المحتلة والمخيمات وضرورة المراقبة "الدائمة والمستقلة" لهذا الملف والأساسي بالنسبة لنا،يضيف ومنذ سنتين ’’أن نطرح هذا الملف لدى مجلس الأمن ومن المهم في الصراعات والحروب أن تكون لديك قاعدة واضحة وهذه القاعدة هي

أن تقرير الأمين العام وكذلك قرار مجلس الأمن ،حيث يتم التنصيص على "ضرورة مراقبة وضعية حقوق الإنسان مراقبة محايدة ومستقلة"،ويضيف ، "يجب أن نبني على هذا ونصارع من أجل تحديد الآلية والمعركة معركة آنية وليست المعركة النهائية ، ويجب علينا تصعيد النضال وحشد الدعم لفرض هذا المطلب"،ولاحظ رئيس الوفد المفاوض إلى أنه ولأول مرة تتكون مجموعة ضغط مساندة للشعب الصحراوي بهذا الكم وبهذه القوة على مستوى مجلس الأمن ومن مختلف القارات كبريطانيا ، أستراليا، كوريا الجنوبية ، الشيلي ، جنوب إفريقيا ، نيجيريا وحتى تشاد، وواصل قائلا "الآن سنواصل المعركة لتحديد ماهية الآلية ؛ هناك من يقول مقررين أممين خاصين وهناك من يقول المفوضية السامية لحقوق الإنسان ، ونحن نقول كل هؤلاء بالإضافة إلى المراقبين المستقلين والصحافة بالإضافة إلى توسيع صلاحيات المينورسو لتشمل مراقبة حقوق الإنسان لأنها موجودة على الأرض منذ 1991 بالمناطق المحتلة وبالمخيمات وهي تقر عن احترام وقف إطلاق النار وتقر عن المساعدات وعن الوضع بصفة عامة ، فلماذا لا تقر عن حقوق الإنسان كمثيلاتها في مناطق أخرى من العالم".[1]

ومن ابرز الأحداث التي شهدتها المنطقة ،و التي شكلت منعرج حاسم في مسار القضية الصحراوية هي الزيارة التاريخية للامين العام للأمم المتحدة حيث تعتبر هذه الزيارة استمرار للجهود الأممية لحل النزاع حيث استهل زيارته باسبانيا في الفاتح من مارس 2016 ،أين استقبل من طرف وزير الشؤون الخارجية الاسباني الذي أكد من خلال مؤتمر صحفي أن قضية الصحراء الغربية إلى جانب المسالة السورية شكلت أهم ماتباحث حوله الطرفان .

وفي 4 مارس 2016 انتقل الأمين العام إلى موريتانيا، أين استقبل من طرف الرئيس الموريتاني محمد ولد عبد العزيز حيث أدلى الأمين العام في عقاب لقاءه بالرئيس الموريتاني بتصريح جاء فيه "أنا في المنطقة لإجراء محادثات حول الوضع في الصحراء الغربية ،وغدا سأقوم بزيارة بعثة المينورسو و مخيمات ألاجئين الصحراوين و أمل في إعطاء دفع للمحادثات الهادفة إلى تسوية هذا النزاع القديم جدا

[1]–من مقابلة اجرتها التلفزة الصحراوية مع السيد خطري ادوه ، رئيس المجلس الوطني الصحراوي و رئيس الوفد المفاوض، بتاريخ 2014/05/06

وفي يوم 2016/03/05 وصل الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كيمون الى مطار تيندوف[1]،اين كان في استقباله وفد جزائري برئاسة والي ولاية تندوف و أخر صحراوي برئاسةأمحمد خداد المنسق مع المينورسو،لينتقل بعدها إلى مخيمات ألاجئين وتحديدا ولاية السمارة أين استقبلته الجماهير الصحراوية بالولاية بغضب شديد ناتج عن تداعيات اغتيال المغرب للمواطن الصحراوي الأعزلشماد اباد جولي والذي يعتبر اغتياله خرقا كبيرا لاتفاقية وقف إطلاق النار، حيث عبرت الجماهير عن غضبها الشديد من المنظمة الأممية و عجزها عن حماية المواطنين الصحراوين وفي هذا الصدد أعربالأمين العام عن أسفه الشديد تجاه اغتيال الشهيد اشماد اباد جولي معلنا أنالأمم المتحدة تتابع القضية وانه تم الاتصال بالحكومة المغربية لمعرفة ملابسات الحادث، وبعد زيارته لمخيم ولاية السمارة انتقل الأمين العام إلى منطقة بئر لحلو المحررة أين استقبل هناك من طرف سكان المنطقة وشكلت هذه الزيارة ضربة كبيرة للمحتل المغربي .

وفي إطار جولته إلى المنطقة استقبل الأمين العام للأمم المتحدة في الجزائر من طرف وزير الخارجية الجزائري السيد رمضان لعمامرة يوم 6 مارس 2016،حيث تناول ألقاء بين الطرفين أهم تطورات القضية الصحراوية و كذا الجهود المبذولة لحل النزاع و الذي تلعب الجزائر فيه دور مهم يوصف بالايجابي.

أما الرد المغربي على هذه الزيارة و خاصة زيارة الأمين العام للمناطق المحررة ،فتمثل في أنها حملت بشدة زيارة لامين العام للمنطقة متهمةإياه بتحيز و التخلي عن حياده و موضوعيته و بالوقوع فانزلاقاتلفظية لاسيما بوصفه الصحراء الغربية بأنها ارض محتلة .

وكان الأمين العام الذي زار المخيمات في 5مارس 2016 قال انه يتفهم غضب الشعب الصحراوي تجاه استمرار حالة استعمار بلاده، يشار إلى ان الرباط حاولت عرقلة زيارة الأمين العام إلى المنطقة او تأجيلها إلىمابعد شهر ابريل حتى لاتؤثر الزيارة على مضمون القرار المرتقب من مجلس الأمن الدولي شهر ابريل .

[1]- رضا مالك، (زيارة بان كي مون الاخيرة " تترك آثار واضحة في تاريخ القضية الصحراوية ")،عن الموقع الإلكتروني http://www.mapnr.blogspot.com بتاريخ 20 مارس 2016، الساعة 20:33.

وكارد على هذا التصريح قامت الحكومة المغربية في تنفيذ الإجراءات التي اعلن عنها و المتعلقة ببعثة المينورسو، حيث قامت بطرد المكون السياسي و المدني للأمم المتحدة لتنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية اين شكل هذا الطرد سابقة خطيرة[1]،وهذا ما أوضحه الوزير الصحراوي المنتدب المكلف بأمريكا لاتينية الأخ منصور عمر قائلا أن تحدي المغرب للأمم المتحدة بطرده للمكون السياسي المينورسو يشكل سابقة خطيرة في عمليات حفظ السلام الأممية عبر العالم وتفتح المغرب الغربي على جميع الاحتمالات مما يهدد امنه و استقراره .

وابرز الوزير أن هذا الموقف من طرد المغرب لبعثة المينورسو ليس ردا على زيارة الأمين العام ، و إنما هي إستراتيجية محسوبة تهدف إلىإفراغالمينورسو من محتواها و تحويلها إلى حافظ للأمر الواقع.

عرف شهر ابريل الفارط جلسات قد تناهز الخمسة قبل صدور قرار مجلس الأمنالأخير، و الذي يعتبر من أهم القرارات في السنوات الأخيرةو فعلا قدم بان كيمون تقريره إلى مجلس الأمن في 29 ابريل 2016، ولم يختلف مضمون تقريره عن سابقيه حيث استعرض أهم النشاطات التي قامت بها بعثة المينورسو منذ شهر ابريل2015إلى غاية تقديم التقرير الأخير،إضافةإلى نتائج جولته الأخيرة بالمنطقة و بخصوص العراقيل و الصعوبات التي تحول دون التوصل إلى حل سلمي للقضية الصحراوية لخصها الأمين العام الاممي في أن كل طرف يأتيإلى طاولة المفاوضات مع رؤية مختلفة عن الطرف الأخر.

و أوصى ألامين العام الاممي بأنه حان الوقت للانخراط في مفاوضات جادة دون شروط مسبقة و بحسن نية لتوصل إلى حل سياسي مقبول من الطرفين يضمن تقرير المصير لشعب الصحراوي، وحذر الأمين العام من مخاطر الحرب الشاملة في المنطقة في حال عرقلة عمل بعثة المينورسو من قبل المغرب وأشارإلىأن طرد البعثة يمكن أن يعرض المنطقة إلى خطر العناصر الإرهابية.

[1]- محمد علي ندور، (القرار المغربي بطرد العنصر المدني لبعثة المينورسو)، عن الموقع الإلكتروني http://www.futurosahara.net. بتاريخ:24مارس 2016، الساعة 11:24.

وبعد تقديم الأمين العام الاممي لتقريره قدمت الولايات المتحدة مسودة قرار جديدة إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشان الصحراء الغربية ، فالمشروع الذي تقدمت به الولايات المتحدة يشدد على عودة المينورسوإلى قدرتها العملانية في شكل فوري مع تمديد ولايتها سنة كاملة حتى 20ابريل2017، مؤكدا متابعة تنفيذ هذا القرار خلال شهرين ، إذ يطلب من الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى مجلس الأمن خلال 70 يوما من صدور القرار حول تطبيقه لا سيما بالنسبة إلى عودة المينورسوإلى قدرتها كاملة ، و يعرب عن استعداده في حال عدم حصول ذالكإلى درس خطوات فورية لتسهيل تحقيق هذا الهدف .

و أضافت مصادر مقربة من المستقبل الصحراوي أن مشروع القرار الأمريكي يشدد على الحاجة إلى الاحترام الكامل لاتفاقية العسكرية و التي تم التوصل إليها مع المينورسو بالنسبة إلى وقف إطلاق النار كما يدعو الأطرافإلى التعاون بالكامل مع بعثة المينورسو و اتخاذ الخطوات الضرورية لضمان امن البعثة ، كما يؤكد مشروع القرار دعمه الكامل لالتزام الأمين العام للأمم المتحدة بانكيمون و مبعوثه الشخصي كريستوفرروس بحل مشكلة الصحراء الغربية المحتلة في هذا الإطار يدعو إلى تجديد اللقاءات و تقوية الاتصالات[1] .

وبعد دراسة معمقة من طرف مجلس الأمن للقرار الذي تقدمت به الولايات المتحدة الأمريكية صادق مجلس الأمن على قرار تمديد البعثة بالصحراء الغربية لمدة عام واحد ، و ذلك بتأييد من 10أعضاء و معارضة عضوين و هما أوروغوايفنزويلا و امتناع ثلاثة آخرين و هم روسيا و انغولا و نيوزلندا وبخصوص القرار الجديد الذي يحمل رقم 2085،أكد على الحاجة الملحة لان تعود البعثة الأمميةإلىأداء وظائفها كاملة مطالبة الأمين العام أن يقدم إحاطةإلى المجلس في قضون90 يوما عن ما إذا كانت البعثة قد عادات إلىأداء وظائفها كاملة، و يعرب عن عزمه في حال عدم أداء البعثة لكامل وظائفها إن ينظر في السبل المثلى لتحقيق هذا الهدف .

[1]-السالك مفتاح، (رسائل بان كي مون)، عن الموقع الإلكتروني .http://www.futurosahara.net بتاريخ08 ابريل2016،الساعة 17:46.

وأكد قرار المجلس التزامه مجددا بمساعدة الطرفين المغربي و جبهة البوليساريو في التوصل إلى حل سياسي عادل و دائم مقبول لطرفين يكفل لساكني الصحراء الغربيةتقرير مصيره، في سياق ترتيبات تتماشى مع مبادئ الأمم المتحدة ،وحول ميثاق حقوق الإنسان في الصحراء الغربية أكد القرار على أهمية تحسين حالة حقوق الإنسان و حث الطرفين على العمل مع المجتمع الدولي على وضع تدابير تتسم بالاستقلالية لكفالة الاحترام التام لحقوق الإنسان .

المطلب الثالث: الأفاق المستقبلية للنزاع في ظل الوضع الراهن

إن مستقبل النزاع الصحراوي في ظل الأوضاع الراهنة التي يسود فيها الجمود من داخل منظمة الأمم المتحدة في مقابل تزايد الاحتجاجات و الاضطرابات المتواصلة داخل الأراضي المحتلة الخاضعة للسيطرة المغربية يسوده أكثر من سيناريو .

فالغالبية يرون أن التشاؤم يسود أفق النزاع، و بقاء الوضع على ماهو عليه و ذالك راجع إلى عدم أوجود إي مؤشرات جديدة لدفع بالنزاع نحو الأمام، رغم كافة التطورات التي ألمت بهذا النزاع في الآونة الأخيرة، و التي رأى فيها البعض أنها قد تسهم في تغير مسار هذا النزاع لكن يبقى أوجود حاجز من العوائق على رأسها وقوف المغرب عائق أمام قرارات الأمم المتحدة، و حصولها على مساندة من طرف القوى الكبرى و خاصة فرنسا التي تقف بدرجة الأولى أمام إي محاولة لتقدم في إيجاد حل لنزاع، ففرنسا استخدمت حق الفيتو في مجلس الأمن في العديد من المرات .

وكان دخول طرفي النزاع في مباحثات مباشرة تحت رعاية الأمم المتحدة قد بعث بصيص أمل لحل هذا النزاع لكن لم تأتي بالجديد وذلك ناتج عن استمرار غياب الثقة بين الطرفين و هذا مايؤدي إلى انعدام فرص التقدم في المفاوضات، فالمنطقة بحاجة إلى التهدئة لذلك دعا كريستوفر روس الاوربيون إلى مزيد من الاستثمار في ملف الصحراء الغربية الذي من الممكن أن يصبح إحدى أولويات الاتحاد الأوروبي .

و يعتبر الضغط على المغرب أفضل طريقة الإسراع بإيجاد مخرج لنزاع، فمسالة الضغط على المغرب سياسيا اقتصاديا عسكريا قانونيا سيدفع بهم إلى البحث الجدي عن حل لنزاع أو عودة الأمور مثلما كانت قبل توقيع اتفاقية وقف إطلاق النار سنة1991.

وبعد صدور قرار مجلس الأمن الدولي الأخير الخاص بالصحراء الغربية، هذا التقرير الذي حظا بقدر كبير من الاهتمام إذ انه جاء بعد الزيارة التي قام بها الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون و التي قادته الى كل من مخيمات الاجئين الصحراوين بتيندوف و المناطق المحررة من الصحراء الغربية و موريتانيا و الجزائر و اسبانيا، لم ياتي بالجديد بل كان كسابقيه، رغم انه جاء بعد الخطوة الخطيرة التي أقدم عليها المغرب، و المتمثلة في طرد المكون السياسي و المدني المينورسو من الأراضي المغربية أين كان من المنتظر إصدار قرار صارم في حق المملكة المغربية لكن اكتفى التقرير بإصدار بعد التوصيات الرامية إلى ضرورة إعادة بعثة المينورسو الى عملها [1].

أضاف الأخ البشير مصطفى السيد مستشار لدى رئاسة الجمهورية أن هناك ثلاث احتمالات لنزاع بعد قرار مجلس الأمن تتمثل في

1عودة بعثة الأمم المتحدة بجميع مكوناتها المحددة في مخطط التسوية أممي و اتفاق وقف إطلاق النار و هذا الخيار يعيد القضية الى حالة الجمود التي شهدتها الفترة الماضية في ظل بعثة منهكة معنويا و عاجزة عن أداء المهام المنوطة بها.

2رفض المغرب عودة المكون السياسي و المدني لبعثة المم المتحدة لتنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية و هذا الاحتمال يغيد شبح الحرب من جديد للمنطقة و يمنح الطرف الصحراوي الحجة في استئناف الكفاح المسلح .

[1]- د.مولودحريطن، (إنهم يبعوننا الوهم بعد قرار مجلس الأمن)، عن الموقع الإلكتروني، http://www.futurosahara.net بتاريخ 30ابريل 2016، الساعة :18:18

3تحديد الأمم المتحدة و مجلس الأمن الدولي لطرف المعرقل لعملية السلام و مواجهة ذالك بقرارات حاسمة تحدد رزنامة محددة لتنظيم استفتاء تقرير مصير الشعب الصحراوي و هذا ما نتمناه.

وما تجدر لإشارة إليه هو الظروف الدولية في الفترة القادمة وما ستؤول إليه بحيث لا يمكن إعطاء صورة عامة عن هذه الظروف لكن حسب طبيعة النظام الدولي في الوقت الراهن فهو نظام يستند على تعدد في القطبية .كما انه أصبح هناك تجاوز لمفهوم الدولة الوطنية الذي أصبح مكون من وحدات كبيرة تتنافس فيما بينها وهذه الوحدات ناتجة عن التكتلات الإقليمية .

وبتالي لا يمكن إعطاء صورة واضحة لمصير هذا النزاع بل يبقى مرهون بتطورات الدولية القادمة و كذا إرادة القوى الكبرى و خاصة فرنسا و ذلك راجع إلى حق الفيتو الذي تستند إليه لتمرير قراراتها التي تصب في صالح المملكة المغربية بدرجة الأولى .

خلاصة الفصل:

ما يمكن قوله من خلال الدراسة المقدمة لهذا الفصل أن الدور الذي لعبته الأمم المتحدة في نزاع الصحراء الغربية يظهر جليا من خلال التوصل إلى وقف إطلاق النار و كذا دخول الطرفين في مفاوضات جدية من أجل إيجاد تسوية مقبولة ترضي الطرفين بالإضافة إلى تقديم عدة مشاريع هادفة إلى تصفية النزاع نهائيا، لكن الملاحظ أن كافة الجهود المبذولة من طرف هيئة الأمم المتحدة لم تفضي إلى إيجاد حل لهذا المشكل الذي لا زال قائما إلى يومنا هذا

خاتمة:

إن القضية الصحراوية سواء باعتبارها مسألة تقرير مصير للشعب الصحراوي من جهة نظر جبهة البوليساريو أو باعتبارها استكمالا للوحدة الترابية للمغرب حسب أطروحة هذا الأخير أصبحت من بين القضايا الشائكة التي لم تجد لها المنظومة الدولية حلا حاسما، وهذا نظار لتعقد خيوط الحل من جهة، ودخول القضية في استراتيجيات مختلفة، حيث أصبحت تشكل عائقا كبيرا أمام تقدم ووحدة منطقة حساسة جدا في القارة الإفريقية والعالم وهي منطقة المغرب العربي، وبالتالي صارت الشغل الشاغل لمعظم المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية المعنية بالنزاع في الصحراء الغربية، كما أن هذه القضية خرجت من إطارها الإقليمي لعدم تمكن منظمة الوحدة الإفريقية من إيجاد تسوية لها إلى المستوى الدولي، حيث بادرت هيئة الأمم المتحدة إلى إيجاد حلول للقضية.

ورغم الإخفاق المسجل على مستوى الهيئة الأممية بخصوص المسألة إلا أنها اتخذت قرارات ساهمت ولو بشكل نسبي في إخراج القضية من دائرتها الضيقة، ولعل ذلك يمكن تفسيره بعدة عوامل، يمكن تجميعها بصورة مختصرة على النحو التالي:

-تكتسي منطقة الصحراء الغربية أهمية استراتيجية مما أضفى على القضية أهمية دولية، وبالتالي ازداد اهتمام المنظمات الدولية بها نظرا لما يشكله النزاع من خطورة على السلم والأمن الدوليين بالمنطقة.

-الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية أكد على حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير والاستقلال وفي نفس الوقت أكد أيضا على عدم مشروعية المطامع المغربية والموريتانية فيما يخص الإقليم.

-الإعتراف الدولي بجبهة البوليساريو كحركة تحرير وطنية مما أكد شرعية الكفاح الذي تخوضه الجبهة ضد الاحتلال المغربي من أجل الاستقلال.

-التنظيم السياسي والإداري المتماسك الذي تميزت به حركة التحرير الصحراوية والذي ساعد على تصعيد وتحقيق انتصارات عسكرية معتبرة.

- انسحاب موريتانيا من الحرب 1979 أعطى دفعا قويا للصحراويين في إطار بحثهم الدائم عن تحقيق مصيرهم.

-ديناميكية وفعالية الدبلوماسية الصحراوية، لاسيما تكثيف الاتصالات مع مختلف المنظمات الدولية والحركات ذات الطابع الإنساني.

وقد أظهرت التطورات الحاصلة بأن حق تقرير المصير المعترف به من طرف الأمم المتحدة مازال يواجه مشاكل كبيرة في مجال التطبيق وخير دليل على ذلك أن الصحراء الغربية اعتبرت إقليما غير مستقل ينبغي تصفية الاستعمار منه، لكن تشبث كل أطراف النزاع بمواقفها وعدم المرونة في التعامل مع المتغيرات الدولية خاصة في ظل مظاهر التكتل والإندماج الذي شهده العالم في سياق ومسارات العولمة جعل من تسوية النزاع أمرا صعبا، وتجدر الإشارة أن النزاع الصحراوي ليس نزاعا إقليميا فقط بل أنه مدول أيضا، بحيث أخذ طابع العالمية والدولية من خلال الضغوط الخارجية من طرف القوى العظمى التي لا تريد المساس بمصالحها ونفوذها الاستراتيجي في المنطقة وأكد التأثير الدولي على النزاع من خلالمسارات التسوية والحل، حيث أن الأمم المتحدة تعد أهم إطار تناقش فيه القضية وينسق فيه بين الجهود الرامية لتسوية النزاع بالتعاون مع أطراف دولية فاعلة مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي من مصلحتها إيجاد حل للنزاع حتى لا تبقى منطقة حساسة كهذه تعاني فراغ سلطوي قد يؤدي إلى تهديد مصالحها وتنامي الأخطار والأفكار المتطرفة أو ما يعرف بظاهرة الإرهاب الدولي.

إن الأمم المتحدة بصورتها الحالية غدت غير قادرة على حل القضية الصحراوية ولذلك ينبغي عليها إعداد مراجعة عامة للقرارات التي اتخذتها فيما يخص القضية بما يتناسب وحق الصحراويين في تقرير مصيرهم الذي يبقى مرهونا بإجراء المفاوضات المباشرة بين المغرب والبوليساريو على أساس حسن الثقة المتبادلة، كما ينبغي أن تتم هذه المفاوضات تحت إشراف الأمم المتحدة وبرعاية خاصة من الولايات المتحدة الأمريكية التي يمكنها أن تضغط على المغرب لكي يستجيب إلى الشرعية الدولية مثلما فعلت في مناطق أخرى من العالم.

ومن خلال دراستنا لحيثيات هذا النزاع يمكن أن نخلص إلى عدة نقاط منها:

-على الشعب الصحراوي، أن يبحث عن حل بنفسه لهذه القضية التي تزداد في التعقيد والتشابك يوما بعد يوم، سواء بالطرق السلمية أو بالعودة إلى الحرب والكفاح المسلح، حيث يقول السيد محمد عبد العزيز رئيس الدولة الصحراوية والأمين العام لجبهة البوليساريو: " أن انتشار الثورة في الساقية الحمراء ووادي الذهب كان تجسيدا لرؤية ثقافية وبصيرة نافذة وعبقرية متفتحة لقائد فذو بطل همام يمثل واقع معاناة شعبه، وله ثقة غير محدودة في شرعية وعدالة القضية الصحراوية".

-يبدو أن المغرب يراهن على عامل الوقت، فمن لاحظ مضمون مشروع بيكر الثاني، يجد أنه قدم للمغرب الإحصاء الذي كان يبحث عنه، وكان ذلك في 2003، فماذا لو تم الرجوع إلى مقترح تقرير المصير؟.

-يجب على الأمم المتحدة أن توسع صلاحيات البعثة الأممية إلى الصحراء الغربية لتشمل مراقبة حقوق الإنسان، فالغريب في الأمر أن البعثة الوحيدة التي لا تراقب حقوق الإنسان هي بعثة المينورسو بالصحراء الغربية.

-أن المتتبع للقضية الصحراوية يقف على تناقض كبير، بحيث أن كل قرارات مجلس الأمن تطالب بتقرير مصير الشعب الصحراوي، ويطالب كذلك في نفس الوقت بأن تتم التسوية بموافقة كل الأطراف بما فيها الظا لم والمظلوم.

-يجب على الحكومة الصحراوية أن تجد حلا سريعا لعدة مسائل تعتبر ذات أهمية كبيرة، منها قضية استنزاف المغرب للثروات الصحراوية ومسألة الاستيطان المغربي في الصحراء الغربية، لأنه إذا لم تتوقف عملية التهجير والاستيطان في المناطق المحتلة، سوف يسلم وفي ظرف وجيز بمغربية الصحراء الغربية.

وفي الأخير يقال أن الحل يستلزم الحق والتسوية تستلزم التراضي وعليه يجب على الشعب الصحراوي أن يبحث عن حل جذري لهذه القضية يكفل له كامل حقوقه في التعبير عن تقرير مصيره بنفسه، بخلاف التسوية التي تستلزم التراضي مع الدولة المغربية الاستعمارية التي ترفض مبدأ تقرير المصير، وهذا أكبر عامل يعقد إيجاد تسوية للنزاع، وبالرجوع إلى الدراسات السابقة نستنتج أن الحل العسكري بديل غير مستبعد في ظل التغيرات الراهنة التي تشهدها الساحة الدولية، لكنه يبقى مخرجا صعبا لهذه القضية، خاصة مع تصريحات القيادة الصحراوية بالعودة إلى الكفاح المسلح في ظل تعنت النظام المخزني الذي لا يبحث إلا عن كسب الوقت.

قائمة المراجع:

أولا: الكتب

1- إسماعيل معراف، الصحراء الغربية في الأمم المتحدة ... وحديث عن الشرعية الدولية. دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2010.

2- تونسي بن عامر، تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية. المؤسسة الجزائرية للطباعة والنشر، الجزائر، 1987.

3- حمادي عبد الرحمان، عملية السلام في الصحراء الغربية وآفاقها. سوريا : دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع، 2006.

4- رباحي صادق، تاريخ نهاية القرن العشرين. الجزائر : دار المعرفة تلانتيفيت، 1995.

5- رفلت فيليب، الجغرافيا السياسية لإفريقيا، دار المعارف للنشر والتوزيع، مصر، 1966.

6- سلفادور باباريس كاري وباولا كانيتكاستيا، الصحراء في القلب. ترجمة: أحمد الشيعة، إسبانيا، 1999، ص 17.

7- سليمان قادم آدم فضل، حق تقرير المصير: طرح جديد لمبدأ قديم دراسة لحالات: إريتيريا الصحراءالغربية، جنوب السودان: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية، 2002.

8- طاهر مسعود، نزاع الصحراء الغربية بين المغرب والبوليزاريو. سوريا :دار المختار للطباعة والنشر، ، 1998.

9- عمر صدوق، قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولية والعلاقات الدولية.الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 1982.

10- محمد سالم الصوفي، أزمة الصحراء الغربية: تطورها السياسي والاجتماعي والتاريخي مقاربةللنزاع من النشأة إلى عتبة التسوية.موريتانيا : المركز الموريتاني الدولي للدراسات والإعلام، 2008.

11- محمد عصمت بكر، الشعب الصحراوي قصة كفاح. بتوي للدراسات والنشر والتوزيع، سوريا:(ب د ن) 2004.

12- مصطفى الكتاب ومحمد بادي، النزاع في الصحراء الغربية بين حق القوة وقوة الحق.سوريا: دار المختار للطباعة والتحضير الطباعي، 1998.

ثانيا: الجرائد والمجلات

1- حمادي البشير، "روس يطلع مجلس الأمن على آخر تطورات القضية الصحراوية". مجلة 20 ماي، العدد 141، ديسمبر 2013.

2- الركيبيحمادي، "أمينتو حيدار ومواصلة التحدي والانتصار". مجلة الصحراء لآن 2014.

3- سيدي أحمين،" روس في جولة جديدة إلى المنطقة". مجلة الخنكة، العدد 32، ديسمبر 2012.

4- الشيخ لولاد،" المغرب يوقف مسار التفاوض"، مجلة 20 ماي، العدد 157، 2010.

5- محمد لحسن، "اعتقال أمنيتو حيدار بمطار العيون:الصحراء الغربية".مجلة 20 ماي، العدد 156، ديسمبر 2009.

6- ميشان أعلاتي، "المفاوضات الصحراوية المغربيةواعتراف بالحقيقة الميدانية".جريدة الصحراء الحرة، العدد 378، 2001.

ثالثا: الدراسات غير المنشورة

1- زريقة، المنظمات الإقليمية والدولية وقضية الصحراء الغربية. مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في العوم السياسية، جامعة جيجل، الجزائر، 2006-2007.

2- سفيان بوسنان، النزاع حول الصحراء الغربية: دراسة في تطور النزاع ومحاولات التسوية السلمية. رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2007.

3- سيد أحمد الركيبي الشيخ السعد ووهبة لغزال، مبدأ تقرير المصير في قضية الصحراء الغربية. مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية، جامعة الشلف، الجزائر، 20112012.

4- عبد الله إبراهيم والحسينة حسن الحسين، إثبات الانتهاكات المغربية لحقوق الإنسان في الصحراء الغربية على ضوء الصورة. مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في علوم الاعلام والاتصال، جامعة وهران، الجزائر، 2006-2007.

5- محمد حسنة محمد يحظية، قضية الصحراء الغربية بين مواقف أطراف المنتظر الدولي وأسباب فشل محاولات التسوية. دراسة أعدت لنيل الإجازة في العلوم السياسية، جامعة المرقب، ليبيا، 2009-2010.

6- مسعود شعنان، نزاع الصحراء الغربية والنزعة الدولية: حقوق الإنسان وحق الشعوب المستعمرة في تقرير المصير. أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه دولة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007.

رابعا: المحاضرات والتقارير

1- الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية حقيقة لا رجعة فيها، محاضرة من إعداد مجموعة إطارات في جبهة البوليزاريو، الجزائر، 2006.

2- كارلوس رويث ميغل، دراسة: الطريق القانوني والسياسي الطويل إلى مخطط بيكر الثاني، هل هو آخر مخطط ؟ جامعة سانتياغو كوستيلا، إسبانيا، 2003.

3- مقابلة اجرتها التلفزة الصحراوية مع السيد خطري ادوه ، رئيس المجلس الوطني الصحراوي و رئيس الوفد المفاوض، بتاريخ 2014/05/06

4- تقرير لمجلس الامن رقم 2152 الصادر بتاريخ 2014/04/29

خامسا: المواقع الإلكترونية

1- أحمد بن الصديق، مجلس الامن الدولي يتناول قضية الصحراء الغربية في ظل صمت المسؤولين المغاربة.

http://www.intifadamay.com.

2- السالك مفتاح، رسائل بان كي مون.

http://www.futurosahara.net

3- السيد حمدي يحظيه، امريكا جزء من الحل و جزء من المشكلة.

http://www.intifadamay.com.

4- رضا مالك، زيارة بان كي مون الأخيرة " تترك أثار واضحة في تاريخ القضية الصحراوية ".

5- عبدوتي ولد عالي، مكونات الأقتصاد الصحراوي.

http://www.aljazeera.net

6- عيشة محمد سالم، الموقف المغربي من قضية الصحراء الغربية.

http://www.trabna.com.

7- محمد عالي ندور، القرار المغربي بطرد العنصر المدني لبعثة المينورسو.

http://www.futurosahara.net

8- مشكلة الصحراء الغربية، موسوعة مقاتلى من الصحراء.

http://www.moqatel.com.

9- مولود حريطن، إنهم يبيعوننا الوهم بعد قرار مجلس الأمن.

http://www.futurosahara.net

الملحق رقم 01

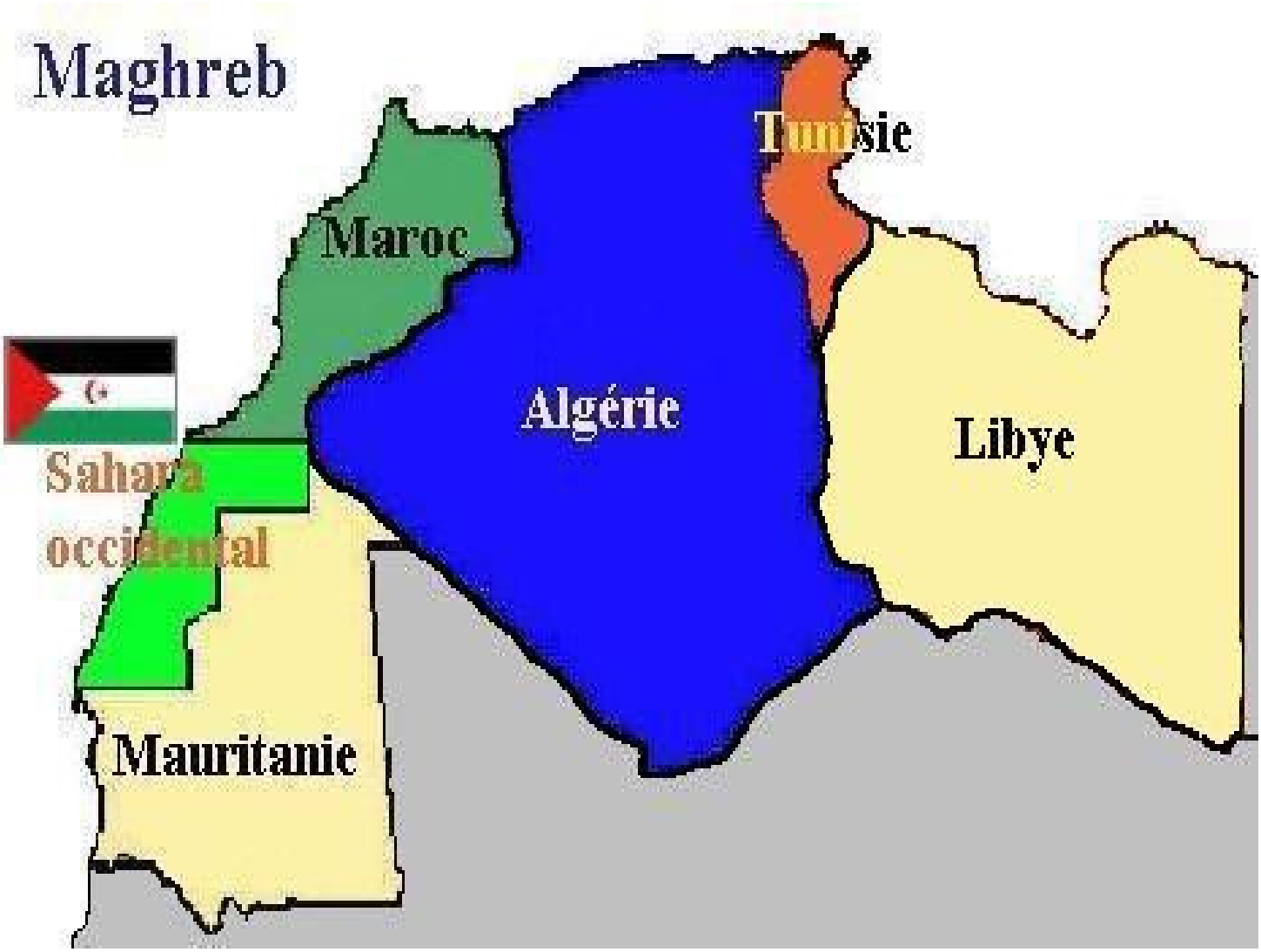

الموقع الجغرافي للصحراء الغربية

الملحق رقم 02

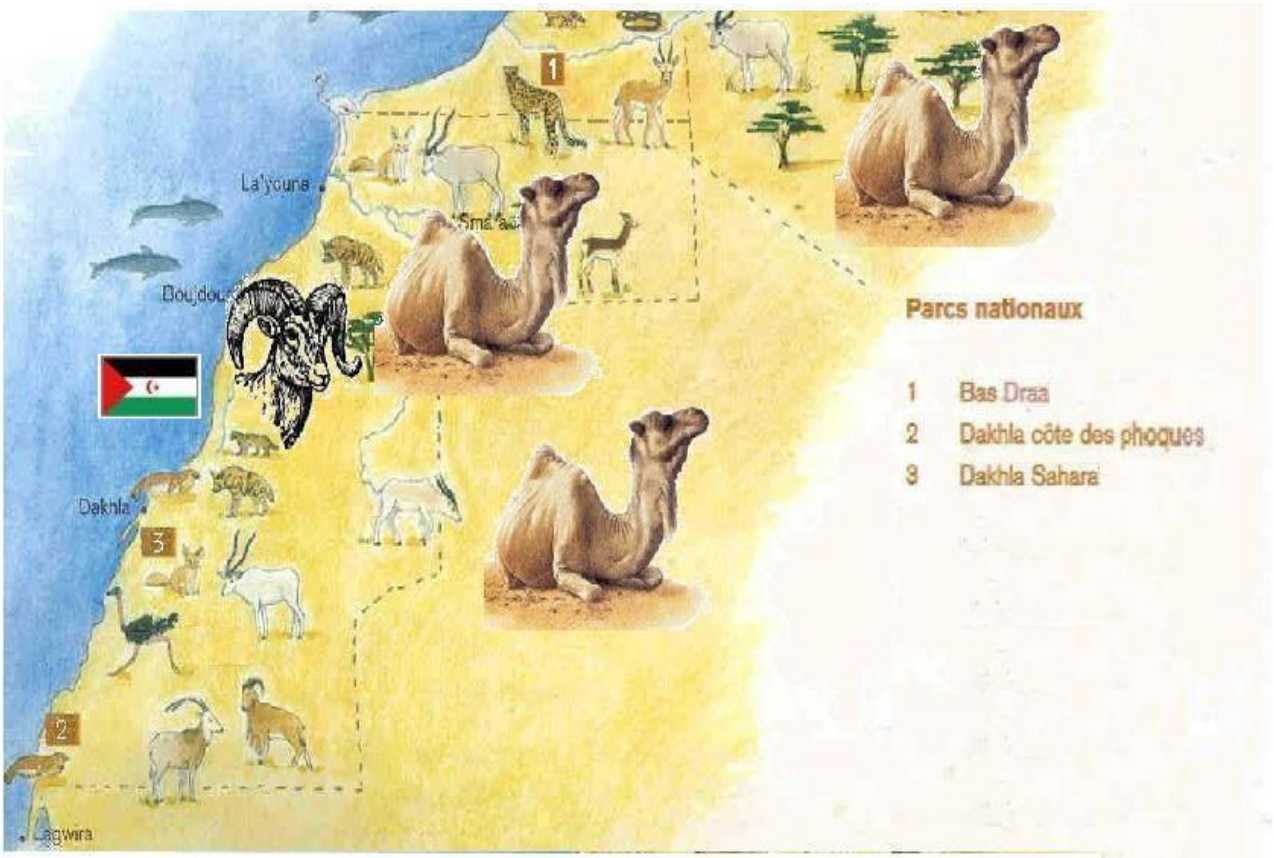

توزيع الثروة الحيوانية في الصحراء الغربية

الملحق رقم 03:

إتفاقية مدريد الثلاثية 14 نوفمبر 1975

بعد أن اجتمعت الوفود المعتمدة، الممثلة لحكومات اسبانيا، والمغرب، وموريتانيا، اتفقت في مدريد، بتاريخ 14 نوفمبر 1975 على المبادئ التالية:

الفصل 1:

توكيد اسبانيا قرارها، الذي أعلنته مرارا، في الأمم المتحدة، بتصفية الاستعمار في الصحراء الغربية، وذلك بوضع حد للمسؤوليات والسلطات، التي كانت تتولاها في هذا الإقليم، بوصفها الدولة المتصرفة.

الفصل 2:

طبقا للقرار المذكور، ووفقا للمفاوضات، التي أوصت الأمم المتحدة، مع الطرفين المعنيين، تشرع اسبانيا، فورا في إقامة إدارة مؤقتة، في الإقليم، بمشاركة المغرب وموريتانيا، وبتعاون مع (الجماعة)، وتسلم لهذه الإدارة، المسؤوليات والسلطات، التي تشير إليها الفقرة السابقة، وبصدد ذلك، وقع الاتفاق، على تعيين حاكمين مساعدين، باقتراح نم المغرب وموريتانيا، وذلك ليعاونا الحاكم العام للإقليم، في مهامه فعليا ونهائيا قبل 28 فبراير 1976م.

الفصل 3:

يحترم رأي سكان الصحراء المعبر عنه من خلال (الجماعة).

الفصل 4:

تخبر الأقطار الثلاثة الأمين العام للأمم المتحدة، بما هو مقرر في هذه الوثيقة، نتيجة للمفاوضات التي جرت، وفقا للمادة 33، من ميثاق الأمم المتحدة.

الفصل 5:

إن الأقطار الثلاثة الموقعة تصرح، بأنها قد توصلت إلى النتائج المذكورة، مدفوعة بروح مثلى، من التفاهم، والأخوة، واحترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وذلك كأحسن مساهمة منها، في حفظ السلام والأمن، الدوليين.

الفصل 6:

هذه الوثيقة قابلة التنفيذ، بنفس اليوم، الذي تنشر فيه بالجريدة الرسمية للدولة، قانون تصفية الاستعمار في الصحراء، الذي يأذن للحكومة الإسبانية، بأن تضع، موقع التنفيذ الالتزامات التي تضمنها هذه الوثيقة.

حمدي ولد مكناس ،أحمد عصمان ،كارلوس أرياس نافارو

الملحق رقم 04

S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/RES/1228 (1999)
11 February 1999

مجلس الأمن

القرار ١٢٢٨ (١٩٩٩)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٣٩٧٦
المعقودة في ١١ شباط/فبراير ١٩٩٩

إن مجلس الأمن،

إذ يشير الى جميع قراراته السابقة المتعلقة بمسألة الصحراء الغربية، وإذ يؤكد من جديد بصفة خاصة القرار ١٢٠٤ (١٩٩٨) المؤرخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ والقرار ١٢١٥ (١٩٩٨) المؤرخ ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨،

وإذ يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ (S/1999/88) وبالملاحظات والتوصيات الواردة فيه،

١ - يقرر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية لغاية ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٩ لإتاحة الفرصة لإجراء مشاورات بأمل، وبانتظار، التوصل الى اتفاق بشأن البروتوكولات المتعلقة بأنشطة تحديد الهوية والطعون وتخطيط الإعادة الى الوطن، فضلا عن المسألة الجوهرية المتمثلة في الجدول الزمني للتنفيذ، دون مساس بوحدة مجموعة التدابير التي اقترحها الأمين العام للاستئناف الفوري لتحديد هوية الناخبين والبدء في عملية الطعون، ودون تشكيك في العناصر الأساسية لتلك المجموعة؛

٢ - يطلب الى الطرفين اتخاذ إجراءات محددة لتمكين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من القيام بالأعمال التحضيرية اللازمة لإعادة اللاجئين الصحراويين المؤهلين للتصويت وأفراد أسرهم الأقربين الى الوطن، وفقا لخطة التسوية؛

٣ - يطلب الى الأمين العام أن يقدم الى مجلس الأمن، في أجل أقصاه ٢٢ آذار/ مارس ١٩٩٩، تقريرا عن تنفيذ هذا القرار؛

٤ - يؤيد عزم الأمين العام على مطالبة مبعوثه الشخصي بإعادة تقييم صلاحية ولاية البعثة للتنفيذ إذا ظلت إمكانية تنفيذ مجموعة التدابير متعذرة وقت تقديم تقرير الأمين العام القادم؛

٥ - يقرر أن يبقي هذه المسألة قيد نظره.

- - - - -

99-03631

٤ - يدعو إلى القيام على نحو عاجل بإبرام اتفاقات مركز قوات مع الأمين العام يكون من شأنها أن تيسر إلى حد كبير نشر الوحدات العسكرية التي تشكلها البعثة نشرا كاملا وفي حينه، ويلاحظ في هذا الصدد ما أحرز من تقدم جديد، ويشير إلى أنه ينبغي القيام، إلى حين إبرام هذه الاتفاقات، بتطبيق الاتفاق النموذجي لمركز القوات المؤرخ ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ (A/45/594)، تطبيقا مؤقتا على النحو الوارد في قرار الجمعية العامة ٤٥/١٢ باء؛

٥ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى المجلس في غضون ٣٠ يوما من تاريخ تمديد ولاية البعثة بشأن التقدم المحرز في تنفيذ خطة التسوية والاتفاقات التي تم التوصل إليها بين الطرفين، وأن يبقي المجلس على علم بشكل منتظم بكافة التطورات الهامة، وأن يبقيه أيضا على علم، عند الاقتضاء، بموضوع استمرار صلاحية ولاية البعثة؛

٦ - يقرر أن يبقي هذه المسألة قيد نظره.

- - - - -

الملحق رقم 05

S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/RES/1198 (1998)
18 September 1998

مجلس الأمن

القرار ١١٩٨ (١٩٩٨)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٣٩٢٩،
المعقودة في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته السابقة المتعلقة بمسألة الصحراء الغربية،

وإذ يكرر الإعراب عن التزامه بمساعدة الطرفين في بلوغ حل عادل ودائم لمسألة الصحراء الغربية،

وإذ يكرر الإعراب عن التزامه كذلك بالقيام، دون مزيد من التأخير، بإجراء استفتاء حر ونزيه ومحايد على تقرير مصير شعب الصحراء الغربية وفقا لخطة التسوية التي قبلها الطرفان،

وإذ يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ (S/1998/849)، وإذ يؤيد الملاحظات والتوصيات الواردة فيه،

١ - يقرر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨؛

٢ - يرحب، وفقا للفقرة ٢٣ من تقرير الأمين العام، باشتراك المبعوث الخاص للأمين العام مع الطرفين في السعي إلى حل القضايا التي تتصل بتنفيذ خطة التسوية؛

٣ - يرحب أيضا بموافقة السلطات المغربية على إضفاء الطابع الرسمي على وجود مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الصحراء الغربية، ويطلب إلى الطرفين أن يتخذا إجراءات ملموسة لتمكين المفوضية من الاضطلاع بالأعمال التحضيرية الضرورية لإعادة اللاجئين الصحراويين المؤهلين للتصويت، وأسرهم المباشرة إلى وطنهم، وفقا لخطة التسوية؛

../..

180998 180998 98-27530

الملحق رقم 06

الأمم المتحدة

S/RES/2218 (2015)

مجلس الأمن

Distr.: General
28 April 2015

القرار ٢٢١٨ (٢٠١٥)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٧٤٣٥ المعقودة في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٥

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته السابقة بشأن الصحراء الغربية ويعيد تأكيدها،

وإذ يعيد تأكيد دعمه القوي للجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الشخصي لتنفيذ القرارات ١٧٥٤ (٢٠٠٧) و ١٧٨٣ (٢٠٠٧) و ١٨١٣ (٢٠٠٨) و ١٨٧١ (٢٠٠٩) و ١٩٢٠ (٢٠١٠) و ١٩٧٩ (٢٠١١) و ٢٠٤٤ (٢٠١٢) و ٢٠٩٩ (٢٠١٣) و ٢١٥٢ (٢٠١٤)،

وإذ يؤكد مجدداً التزامه بمساعدة الطرفين في التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين، يكفل لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره في سياق ترتيبات تتماشى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، وإذ يلاحظ دور الطرفين ومسؤولياتهما في هذا الصدد،

وإذ يكرر تأكيد دعوته الطرفين والدولتين المجاورتين إلى التعاون بشكل أكمل مع الأمم المتحدة ومع بعضها بعضاً وإلى تعزيز مشاركتها في سبيل وضع حد للمأزق الراهن وإحراز تقدم نحو إيجاد حل سياسي،

وإذ يعترف بأن التوصل إلى حل سياسي لهذا النزاع الذي طال أمده وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي من شأنهما أن يسهما في تحقيق الاستقرار والأمن في منطقة الساحل،

وإذ يرحب بالجهود التي يبذلها الأمين العام لإبقاء جميع عمليات حفظ السلام قيد الاستعراض الدقيق، بما فيها بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، وإذ يكرر

15-06650 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

التأكيد على ضرورة أن يتبع المجلس نهجاً استراتيجياً صارماً إزاء نشر عمليات حفظ السلام وإدارة الموارد إدارة فعالة،

وإذ يعرب عن قلقه إزاء حالات انتهاك الاتفاقات القائمة، وإذ يهيب بالطرفين أن يتقيد كل واحد منهما بما عليه من التزامات،

وإذ يحيط علماً بالمقترح المغربي الذي قدم إلى الأمين العام في ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، وإذ يرحب بالجهود المغربية المتسمة بالجدية والمصداقية والرامية إلى المضي قدماً بالعملية صوب التسوية؛ وإذ يحيط علماً أيضاً بمقترح جبهة البوليساريو المقدم إلى الأمين العام في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧،

وإذ يشجع الطرفين في هذا السياق على إظهار المزيد من الإرادة السياسية للمضي قدماً صوب التوصل إلى حل، وذلك بطرق منها توسيع نطاق نقاشهما حول ما يطرحه كلاهما من مقترحات،

وإذ يحيط علماً بجولات المفاوضات الأربع التي عقدت برعاية الأمين العام، وإذ يرحب بالتزام الطرفين بمواصلة عملية المفاوضات،

وإذ يشجع الطرفين على مواصلة التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تنفيذ خطة العمل المتعلقة بتدابير بناء الثقة، بصيغتها المحدَّثة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢،

وإذ يؤكد أهمية تحسين حالة حقوق الإنسان في الصحراء الغربية ومخيمات تندوف، وإذ يشجع الطرفين على العمل مع المجتمع الدولي على وضع وتنفيذ تدابير تتسم بالاستقلالية والمصداقية لكفالة الاحترام التام لحقوق الإنسان، مع مراعاة كل منهما لما عليه من التزامات بموجب القانون الدولي،

وإذ يشجع الطرفين على مواصلة جهود كل منهما من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في الصحراء الغربية ومخيمات تندوف للاجئين، بما في ذلك حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات،

وإذ يعترف ويرحب، في هذا الصدد، بالخطوات والمبادرات الأخيرة التي اتخذها المغرب من أجل تعزيز دستور المجلس الوطني لحقوق الإنسان العاملين في الداخلة والعيون، وباستمرار المغرب في التفاعل مع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، بما فيها تلك المزمعة لعام ٢٠١٥، فضلاً عن الزيارة المقرر أن تقوم بها مفوضية حقوق الإنسان في عام ٢٠١٥،

وإذ يرحب أيضاً بتنفيذ برنامج تعزيز حماية اللاجئين الذي أعدته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالتنسيق مع جبهة البوليساريو والذي يشمل مبادرات للتدريب والتوعية فيما يتعلق باللاجئين وحقوق الإنسان،

وإذ يكرر طلبه الداعي إلى النظر في تسجيل اللاجئين في مخيمات تندوف للاجئين،

وإذ يدعو إلى بذل جهود في هذا الصدد،

وإذ يرحب بالتزام الطرفين بمواصلة عملية المفاوضات عن طريق محادثات ترعاها الأمم المتحدة،

وإذ يسلّم بأن تكريس الوضع القائم ليس مقبولا، وإذ يلاحظ كذلك أن إحراز تقدم في المفاوضات أمرٌ أساسي لتحسين نوعية حياة شعب الصحراء الغربية من جميع جوانبها،

وإذ يؤكد دعمه التام للمبعوث الشخصي للأمين العام إلى الصحراء الغربية، السفير كريستوفر روس، وعمله لتيسير المفاوضات بين الطرفين، وإذ يرحب في هذا الصدد بمبادراته الأخيرة ومشاوراته الجارية مع الطرفين والدولتين المجاورتين،

وإذ يؤكد دعمه التام للممثلة الخاصة للأمين العام للصحراء الغربية ورئيسة بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، كيم بولدوك،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٥ (S/2015/246)،

١ - يقرر تمديد ولاية البعثة حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦؛

٢ - يؤكد تحديداً ضرورة الاحترام التام للاتفاقات العسكرية التي تم التوصل إليها مع البعثة بشأن وقف إطلاق النار، ويدعو الطرفين إلى التقيد التام بتلك الاتفاقات؛

٣ - يهيب بجميع الأطراف إلى إبداء التعاون التام مع عمليات البعثة، بما فيها تفاعلها الحر مع كافة المجاورين، واتخاذ الخطوات اللازمة لضمان أمن موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وكفالة تنقلهم بدون عوائق ووصولهم إلى مقاصدهم فوراً في سياق تنفيذ ولايتهم، وفقاً للاتفاقات القائمة؛

٤ - يرحب بالتزام الطرفين بمواصلة عملية التحضير لعقد جولة خامسة من المفاوضات، ويشير إلى تأييده للتوصية التي وردت في التقرير المؤرخ ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ (S/2008/251) بأن تحلّي الطرفين بالواقعية والرغبة في التسوية أمرٌ ضروري لإحراز تقدم في المفاوضات؛

٥ - يهيب بالطرفين إلى مواصلة إبداء الإرادة السياسية والعمل في بيئة موالية للحوار من أجل الدخول في مرحلة مفاوضات أكثر كثافة وموضوعية، بما يكفل تنفيذ القـــرارات ١٧٥٤ (٢٠٠٧) و ١٧٨٣ (٢٠٠٧) و ١٨١٣ (٢٠٠٨) و ١٨٧١ (٢٠٠٩) و ١٩٢٠ (٢٠١٠) و ١٩٧٩ (٢٠١١) و ٢٠٤٤ (٢٠١٢) و ٢٠٩٩ (٢٠١٣) و ٢١٥٢ (٢٠١٤) ونجاح المفاوضات؛

٦ - يؤكد دعمه التام لالتزام الأمين العام ومبعوثه الشخصي بإيجاد حل لمسألة الصحراء الغربية في هذا السياق، ويدعو إلى تجديد الاجتماعات وتعزيز الاتصالات؛

٧ - يهيب بالطرفين إلى مواصلة المفاوضات برعاية الأمين العام دون شروط مسبقة وبحسن نية، مع أخذ الجهود المبذولة منذ عام ٢٠٠٦ والتطورات اللاحقة بما في الحسبان، وذلك بهدف التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين يكفل لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره في سياق ترتيبات تتماشى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، ويلاحظ دور الطرفين ومسؤوليتهما في هذا الصدد؛

٨ - يدعو الدول الأعضاء إلى تقديم المساعدة الملائمة لهذه المحادثات؛

٩ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم بانتظام إحاطات إلى مجلس الأمن، مرتين في السنة على الأقل، عن حالة هذه المفاوضات التي تجري تحت رعايته والتقدم المحرز فيها، وعن تنفيذ هذا القرار، وعن التحديات التي تواجهها عمليات البعثة، والخطوات المتخذة للتصدي لها، ويعرب عن عزمه عقد اجتماع للاستماع لإحاطاته ومناقشتها، ويطلب في هذا الصدد كذلك إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن الحالة في الصحراء الغربية قبل نهاية فترة الولاية بوقت كاف؛

١٠ - يرحب بالتزام الطرفين والدولتين المجاورتين بعقد اجتماعات دورية مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل استعراض تدابير بناء الثقة وتوسيع نطاقها حيثما أمكن؛

١١ - يحث الدول الأعضاء على تقديم تبرعات لتمويل تدابير بناء الثقة المتفق عليها بين الطرفين، بما في ذلك التدابير التي تمكّن من إجراء الزيارات بين أفراد الأسر المشتت شملهم، وكذلك البرامج الغذائية التي تكفل تلبية الاحتياجات الإنسانية للاجئين على نحو يفي بالغرض؛

١٢ - يطلب إلى الأمين العام أن يواصل اتخاذ التدابير الضرورية لكفالة الامتثال التام، داخل البعثة، لسياسة الأمم المتحدة القائمة على عدم التسامح مطلقا إزاء الاستغلال الجنسي والإيذاء الجنسي، وأن يبقي مجلس الأمن على علم بذلك، ويحث البلدان المساهمة

بقوات على اتخاذ إجراءات وقائية ملائمة تشمل التدريب لإذكاء الوعي قبل مرحلة نشر القوات وغير ذلك من الإجراءات، لضمان المساءلة التامة في حالات اقتراف أفراد قوات تلك البلدان سلوكاً من ذلك القبيل؛

١٣ - يقرر أن يبقي المسألة قيد نظره.